الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: محدود
E/ESCWA/MTP/86/CRP.2
١٤ كانون الاول/يناير ١٩٨٧
ARABIC
الأصل: بالانكليزية

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

اجتماع لشخصيات رفيعة المستوى حول
الخطة المتوسطة الأجل، ١٩٩٠-١٩٩٥
٢٩-٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧
عمان

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
FEB 0 4 1987
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

الخطة المتوسطة الأجل المنقحة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

البرامج الرئيسية للاسكوا

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 6
Directory Name:
MTP\86_CRP.2
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan
87-0043

الاحصـــاء

البرنامج الرئيسي : الاحصـــاء

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

تنطوي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث على تأثيرات هامة بالنسبة لتطوير واستخدام الاحصاءات على الصعيد القطري والاقليمي والدولي . وتحدد هذه الاستراتيجية أهدافا وغايات للتنمية والنمو على الصعيد القطري والاقليمي والعالمي والقطاعي ترمي الى ضمان التعجيل بتنمية البلدان النامية . ويتطلب بلوغ هذه الاهداف والغايات توفر مجموعة واسعة من المعلومات الاحصائية اللازمة لتقييم الموارد الطبيعية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية . وحيث ان عملية درس وتقييم الاستراتيجية الانمائية الدولية تشكل جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية فان وجود قاعدة احصائية موثوقة في اطار الاستراتيجية هو امر لا غنى عنه سواء على الصعيد القطري او الاقليمي او العالمي او القطاعي . وتدعو الاستراتيجية الى تعزيز قدرات التقييم ، اذا ما دعت الحاجة ، بما في ذلك المصادر الاحصائية للبلدان المعنية .

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

تهدف نشاطات برنامج الاحصاء في الاكوا الى تزويد الحكومات والوكالات الدولية والاقليمية وغيرها من الجهات المستخدمة للاحصاءات ، بالبيانات الاحصائية اللازمة لتقييم التطور الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة في اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . وفي الوقت الذي يقوم فيه برنامج الاحصاء بجمع ونشر الاحصاءات الاقليمية سيضطلع ايضا بالدور الهام المتمثل في المساعدة في ارساء طرق وتصنيفات وتعاريف موحدة تستخدمها الهيئات الاحصائية في منطقة الاكوا من أجل تسهيل مقارنة البيانات على الصعيد الدولي وتنسيق نشاطات الاحصاء الاقليمية . وعلاوة على ذلك ، ونظرا لان بلدان منطقة الاكوا هي اما بلدان نامية او من البلدان الاقل نموا ، فان برنامج الاحصاء يهدف الى تقديم المشورة الفنية الى الحكومات والدعم الفني الى مشاريع المساعدة الفنية لا سيما في البلدان الاقل نموا ، بغية مساعدتها على تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية .

البرنامج الرئيسي : الاحصاء

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التوجه العام للبرنامج

يتماشى التوجه العام لهذا البرنامج مع توجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وخاصة على نحو ما وردت في القرارين ١٥٦٦ (د - ٥٠) و ١٨١٨ (د - ٥٥) . وبموجب هذين القرارين ينبغي توجيه نشاطات هذا البرنامج نحو تشجيع تطوير الاحصاءات الوطنية وتحسين قابليتها للمقارنة ، وتطوير الخدمات الاحصائية التي تقدمها الامانة التنفيذية والتوصل الى نظام متكامل لجمع الاحصاءات ومعالجة بياناتها ونشرها ، وخصوصا فيما يتعلق بمتطلبات استعراض وتقييم التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ومع الاخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية . ويتضمن هذا البرنامج بعض النشاطات التي لم ترد في الخطة المتوسطة الاجل السابقة . ولا تعكس هذه الاضافات التطورات التنظيمية التي حدثت مؤخرا في الامانة التنفيذية للاكوا فحسب ، وانما تستجيب ايضا لبعض التوصيات التي صدرت مؤخرا عن الجمعية العامة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة الاحصاء وهيئات دولية أخرى ، والتي تدعو الى القيام بنشاطات احصائية تتعلق بالبيئة والمستوطنات البشرية والسكان والمرأة تلبية لمتطلبات الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث .

ومن هنا ، فان اهداف هذا البرنامج ، المستمدة من سنده التشريعي ، تتمثل في تلبية احتياجات بلدان منطقة الاكوا ، التي هي اما من البلدان النامية او من البلدان الاقل نموا ، في مجالات تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للاستراتيجية الانمائية الدولية .

وقد قامت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل في اجتماعها في أيار/مايو ١٩٨٢ بتحديد الأولويات النسبية في هذا البرنامج على النحو التالي :

الأولوية الأولى : البرنامج الفرعي ١ - تطوير الاحصاء
الأولوية الثانية : البرنامج الفرعي ٢ - احصاءات الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية .
الأولوية الثالثة : البرنامج الفرعي ٣ - الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية .

باء - وصف البرامج الفرعية

البرنامج الرئيسي : الاحصـــاء

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : تطويـر الاحصاء

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٦٣ (د-٢٤) الفقرة ١) ؛ وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٥٦٤ (د - ٥٠) ورقم ١٥٦٦ (د - ٥٠) (الفقرات ٢ و ٣و ٤) ، ورقم ١٨١٨ (د - ٥٥) (الفقرة ١ - جيم) ورقم ١٩٤٧ (د - ٥٨) ؛ وقرارا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ٨ (د - ٢) ورقم ٤١ (د - ٦) الفقرتان ١ و ٢) ؛ والتوصيات التي أقرتها لجنة الاحصاء في تقاريرها المقدمة الى دورتها الثامنة عشرة (الفقرات ٣٠ و ٤٢ و ٥٦ و ٥٧) ، ودورتها التاسعة عشرة (الفقرات ١٤٣ - ١٧٤) ، ودورتها العشرين (الفقرة ١ والفقرات ١٥٢ - ٢٠٧) ؛ وقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية رقم ١٢٢ (د - ٥) .

(ب) الاهـــداف

أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تحسين القدرات الاحصائية لبلدان منطقة الاكوا لدعم الجهود التي تبذلها في مجال التخطيط الانمائي .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

تطوير طرق الاحصاء ، وتعميم المقاييس الدولية ، ومساعدة الهيئات الوطنية في تطوير خدماتها الاحصائية .

(ج) المشاكل المطروقة

تفتقر معظم بلدان منطقة الاكوا الى الاحصاءات الملائمة التوقيت والموثوقة في مجالات مختلفة من نشاطات التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولم يواكب التطور البالغ السرعة الذي شهدته المنطقة الا تغير ضئيل في النشاطات الاحصائية . ولذا تفتقر المنطقة الى تقييم موثوق وجيد للتقدم الاقتصادي ، والى قواعد احصائية للتخطيط ، ولصنع القرار ولاجراء الابحاث المتصلة بذلك .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية ١٩٨٣

من المتوقع بحلول نهاية عام ١٩٨٣ أن يكون قد تم انشاء نظام للحساب الآلي في مقر الاكوا. كما سيكون قد تم اختبار نظام لادارة قاعدة البيانات وعدد من الحزم الاحصائية. كما سيكون قد تم عقد حلقة تدريبية اقليمية في ميدان التعدادات الصناعية المرتبطة ببرنامج ١٩٨٣ العالمي للاحصاءات الصناعية، وعقد الاجتماع الاقليمي المشترك لموظفي الجمارك والاحصائيين. ويتوقع أن تؤدي البرامج التدريبية التي ستجرى بالتعاون مع المعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية الى زيادة هامة في المهارات التقنية للعاملين في مجال الاحصاء في المنطقة.

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

ستتم متابعة أهداف هذا البرنامج الفرعي في عدة مجالات:

أ - سيستمر نشاط التدريب الاحصائي وسيسهم في زيادة الكادر الاحصائي في المنطقة؛

ب - ستوجه المساعدة التقنية وخاصة في مجال التعدادات ومسح الاسر لمصلحة أقل البلدان نموا في المنطقة؛

ج - سيتم تحسين المنشورات الاحصائية للاكوا عرضا وموضوعا بواسطة خدمات الحاسب الالكتروني المتوقع الحصول عليها في المقر الجديد للاكوا؛

د - سوف يدعم نشر المقاييس الدولية الموحدة والمبادىء التوجيهية وتعزيز التعاون بين الحكومات من خلال اجتماعات تقنية تنظمها الامانة التنفيذية للاكوا أو تشارك فيها.

البرنامج الرئيسي : الاحصـــاء

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : احصاءات الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية

(أ) السند التشريعي

التوصيات التي أقرتها لجنة الاحصاء والواردة في تقاريرها حول دورتها السابعة عشرة (الفقرات ٨٠ - ٨٥ و ١٩٥ و ١٩٨) ، ودورتها الثامنة عشرة (الفقرات ٦٦ و ١٣٢ و ١٤٩ و ١٩٨ - ٢٠٤) ، ودورتها التاسعة عشرة (الفقرات ١١ - ٢١٠ و ٣٧ - ٦١ و ٦٨ - ٧٧) ، ودورتها العشرين (الفقرات ٤ - ١٣ و ١٤ - ٢٣ و ٢٤ - ٣٦) ؛ وقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية رقم ١٢٢ (د - ٥) ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٥٤ (د - ٥٩) ورقم ٢٠١٤ (د - ٦١) .

(ب) الاهـداف

أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

' ١ ' الاهداف المشتركة بين الحكومات

العمل على تحسين احصاءات الحسابات القومية والاسعار ، والتجارة الخارجية ، والصناعة ، والطاقة ، والنقل والسياحة بهدف رصد وتوجيه عملية تقرير السياسات العامة .

' ٢ ' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

أ - جمع ومعالجة وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة باحصاءات الحسابات القومية واحصاءات الاسعار والاحصاءات المتصلة بها في منطقة الاكوا ؛

ب - تحسين قابلية احصاءات الحسابات القومية والاحصاءات الاقتصادية المتصلة بها في منطقة الاكوا للمقارنة الدولية ؛

ج - تطبيق ومواصلة تطوير نظام الامم المتحدة للحسابات القومية والتصنيفات الدولية الاخرى ، وتوفير اطار لتكامل البيانات الاقتصادية والاجتماعية .

(ج) المشاكل المطروقة

ما زالت الاحصاءات المتوفرة عن الاسعار، والتجارة الدولية، والصناعة، والطاقة والاحصاءات الاقتصادية المتصلة بها في منطقة الاكوا غير كافية، من حيث النوعية والتفاصيل والتوقيت.

وستتحسن عمليات المقارنة بين الدخل وتكاليف المعيشة بين البلدان عند ما يتم التوصل الى تقدير لها بالقيمة الحقيقية لاغراض الناتج المحلي الاجمالي، وللقيمة الفعلية لمكوناته الرئيسية، وتحديد تكافوء القوة الشرائية للعملات.

وفي الوضع الحالي لا يمكن مقارنة احصاءات المعاملات المالية حسب القطاعات والمؤسسات وأنواع الاجهزة المالية، ولا يمكن ادماجها معا ضمن نظام متماسك للمحاسبة المالية.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

أ - سيستمر اصدار "المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا"، و"المؤشرات الاحصائية للعالم العربي"، و"دراسات الدخل القومي"، و"نشرة احصاءات الاسعار". وسيكون قد تم اصدار "نشرة التجارة الدولية لبلدان الاكوا" بشكل مختصر؛

ب - سيكون قد تم عقد اجتماع حول اتجاهات التطور المستقبلي لاحصاءات الاسر من حيث توزيع الدخل، والاستهلاك، والتراكم، والثروة الرفاهية.

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سيتم توسيع سلاسل الاحصاءات الاساسية حول التجارة الخارجية والطاقة والصناعة والحسابات القومية. وستتضمن الاحصاءات المالية احصاءات النقل، واحصاءات ميزان المدفوعات، والاحصاءات الحكومية التي يمكن أن تمثل دليلا لرسم السياسات المالية. وسيتم وضع أرقام قياسية لاسعار مختلف السلع والخدمات، وللواردات والصادرات لاستبعاد أثر التضخم لدى حساب الناتج المحلي الاجمالي ولحساب التضخم ومقايسة الاسعار.

وسيستمر التعاون مع البرنامج الدولي لاحصاءات الاسعار ومع مشروع المقارنة الدولية من أجل رصد وتقييم البيانات التي يتم جمعها من البلدان الاعضاء في الاكوا، ولتركيب التجميعات الاقليمية الموحدة.

البرنامج الرئيسي : الاحصـــاء

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٣ : الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية

(أ) السند التشريعي

قرارات الجمعية العامة رقم ٣٤/٢٠٣ ، ورقم ٢٥٤٢ (د - ٢٤) ، ورقم ٣٢٥٤ (د - ٢٤) ، ورقم ٢٩٩٧ (د - ٢٧) ، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٣٠٧ (د - ٤٤) ، ورقم ١٥٦٤ (د - ٥٠) ، ورقم ١٩٤٧ (د - ٥٨) ، ورقم ٢٠٦١ (د - ٦٢) ، ورقم ٢٠٧٤ (د - ٦٢) ؛ والتوصيات التي أقرتها لجنة الاحصاء والواردة في تقريرها حول دورتها العشرين (الفقرات ٩١ - ١٤٣) ، والتوصية جيم ٣ (أ) الواردة في تقرير المؤتمر السكاني العالمي الذي عقد في بوخارست عام ١٩٧٤ (الفقرة ٧١) ؛ والمقررين رقم ٤٨ (د - ٤) (١) و ٣/٧ (٢) الصادرين عن مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة ؛ وقرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية رقم ١٢٢ (د - ٥) ؛ وقرار الاكوا رقم ٧١ (د - ٦) ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٠٥٥ (د - ٦٢) في ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ ورقم ١٩٧٩/٥ في أيار/مايو ١٩٧٩.

(ب) الاهـداف

أهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تحسين مستوى الاحصاءات اللازمة للتخطيط وصنع القرار على الصعيد القطري والاقليمي والدولي في المجالات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

تطوير عمليات جمع وتبويب وتحليل وتوحيد ونشر الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية والبيئية ، وانشاء برنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الاسر لتقديم المشورة الى البلدان المشاركة في تحسين قدرتها على جمع البيانات عن طريق انشاء هيئة لاجراء المسوح على أساس دائم ومتكامل.

---

(١) انظر المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/31/25) ، المرفق الاول.

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/35/25) المرفق الاول.

(ج) المشاكل المطروقة

تمثل متطلبات التخطيط الاقتصادى والاجتماعي والقلق المتعاظم بشأن مشكلة التصحر والجفاف في منطقة الاكوا عوامل ضغط نحو ضرورة البدء بجمع وتبويب الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والبيئية التي هي في مرحلة بدائية جدا في المنطقة . وينصح بانشاء هيئة دائمة لمسوح الاسر في الدوائر الاحصائية لبلدان المنطقة بالاضافة الى الاجهزة القائمة ، تقوم بجمع البيانات ومساعدة هذه البلدان على تطوير قدراتها في تخطيط وتنفيذ مسوح الاسر .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

سيكون الناتج لدى نهاية عام ١٩٨٣ مكونا من مجموعة محدودة من الاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية التي سيتم نشرها في المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسيكون فريق الخبراء قد أصدر توصيات حول تحسين وتوحيد الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية في بلدان الاكوا . وسيكون قد تم انشاء وحدة برنامج تعزيز القدرات الوطنية في مجال مسوح الاسر في الامانة التنفيذية ، وسيكون قد تم البدء بهذا البرنامج في ستة من بلدان المنطقة بحيث يوفر لهذه البلدان بيانات متكاملة ومتواصلة في المجال الاجتماعي والاقتصادى وفي المجال الديموغرافي .

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سيجرى العمل على تحسين الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية وطرق جمع البيانات بغية توفير المعلومات للوكالات المعنية وللافراد . وسيتم اصدار خلاصة سنوية تعنى بالاحصاءات الاجتماعية والديموغرافية بشكل منتظم . وسيجرى العمل على تطبيق توصيات لجنة الاحصاء بشأن التصنيف والتكامل ، وبشأن الروابط بين الاحصاءات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية بالتركيز ، في جملة امور على دور مسوح الاسر المتواصلة والمتكاملة ، وعلى انشاء هيئة دائمة للمسوح في بلدان الاكوا لجمع المعلومات المتعلقة بوضع المرأة ، واحتياجات الاطفال والشباب ، واحصاءات السكان والاحصاءات الحيوية ، واحصاءات اليد العاملة ، الخ ...

جيم - التنظيم

١ - الاستعراض المشترك بين الحكومات

تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في دوراتها السنوية ، باستعراض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج . وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغداد من ٩ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥ ، وحددت الأولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية . واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد ، ٨ - ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة .

٢ - الامانة التنفيذية

الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي وحدة الاحصاء التي كانت تضم بتاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ أربع وظائف معتمدة من الفئة الفنية . وكانت هذه الوحدة في تاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ تضم الفروع/الاقسام/الوحدات التالية :

الوظائف الفنية

الوحدة	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
تطوير الخدمات الاحصائية	٢	-	٢
احصاءات الحسابات القومية وإحصاءات المالية والاسعار	٢	١	٣
	٤	١	٥

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

يقوم الهيكل المقترح للبرنامج على توسيع نطاق النشاطات كي يشمل مجالات الاحصاءات الرئيسية التي لا يشملها البرنامج الحالي وليعكس التطورات الاخيرة في مجال تقديم الدعم الفني كنتيجة لادخال مشاريع جديدة للمساعدة الفنية في مجال الاحصاء .

دال - التنسيق

١ - التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

هذا التنسيق غير ضروري .

٢ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

يتم تنفيذ برنامج الاحصاء بالتعاون الوثيق مع ادارة الاحصاء في الامم المتحدة . وقد أوصت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بتوسيع نطاق بعض النشاطات الاحصائية لتشمل جميع البلدان العربية . وفي هذه النشاطات سيتم الحفاظ على التعاون الوثيق مع الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لافريقيا .

كما سيتم الحفاظ على التنسيق مع اللجان الاقليمية الاخرى حسبما تدعو الحاجة .

٣ - التنسيق الرسمي في نطاق منظومة الامم المتحدة

سيتم الحفاظ على التنسيق مع وكالات الامم المتحدة فيما يتعلق بالنشاطات المتصلة بمجال اختصاص كل منها . وعلى وجه الخصوص ، سيكون هناك تنسيق مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الاغذية والزراعة ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، وصندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي .

٤ - الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها في نشاطات هامة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

يتوقع القيام بنشاطات مشتركة هامة مع الوحدات التالية : برنامج الامم المتحدة الانمائي ، منظمة العمل الدولية ، صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية ، برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، والبنك الدولي .

البيئـــــــــة

البرنامج الرئيسي : البيئـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

فيما يتعلق بالبيئة ، تؤكد الاستراتيجية الانمائية الدولية على أهمية التوصل الى تفهم أفضل للترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية ، وعلى ضرورة أن تكون عملية التنميـــة الاقتصادية قابلة للاستمرار على المدى البعيد من الناحية البيئية وتحافظ على التـوازن الايكولوجي .

وضمن الاطار العام لسياسة الاستراتيجية الانمائية الدولية وبهدف ادماج الاهداف البيئية في عملية التنفيذ ، يقوم برنامج الامم المتحدة للبيئة في الوقت الحاضر ، باعتباره وكالة رائدة ، بصياغة برنامج بيئي متوسط الاجل على مستوى المنظومة ، وهو نشاط تشترك فيـــه منظومة الامم المتحدة والحكومات . ويتصل هذا البرنامج بشكل مباشر بأغلب المجالات التي تم تحديدها باعتبارها تستدعي اهتماما خاصا .

ولا يكاد المرء يحتاج الى ايضاح الروابط بين البيئة والقطاعات الاخرى اذ ان القضايا التي تتصل بالبيئة تتواجد تقريبا في كل نشاط برنامجي . وسنذكر على سبيل المثال بعضا من هذه النشاطات ، مثل تنمية الموارد الطبيعية والتصنيع والتنمية الريفية (بما فيها خصوصا الاغذية والزراعة) وادارة الموارد المتجددة وتنمية المدن (بما في ذلك النقل) والخيارات التكنولوجية من أجل التنمية ، الخ .

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

قامت وحدة التنسيق البيئي ، آخذة بالاعتبار الاستراتيجية والمتطلبات الاقليمية ، باد راج بعض المياد ين القطاعية والمشتركة بين القطاعات ، التي تم تحديدها باعتبارها تستدعي اهتماما خاصا ، في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . ويجب بدء العمل في هذه النشاطات المتنوعة والواسعة النطاق على عدة مستويات . وتتضمن هذه النشاطات ما يلي :

البرنامج الرئيسي : البيئـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج : التنسيـق البيئـي

ألف - التوجه العام للبرنامج

(أ) الاشارة الى أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغييـــرات فـي التوجهـات الرئيسيـــة (ان وجدت) . انظر A/35/464 ، الفقرات ٣٢ و ٣٤ و ٣٦ و ٤١ و ٤٢ و ١٥٦ .

(ب) النهج والاستراتيجية الحكوميان تجاه البرنامج في مجموعه (أو نهج الامانة التنفيذية) .

ان نهج الامانة التنفيذية واستراتيجيتها يتمثلان في اجراء دراسات ومسوحات بغرض تحديد مشاريع ومقترحات ذات وجهة عملية وتتعلق بالسياسة العامة حول قضايا معينة تطرحها الاستراتيجية . وستساعد الامانة التنفيذية الدول الاعضاء ، اذا ما طلبت ذلك ، في معالجة مشاكلها البيئية وفي تنظيم جولات دراسية للمسؤولين عن ادارة شؤون البيئة وللمسؤولين عن رسم السياسة العامة في هذا الميدان للرفع من كفاءاتهم .

(ج) مجموعة الاهداف المستقاة من السند التشريعي (أى أهداف البرامج الفرعية) .

ترد القضايا المتعلقة بالبيئة في كل نشاط برنامجي تقريبا . وقد استقيت الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ في مجال البيئة من الاستراتيجية ، وقد أشارت اليها السياسة العامة للاستراتيجية صراحة أو ضمنا . وعلاوة على ذلك ، فان بعض الاهداف المحددة الاجل والمتعلقة ببرنامج البيئة الفرعية هي جزء من صلاحيات وحدة التنسيق البيئي .

(د) الأولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

هناك برنامج فرعي واحد فقط في اطار البرنامج الرئيسي .

باء - وصف البرنامج الفرعي

البرنامج الرئيسي : البيئـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي : المشاكل والاهتمامات البيئية في منطقة الاكوا

(أ) السند التشريعي

الوثيقة A/35/464 ، الفقرات ٣٢ و ٣٦ و ٤١ و ٤٢ و ١٥٦ ؛
القرار رقم ٨١ (د - ٧) الصادر عن الاكوا ، التوصيات ٢٢ و ٢٦ و ٤٥ و ٥٣ التي اعتمدها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية .

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

العمل على تحديد المشاكل البيئية والسيطرة عليها والحيلولة دون التدهور البيئي الذى يقترن غالبا بعملية التنمية ؛

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

أ - نشر الوعي بالمشاكل البيئية الرئيسية في المنطقة بهدف مساعدة الدول الاعضاء في تحديدها والسيطرة عليها ؛

ب - دراسة وضع البيئة في منطقة الاكوا وابقاؤه قيد الاستعراض المستمر ، مع التشديد على الترابط ما بين التنمية والبيئة ؛

ج - حث وتشجيع اكبر عدد ممكن من الدول الاعضاء على انشاء الاطر المؤسسية اللازمة لصيانة البيئة ؛

د - تعزيز تنمية واستخدام التكنولوجيا السليمة المناسبة بيئيا .

(ج) المشاكل المطروقة

يجب ان تولى عملية التنمية اهتماما للآثار البيئية المترتبة على الفقر والتخلف وللروابط المشتركة ما بين التنمية والبيئة والسكان والموارد .

ان معظم بلدان الاكوا قد تبنّت نمط التنمية واسلوب الحياة اللذين تنتهجهما البلدان المتقدمة النمو ، مع ما يترتب على ذلك من نتائج ريفية وحضرية . وتحظى باهتمام خاص المشاكل المتصلة بعملية التنمية بما فيها التصنيع وادارة الموارد الطبيعية . وسيكون للانشطة التي يجرى تنفيذها في هذه القطاعات آثارها في استنفاد الموارد الطبيعية غير المتجددة وفي تدهور الموارد المتجددة .

ان بلدانا كثيرة في منطقة الاكوا تعاني من عدد من المشاكل البيئية مثل التصحر، والتلوث الناجم عن تكرير النفط ، والتحضر السريع، وليس لديها ترتيبات مؤسسية منسّقة لمعالجة هذه المشاكل البيئية. على ان اثر الانشطة الانمائية على البيئة يعتمد الى حد بعيد على نوع التكنولوجيا المستخدمة. وتتجه البلدان النامية عادة الى استخدام اكثر التكنولوجيات تقدما مع أن تلك التكنولوجيات قد لا تكون أنسبها من الناحية البيئية .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع في نهاية عام ١٩٨٣

من المتوقع ان يكون تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر وخطة عمل الكويت وخطة عمل البحر المتوسط ، بالتعاون مع شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الاغذية والزراعة ومع برنامج الامم المتحدة للبيئة ، قد بلغ مرحلة متقدمة وان يكون قد تم تحديد المشاكل البيئية. ومن المتوقع كذلك للمناقشات والمشاورات التي تتم مع الحكومات على الصعد القومية والاقليمية بشأن التوصيات الصادرة عن الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة ، ان تساعد في تحديد وصياغة انسب انماط التنمية في مختلف البلدان . ومن المأمول ان يتم الانتهاء في نهاية عام ١٩٨٣ من اجراء مسح للاحتياجات من القوى العاملة ومرافق التعليم والتدريب والبحث اللازمة لمواجهة المشاكل البيئية ؛

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

تتجه النية خلال هذه الفترة الى القيام في الدول الاعضاء بمسوحات لتحديد اسباب التلوث الرئيسية وزيادة الوعي بها . وستجرى كذلك دراسات متعمقة لطرق ووسائل رصد هذه المصادر والسيطرة عليها . وسيتم ايضا اجراء ابحاث بشأن المنهجيات والمبادىء التوجيهية اللازمة لتحسين عملية صنع القرارات بشأن التنمية من حيث اتصالها بالبيئة ، وهذه تتضمن ، في جملة امور ، استخدام الموارد الطبيعية واساليب تقييم البيئة والانماط البديلة للتنمية واساليب الحياة ؛

وسيجرى تقديم خدمات استشارية الى الدول الاعضاء لمساعدتها في اصدار وتنفيذ التشريعات البيئية ، وفي اتخاذ وادارة الترتيبات المؤسسية القطرية اللازمة لمعالجة المشاكل البيئية القومية . ومن المأمول ان يكون لدى اغلبية الدول الاعضاء في نهاية فترة الخطة اطر للتخطيط البيئي قائمة على اسس سليمة وان تصبح الاعتبارات البيئية الواضحة جزءا لا يتجزأ من خططها الانمائية ؛

وستقوم وحدة التنسيق البيئي ، باتعاون مع شعبة العلم والتكنولوجيا في الاكوا ، باجراء دراسات عن التكنولوجيات التقليدية بغرض تعزيز استخدامها والمشاركة في اعداد كتيبات عن اساليب اختيار وتطبيق وتقدير التكنولوجيات المناسبة والسليمة بيئيا ،

جيم - التنظيم

١ - الاستعراض المشترك بين الحكومات

تتولى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دوراتها استعراض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج. وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغداد من ٩ الى ١٢ أيار/مايو، وحددت الاولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية. واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا ببغداد، ٨ - ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة.

وقد انشئت وحدة التنسيق البيئي في حزيران/يونيو ١٩٧٩. واتخذت اللجنة في دورتها السابعة القرار رقم ١٨ (د - ٧) الذى يطلب الى الامين التنفيذى وضع برنامج عمل لهذه الوحدة.

٢ - الامانة التنفيذية

وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي وحدة التنسيق البيئي التي كان يوجد فيها وظيفتان من الفئة الفنية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

وظائف الفئة الفنية

الوحدة	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
وحدة التنسيق البيئي	٢		٢ *

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

توجد اختلافات بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج، وبما أنه لا يمكن لوحدة التنسيق البيئي، بمواردها المحدودة، أن تنفذ هذا البرنامج الطموح، فلا بد من تدعيم كادرها بزيادة عدد الوظائف الفنية بها.

وفضلا عن ذلك سيتم انجاز بعض الانشطة بالاشتراك مع الشعب الأخرى باللجنة.

---

* ممولة حتى نهاية شهر كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ من قبل برنامج الامم المتحدة للبيئة من خلال مشروع "دعم القدرات البيئية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا" (FP/0302-78-01).

٤ — طرق جمع البيانات ومصادرها

الاستبيانات ، والبعثات الى الدول الاعضاء وتبادل الآراء مع الادارات المعنية. وجمع المعلومات عن طريق منظومة الامم المتحدة وخاصة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، ومن خلال شبكة المؤسسات التي سيتم انشاؤها خلال الفترة .

٥ — التطبيق المتوقع للنتائج

سيتم استعمال النتائج في تعديل البرنامج الفرعي ، اذا اقتضى الامر ، بهدف زيادة فعاليته .

دال ـ التنسيق

١ ـ التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

يلزم التنسيق على المستوى الحكومي المشترك من أجل تحديد المشاكل البيئية الرئيسية والسيطرة عليها وللنهج المتكامل للبيئة والتنمية، وللترتيبات المؤسسية اللازمة لصيانة البيئة واستخدام التكنولوجيا المناسبة، ولخطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة الاكوا.

٢ ـ التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

ستقوم الوحدة باستعراض وتحليل برامج ومشاريع اللجنة التي ما زالت في مرحلة التخطيط لضمان المراعاة الواجبة للاعتبارات البيئية. ولهذا سيتم التنسيق مع معظم شعب الامانة التنفيذية. كما تجرى مع الشعب المعنية مشاورات دورية حول تنفيذ المشاريع البيئية في المنطقة.

٣ ـ التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

ان خطة العمل لمكافحة التصحر في منطقة الاكوا وخطة عمل الكويت وخطة عمل البحر المتوسط والنشاطات الاخرى في ميدان البيئة يجرى تنسيقها مع برنامج الامم المتحدة للبيئة ومع شعبة الزراعة المشتركة بين الاكوا والفاو عن طريق:

(أ) الفريق العامل المشترك بين الوكالات والمعني بالتصحر؛

(ب) اجتماعات الموظفين الذين تعهد اليهم امور تتصل بالتنمية؛

(ج) اجتماعات فريق الخبراء المشترك بين الحكومات حول خطة عمل البحر المتوسط وخطة عمل الكويت والبرامج الاخرى للبحار في المنطقة.

٤ ـ الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٩

من المتوقع القيام بنشاطات مشتركة هامة مع الوحدات التالية:

(أ) شعبة الزراعة المشتركة بين الاكوا ومنظمة الاغذية والزراعة في تنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر في المنطقة؛

(ب) شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا في برامجها المعنية بتنمية الموارد الطبيعية وفي برامجها المتعلقة بميدان العلم والتكنولوجيا وفي تنفيذ خطة عمل البحر المتوسط وخطة عمل الكويت؛

(ج) المكتب الاقليمي لبرنامج الامم المتحدة للبيئة في غربي آسيا في تنفيذ برنامج عمله.

النقل والاتصالات والسياحة

البرنامج الرئيسي : النقل والاتصالات والسياحة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

يتوقع ان يؤدى العمل على الصعيدين الوطني والدولي خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، الى النهوض بتنمية التجارة الدولية المعمولة بحرا وتطوير نظم النقل الاخرى، وزيادة مشاركة البلدان النامية في نقل التجارة الدولية. وسيتابع المجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين البلدان النامية من تحسين قدرتها على المنافسة بشكل اكثر فعالية ومن التوسع في اساطيلها البحرية التجارية، الوطنية منها والمتعددة الجنسيات، بشكل يؤدى الى زيادة حصتها في العمولة الطنية الساكنة للاساطيل التجارية العالمية بحيث يصل بها بحلول عام ١٩٩٠ الى حوالي ٢٠ في المائة بقدر الامكان. وستضع الاطراف الموقعة على مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى هذه المدونة موضع التنفيذ، وستدخل كذلك اتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط حيز التنفيذ في اوائل العقد. وسيساعد المجتمع الدولي البلدان النامية على تدريب العاملين في النقل البحرى وعلى تطوير قدراتها في مجال بناء السفن واصلاحها.

وسيساعد المجتمع الدولي البلدان النامية ايضا في جهودها لتوسيع طاقاتها في مجال المرافق والهياكل الاساسية للموانئ وما يتصل بها من نقل داخلي. وسيقدم دعما كبيرا لقطاعي النقل البرى والنقل بالسكك الحديدية بهدف تحقيق زيادة كبيرة في شبكات الطرق والسكك الحديدية وتحسينها في البلدان النامية.

وسيتم تمكين البلدان النامية من تحقيق مزيد من التقدم في مجال النقل الجوى وخاصة في نقل البضائع جوا. وسيوجه اهتمام خاص على الصعيد الدولي للقضاء على الممارسات التمييزية وغير العادلة في مجال الطيران المدني اينما وجدت.

وسيقدم المجتمع الدولي الدعم الملائم لتحقيق التعاون الاقليمي في قطاع النقل والاتصالات، وسيتلمس الطرق والوسائل لزيادة توفر الاموال لتمويل عملية التنمية في قطاع النقل.

ومن المتوقع ان تعمل البلدان النامية على توسيع صناعة السياحة لديها خلال العقد.

الروابط بين قطاع النقل والقطاعات الاخرى

(أ) الصناعة والتجارة في المواد الخام والمصنوعات

تتصل استراتيجية قطاع النقل والاتصالات والسياحة باستراتيجية التجارة الدولية من حيث ان هذه الاخيرة تنص على زيادة مشاركة البلدان النامية في نقل مواردها الخام وسلعها الاساسية المصنعة، وعلى اقامة وتقوية البنيات الاساسية للنقل والاتصالات، وعلى التقليل من تدفقات النقد الاجنبي الناتج عن المعاملات غير المنظورة الى الخارج، بما في ذلك المعاملات المتصلة بالنقل.

(ب) الاغذية والزراعـــة

يتطلب تسريع عملية انتاج الاغذية والزراعة حسبما تقضي الاستراتيجية الانمائية الدولية تحسين مرافق التخزين والنقل (بما في ذلك النقل الريفي) والتوزيـــع.

(ج) العلم والتكنولوجيـــا

يجب ان يخضع ادخال تكنولوجيات جديدة في ميدان النقل (مع الاشارة خصوصا الى التوحيد النمطي للبضائع) الى عملية تقييم دقيقة ينتج عنها اختيار واع لانسب التكنولوجيات على ضوء الاحوال الخاصة بكل بلد او مجموعة من البلدان وانواع التجارة فيهـــا.

(د) التنمية الاجتماعيـــة

من المتوقع ان تسهم النشاطات التدريبية في ميدان النقل والاتصالات والسياحة التي سيتم الاضطلاع بها خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ في تنمية الموارد البشرية، وان تمكن بلدان المنطقة من الاعتماد بشكل اكبر على اليد العاملة المحلية في ادارة وتشغيل هـــذه القطاعـــات.

ومن المسلم به ان هناك علاقة وثيقة بين نشاطات النقل في القطاعات المذكورة اعـــلاه وانعكاساتها على البيئة. وما الضجيج، والتلوث الجوى والبحرى، ونقل المواد السامة والخطرة والضغوط على المناطق الحضرية نتيجة لاتساع نظم النقل، الا امثلة قليلة تذكر في هذا الصدد. وبناء عليه سيولي هذا البرنامج الرئيسي مراعاة تامة للاثار الايكولوجية الناجمة عن شبكات النقل.

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

خلال الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ستقوم شعبة النقل والاتصـــالات والسياحة بنشاطات تسهم في تعزيز ما يلـــي:

(أ) توسيع اسطول الملاحة البحرية في منطقة الاكوا لجعله قادرا على نقل حصة اكبر من التجارة المحمولة بحرا، وتشجيع الاستخدام المنتظم لهذا الاسطول والمساعدة على اختيار انسب تكنولوجيات الملاحة البحرية لانواع التجارة التي تتولد عن اقتصادات المنطقة. وسيشمل تعزيز الملاحة البحرية توجيه النشاطات نحو تنمية الموارد البشرية مثل التدريب في مجال النقل البحـــرى؛

(ب) توسيع المرافق الاساسية للنقل والاتصالات وتحسين كفاءتها وخاصة في اقـــل البلدان نمـــــوا؛

(ج) تحقيق التكامل والتنسيق بين مختلف وسائط النقل والعمل على تجانس المعايير القياسية والنظم والاجراءات بهدف تسهيل النقل لخدمة اغراض التجارة الدوليـــة؛

(د) تنمية الموارد البشرية من خلال النشاطات التدريبية في مختلف مجالات النقل ومجالات الاتصالات والسياسة؛

(هـ) المشاريع السياسية ضمن اطار خطة اقليمية؛

(و) تحقيق التنسيق والتوحيد القياسي في نظم اجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية والقيام بنشاطات تستهدف التنفيذ الفعال للخطة الرئيسية المشتركة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية لاقامة شبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط، وكذلك اقامة مشاريع اقليمية وشبه اقليمية. وستشمل النشاطات ايضا تطوير الخدمات البريدية.

البرنامج الرئيسي : النقل والاتصالات والسياحة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الف - التوجه العام للبرنامج

(أ) الاشارة الى اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغييرات في التوجهات الرئيسية (ان وجدت)

انظر A/35/464 ، الفقرات ٦٨ ومن ١٢٨ الى ١٣٣ .

(ب) النهج والاستراتيجية الحكوميان تجاه البرنامج في مجموعة (نهج الامانة التنفيذية)

ان نهج الامانة التنفيذية واستراتيجيتها يتمثلان في اجراء دراسات بغرض تحديد مشاريع ومقترحات ذات وجهة عملية وتتعلق بالسياسة العامة حول قضايا معينة تطرحها الاستراتيجية. وستعقد اجتماعات على مستوى الخبراء وعلى المستوى الحكومي المشترك لمناقشة هذه المشاريع والمقترحات. وسيجرى تشجيع المشاريع والنشاطات التدريبية بهدف توفير الدعم اللازم لتحسين كفاءة تشغيل المشاريع الفعلية.

(ج) مجموعة الاهداف المستقاة من السند التشريعي (أي اهداف البرامج الفرعية)

فيما يتعلق بهذا القطاع، لم تضع اللجنة اى اهداف حكومية او خاصة بالامانة التنفيذية للمنطقة، وانما استقيت اهداف النشاطات الاقليمية من النصوص العالمية المذكورة.

(د) الاولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

أقرت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل هذا البرنامج وحددت الاولويات النسبية التالية :

الاولوية الاولى : البرنامج الفرعي ١ - تطوير نظام للنقل المتكامل ؛
الاولوية الثانية : البرنامج الفرعي ٢ - تنمية السياحة ،
الاولوية الثالثة : البرنامج الفرعي ٣ - الاتصالات السلكية واللاسلكية.

باء - وصف البرامج الفرعيـــــة

البرنامج الرئيسي : النقل والاتصالات والسياحة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : تطوير نظام للنقل المتكامـــل

(أ) السند التشريعي

قرار الاكوا رقم ٧٣ (د-٦)، الفقرة ٢؛ والقرار رقم ٩٢ (د-٨).

(ب) الاهـــداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومـــات

أ - زيادة عصة بلدان الاكوا في نقل التجارة المحمولة بحرا عملا بمدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى لعام ١٩٧٤، من خـــلال توسيع اساطيل الملاحة البحرية الوطنية منها والمتعددة الجنسيات في المنطقـــة؛

ب- تطوير المرافق الاساسية الملائمة اللازمة للنقل، وزيادة كفائتها؛

ج- العمل على تجانس قواعد ونظم النقل، وتنسيق سياسات تطوير نظام النقل بهدف تسهيل الاتصالات والنقل على المستوى الاقليمي.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذيـــة

مساعدة بلدان المنطقة في عملية التخطيط لتطوير وتكامل نظم النقل فيها، وفي تدريب العاملين في مجال النقـــل.

'٣' الاهداف المحددة الاجل للامانة التنفيذية

أ - البدء باصدار نشرة في مجال النقل بحلول عام ١٩٨٥؛

ب- اعداد نظام موحد لجمع البيانات يستعمل في مجال احصاءات الموانئ بحلول نهاية فترة الخطـــة؛

ج- اعداد مشروع اجراءات او مشروع اتفاقية او كليهما معا بشأن مـــرور الركاب والبضائع عبر الحدود، وذلك بحلول عام ١٩٨٥؛

د- انشاء معهد للتدريب على المستوى الاقليمي، وتوسيع وتحسين مركزين قائمين خلال فترة الخطـــة.

(ج) المشاكل المطروقـــة

تتطلب التنمية الاقتصادية للمنطقة التحسين والتكامل الفعّال للنقل البحرى والبرى مع مراعاة التفاوت في الظروف الاقتصادية للبلدان الاعضاء. ويسبب النقص في البيانات الاقليمية صعوبات كبيرة في عمليتي تخطيط وتقييم قطاع النقل. وتعاني المنطقة من نقص على كـــل المستويات، في الاشخاص المدربين في المهارات اللازمة لتطوير هذا القطـــاع.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

أ - تطوير الملاحة البحريـــة

في نهاية عام ١٩٨٣، سيكون قد تم الانتهاء من اعداد تقارير عن الاحتياجات والامكانات اللازمة لتطوير الاساطيل التجارية البحرية الوطنية وشركات الملاحة المتعددة الجنسيات، وتقرير آخر عن امكانات تنمية النقل عبر المجارى المائية الداخلية والملاحة الساحليـــة.

ب - تطوير النقل البـــرى

وفي نهاية عام ١٩٨٣، سيكون قد تم الانتهاء من اعداد تقرير عن الاساليب المتبعة في صيانة الطرق ودورها في المحافظة على بقاء شبكة الطرق الاقليمية الرئيسية في مستوى جيد؛ وتقرير آخر عـــن استراتيجية لاكمال الوصلات الناقصة في خطوط السكك الحديديـــة وللتوحيد القياسي للخطوط والوحدات المتحركة عليهـــا.

ج - النقل المتكامـــل

تم الانتهاء في كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ من اعداد دراسة حول تطوير نظام نقل متكامل لغربي آسيا. وعقد في بيروت في آذار/مارس ١٩٨٠ اجتماع مشترك بين الحكومات حول هذا الموضوع. وقـــدم عنه تقرير الى اللجنة في دورتها الثامنة عام ١٩٨١. وبناء علـــى القرار رقم ٩٢ (د-٨) الصادر عن تلك الدورة، دعيت الـــدول الاعضاء الى مساندة التوصيات الواردة في هذه الدراسة. وستعمل اللجنة، ضمن اطار برنامج عملها للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ على متابعة النشاطات التي تقوم بها بلدان الاكوا. وبهذا ستفيد الدراســـة المذكورة في تصميم النشاطات المستقبلية في ميدان النقـــل.

وسيتم في الربع الاول من عام ١٩٨٣ اعداد تقرير عن التدابير التي من شأنها تسهيل المرور عبر الحدود .

وسيكون قد تقدم العمل في اعداد تقرير يقدم الى اجتماع مشترك بين الحكومات حول احتياجات التدريب في نواح معينة من ميادين النقل . ويشمل هذا التقرير مقترحات وتوصيات لانشاء معاهد تدريب اقليمية وتعزيزها ، وتوسيع وتحسين المراكز القائمة .

٢' الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

أ - تطوير الملاحة البحرية

ستجرى اتصالات وترسل بعثات ميدانية لمتابعة توصيات اللجنة التي تصدرها في دورتها لعام ١٩٨٤ فيما يخص التقريرين اللذين سيكون قد تم الانتهاء من اعدادهما في عام ١٩٨٣ حول الاحتياجات والامكانات اللازمة لتطوير الاساطيل التجارية البحرية الوطنية وشركات الملاحة المتعددة الجنسيات ، وحول امكانات تنمية النقل عبر المجارى المائية الداخلية والملاحة الساحلية .

وبحلول عام ١٩٨٥ ، ستجرى دراسات متعمقة لتحديد امكانيات توسيع اساطيل البضائع السائبة والبضائع السائبة المجزأة في بلدان الاكوا . وستقدم هذه الدراسة الى اجتماع لفريق خبراء مشترك بين الحكومات ، ثم الى اللجنة في دورتها لعام ١٩٨٦ لاتخاذ التوصيات والمتابعة .

وبحلول عام ١٩٨٧ ، ستجرى ايضا دراسات حول تنمية الملاحة الساحلية .

وستصدر خلال فترة الخطة منشورات تقنية تتعلق بالسياسة العامة وتتضمن مبادئ توجيهية حول الجوانب التكنولوجية لتطوير الملاحة البحرية لمساعدة بلدان المنطقة في الحصول على اكبر فائدة ممكنة من التكنولوجيات الجديدة .

وستقدم المساعدة الفنية للبلدان الاعضاء طوال فترة الخطة لتطبيق مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى والاتفاقية الدولية للنقل المتعدد الوسائط .

وستعقد سلسلة من الاجتماعات والحلقات التدريبية على مستوى الخبراء حول القضايا المذكورة اعلاه .

ب - تطوير النقل البـــــري

ستجرى اتصالات وترسل بعثات ميدانية لمتابعة توصيات اللجنة الصادرة عن دورتها لعام ١٩٨٤ فيما يخص التقرير حول الاساليب المتبعة في صيانة الطرق ، والتقرير الاخر حول استراتيجية التوحيد القياسي واكمال وصـلات السكك الحديدية الناقصـــة.

وبحلول عام ١٩٨٥ ، سيتم اعداد دراسات تتعلق بالسياسة العامة وتتضمن مقترحات لبناء او تحسين قطاعات معينة من الطرق او من خطوط السكك الحديدية او كليهما معا . وسيركز على الوصلات داخل المنطقة وعلى الوصلات التي تصل المنطقة بالمناطق الاخـــرى.

وبحلول عام ١٩٨٦ ، سيتم اعداد دراسات حول تطوير شبكة الطرق الريفية ضمن اطار مشاريع التنمية الزراعية والريفية. وسوف تدخل هذه الدراسات ضمن عمل الشعب او الادارات المعنية، وستعرض ايضا على السـلطات الحكومية التي يهمها الامـــر.

وستعقد اجتماعات وحلقات تدريبية حول التوحيد القياسي لمعدات النقل البـــــري.

ج - النقل المتكامـــــل

التجانـــس

كمتابعة للتقرير حول التدابير التي من شأنها تسهيل المرور عبر الحدود ، سيتم بحلول عام ١٩٨٥ اعداد اجراءات موقتة او اتفاقية موقتة بهـــذا الخصوص او كليهما معا . وستبذل الجهود لتشجيع اعتماد هذه الصكوك بحلول نهاية فترة الخطـــة.

وسيستمر تعزيز تطبيق الاتفاقات الاقليمية والدولية من خلال الخدمـات الاستشارية والمساعدة الفنية، ومن خلال الاجتماعات والحلقات التدريبية حول التجانس والتوحيد القياسي في مجال النقل. وخلال النصف الثاني من فترة الخطة سيتم العمل على ايجاد تعاون مع اللجنة الاقتصاديـــة لاوروبا ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعيـــة لاسيا والمحيط الهـــادى.

التدريب

سيقدم تقرير عن احتياجات التدريب في ميدان النقل الى اجتماع مشترك بين الحكومات يعقد عام ١٩٨٥. ومن المتوقع، نتيجة للقرارات التي سيتخذها الاجتماع، انشاء معهد تدريب اقليمي والنهوض بمستوى مركزي التدريب القائمين خلال النصف الثاني من فترة الخطة. وستعود نشاطات التدريب المنتظرة بالفائدة في مجالي النقل البحري والبري. وسيستمر التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ضمن اطار مشروع تطوير التدريب في مجال النقل البحري في غربي آسيا. هذا وستدرس امكانيات التعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي للانشاء والتعمير وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية، ويستفاد من هذا التعاون في الميادين المختلفة للتدريب في مجال النقل.

الاعلام

قد يبدأ اصدار نشرة في مجال النقل بحلول عام ١٩٨٥. ويستمر تحسين قاعدة البيانات الاقليمية من خلال التجميع المنتظم للمعلومات. وسيتضمن هذا اعداد نظام موحد لجمع البيانات في مجال احصاءات الموانئ بحلول عام ١٩٨٦.

وسائط النقل الاخرى

وفي اطار النقل المتكامل سيبدأ القيام بمسوح ودراسات حول وسائط النقل الاخرى (انابيب النفط، الطيران المدني، الخ..) خلال سنوات الخطة.

البرنامج الرئيسي : النقل والاتصالات والسياحة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : تنمية السياحة

(أ) السند التشريعي

الفقرة ٦٨ من الوثيقة A/35/464 وقرار اللجنة رقم ٩٢ (د-٨).

(ب) الاهداف

اهداف هذا البرنامج هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

زيادة نصيب المنطقة من مدفوعات وتدفقات الاموال الناجمة عن السياحة العالمية وتنمية السياحة داخل المنطقة؛

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

التشجيع على تطبيق خطة سياحية رئيسية تمكن بلدان الاكوا من احراز نصيب اكبر من النشاطات السياحية العالمية ومن تنمية السياحة داخل المنطقة.

(ج) المشاكل المطروقة

لم تقم منطقة الاكوا بعد بتنمية امكاناتها السياحية الوفيرة بطريقة مخططة ومتكاملة ولم يتم على وجه الدقة تقدير التكاليف والفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتنمية السياحة على الصعيد الدولي وداخل المنطقة. من هنا تظهر الحاجة الملحة الى استراتيجية انمائية شاملة تنتج عنها سياسات سياحية معددة وتخطيط سياحي متكامل.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣، سيتم وضع استراتيجية لتنمية السياحة في منطقة الاكوا بعد اجراء مسح للمرافق القائمة وتقدير للامكانات السياحية في مختلف المناطق الفرعية للاكوا. وسيطرح التقرير المنبثق عن ذلك للمناقشة في اجتماع مشترك بين الحكومات يعقد في اوائل عام ١٩٨٤ حول هذا الموضوع.

٢) الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

وعلى ضوء استراتيجية التنمية السياحية التي ستوضع الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣، سيتم اقتراح سياسات التنمية السياحية بما في ذلك القضايا المتعلقة بالبيئة بحلول عام ١٩٨٥، واستكمال خطة رئيسية اقليمية للسياحة بحلول عام ١٩٨٦. وبحلول عام ١٩٨٩ سيتم اعداد مشاريع الاستثمار وتقييمها، وتنفيذ خطة العمل الرئيسية.

وسيجرى دعم وضع السياسات والمشاريع وتنفيذها باقامة ندوات وحلقات تدريبية في مختلف ميادين السياحة بما في ذلك تدريب العاملين في الفنادق وادارة السياحة وفي صناعة السياحة بشكل عام.

اما نشاطات الرصد والمسح فستجرى بصورة منتظمة لتمكن البرنامج الفرعي من ملاحقة التطورات في قطاع السياحة وتقييمها ووضع مقترحات جديدة نتيجة لذلك.

البرنامج الرئيسي : النقل والاتصالات والسياحة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٣ : الاتصالات السلكية واللاسلكية

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٠٢ (د إ-٦)، الفقرة سابعا-١(ح) ورقم ٣٣٦٢ (د إ-٧)، الفقرة سادسا-٢(أ)؛ والتوصية رقم ٣٠ من خطة عمل بوينس آيرس، والقرار رقم ٣ الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الفقرة ٤، والوثيقة A/35/464، الفقرات ٣٠ و ١٣٢ و ١٤٣.

(ب) الاهداف

اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

أ - توسيع وتحسين نوعية وفعالية خدمات الاتصالات (خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية)؛

ب - تنفيذ الخطة الرئيسية بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية لاقامة شبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

مساعدة الدول الاعضاء في توسيع وتحسين خدمات الاتصالات وتعزيز الخدمات التدريبية في ميدان الاتصالات.

(ج) المشاكل المطروقة

تمر بلدان منطقة الاكوا حاليا بمرحلة ضخمة من اعادة تشكيل بنياتها العمرانية الاساسية، والتي تعتبر الاتصالات السلكية واللاسلكية جزءا حيويا منها. وقد قام الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي باعداد خطة رئيسية لشبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط تشمل كل بلدان الاكوا التي اتفقت مؤخرا على اتخاذ هذه الخطة كأساس لاى دراسات ذات صلة بالموضوع تجريها الادارات والمنظمات الاقليمية في المستقبل. ويتطلب التنفيذ الناجح للخطة الرئيسية تقوية جهود التعاون الاقليمي في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية وتدريب عدد اكبر من العاملين المؤهلين.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٣، تقتصر النشاطات في ميدان الاتصالات على مشاركة امانة الاكوا في اعمال لجنة التنسيق لمتابعة اعمال تنفيذ الخطة الرئيسية المشتركة بين برنامج الامم المتحدة الانمائي والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية لاقامة شبكة من المواصلات السلكية واللاسلكية في منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط. ومن المتوقع توفير خدمات خبير في الاتصالات من موارد خارجة عن الميزانية ليقوم بنشاطات اضافية في هذا البرنامج الفرعي.

'٢' الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

ستجرى دراسة لتقييم العمل في الاطار المؤسسي القائم في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، وستوضع توصيات حول افضل طريقة لتنظيم العمل بشكل يضمن التنفيذ الفعّال للخطة الرئيسية بحلول عام ١٩٨٦.

وستقدم الخدمات الاستشارية والمساعدة الى الحكومات في تنفيذ توصيات لجنة التنسيق الخاصة بمتابعة تنفيذ الخطة الرئيسية. وعلاوة على ذلك فمن المتوقع ان تعقد حلقات تدريبية حول التوحيد القياسي للمعدات والنظم.

وبالاضافة الى ذلك، سيتم وضع مقترحات من اجل اقامة مرافق تدريبية في ميادين تخطيط وتشغيل الخدمات السلكية واللاسلكية (بما فيها الخدمات البريدية) في المنطقة. ويمكن ادخال هذه المقترحات ضمن النشاطات المتعلقة بانشاء مؤسسة اقليمية للنقل بحيث تغطي هذه المؤسسة مجالي النقل والاتصالات. وستعد تقارير عن وضع تعريفات واجور موحدة تطبقها الجهات المستخدمة على الصعيد الاقليمي.

حيم - التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

تتولى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا استعراض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج خلال دورتها التي تنعقد مرة كل سنة. واستعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغداد من ٩-١٢ ايار/مايو ١٩٨٢، وحددت الاولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية. واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد، ٨-١٢ ايار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة.

٢- الامانة التنفيذيـــة

وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة النقل والاتصالات والسياحة التي كان يوجد فيها سبعة وظائف معتمدة من الفئة الفنية في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١. وفي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ كان لدى الشعبة ما يلي من فروع:

وظائف الفئة الفنيـــــة

الوحـــدة	الميزانيـــة العاديـــة	المصادر الخارجـــة عن الميزانيـــة	المجمـــوع
النقـــل	٦		٦
السياحـــة	١		١
الاتصـــالات	-		-
المجمـــوع	٧		٧

٣- أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامـج

لا توجـــد.

دال - التنســـيق

١- التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

يلزم التنسيق على المستوى الحكومي المشترك بالنسبة للقضايا المتعلقة باعتماد نظـــم وقواعد دولية واعتماد معايير ومعدات موحدة للتصميم والتشغيل، وتشريعات لتبسيط وتيسـير اجراءات النقـــل.

ويلزم التنسيق بين الحكومات بالنسبة لبعض القضايا المتعلقة بالنقل البحري والسياحة وخاصة في ميدان تنمية الموارد البشـــرية.

كما يشارك بعملية التنسيق هذه المنظمات الاقليمية والمنظمات العربية المعنيـــة.

٢- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذيـــة

سيتم التنسيق الرسمي مع بقية وحدات الامانة التنفيذية المضطلعة بنشاطات تتصـــل بالعلم والتكنولوجيا (في ميدان تكنولوجيا النقل البحري)، والتنمية الريفية (للطرق الريفية)، والتجارة (خاصة في ميدان الملاحة البحرية)، وتنمية الموارد البشرية (بالنسبة للنشـــاطات التدريبية)، والبيئة (للسياحة).

٣ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

لم يتم بعد اتخاذ اى ترتيبات للتنسيق الرسمي . ولكنه سينظر في مثل هذه الترتيبات في المراحل المبكرة للخطة وخاصة مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، والمنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية، ومنظمة العمل الدولية.

٤ - الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها في نشاطات هامة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

من المتوقع القيام بنشاطات مشتركة هامة مع الوحدات التالية :

(أ) اللجنة الاقتصادية لاوروبا : في تعزيز التناسق بين القواعد والنظم وتسهيل الاجراءات واعتماد معايير موحدة في ميدان النقل البرى؛

(ب) منظمة العمل الدولية : في تنظيم النشاطات التدريبية في ميداني النقل والسياحة؛

(ج) المنظمة الاستشارية الحكومية الدولية للملاحة البحرية : في ميدان التدريب البحرى والتشريع البحرى وتسهيل الحركة التجارية البحرية؛

(د) الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية : في تنفيذ الخطة الرئيسية لاقامة شبكة من الاتصالات السلكية واللاسلكية في منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط، وتوفير المبادىء التوجيهية للتوحيد القياسي للمعدات والنظم، وتنظيم النشاطات التدريبية؛

(هـ) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية : في تنظيم نشاطات التدريب في مجال النقل البحرى، وفي التشجيع على تطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظم جمع المعلومات عن النقل البحرى والملاحة البحرية والموانىء ، وفي تطوير الملاحة البحرية بشكل عام في منطقة الاكوا؛

(و) معهد التنمية الاقتصادية (البنك الدولي للانشاء والتعمير) : في ميدان التدريب في مجال النقل (غير البحرى)؛

(ز) المنظمة العالمية للسياحة : في تطبيق بعض المشاريع السياحية التي سيتم تحديدها ضمن اطار خطة سياحية اقليمية توضع خلال فترة الخطة.

الاغذيـــة والزراعـــة

البرنامج الرئيسي : الاغذية والزراعة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

يتمثل الهدف الاساسي للاستراتيجية الانمائية الدولية في ميدان الاغذية والزراعة في تعجيل عملية التنمية الزراعية والريفية ، والقضاء في اسرع وقت على الجوع وسوء التغذية. ومن شأن تحسين ترتيبات الامن الغذائي ان يضمن ، على المدى القصير ، توفير الامدادات الغذائية الاساسية ، واتقاء الانتكاسات الدورية وحالات الطوارئ التي تتعرض لها البلدان النامية. ويتوقف أى تحسين للوضع الغذائي والزراعي في المدى الطويل على التوسع في الانتاج الزراعي ، واتاحة فرص تسويق افضل للمنتجات الزراعية ، وزيادة الاعتماد على النفس لدى البلدان النامية. ويتطلب ذلك اجراء تعديلات كبيرة في هياكل الانتاج والاسواق . وبغية الوصول الى نمو اسرع ، يجدر بالبلدان المنخفضة الدخل والتي تعاني من نقص في الغذاء على وجه الخصوص ان تصل في اقرب وقت ممكن الى تحقيق معدل النمو السنوى الوسطي المستهدف للانتاج الزراعي والبالغ ٤ في المائة.

ومن الاهمية بمكان ، لتحقيق هذه الاهداف الاساسية ، زيادة الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لدعم عملية وضع وتنفيذ خطط التنمية الغذائية والزراعة بشكل يتفق مع اطار اولويات وبرامج التنمية الوطنية ، وبما يكفل توزيع فوائد التنمية على نطاق واسع يشمل كامل القاعدة الريفية . وهذا يستوجب اعتماد الهياكل والظروف الزراعية المثلى وسلوك نهج متكامل لحل مشاكل التنمية الريفية (الروابط بين الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا) . ويجب ايضا مراعاة الترابط بين التنمية ، والبيئة ، والسكان ، والموارد ، في الجهود التي تبذل للتعجيل بعملية الانتاج الزراعي ، وذلك بغية حماية التوازن الايكولوجي ، والحيلولة دون ازالة الاحراج ، والتعرية ، وتدهور التربة ، والتصحر (الرابطة البيئية) .

وسيتوقف النجاح في تحقيق الاهداف الى حد بعيد على التدابير الدولية التي تدعم الاجراءات القطرية ، والتي تتم صياغتها وترويجها باعتبارها تعهدات أو اتفاقيات دولية ملزمة طوعا أو قانونا . والى جانب الجهود التي تبذل دوليا لتعزيز وتحقيق الامن الغذائي ، بما في ذلك برامج المساعدة الغذائية ، سيرتبط العمل الاساسي بنقل موارد اضافية لتعزيز التنمية الريفية والزراعية وبايجاد اطار افضل للتنمية الريفية ، يشمل زيادة الاستقرار في الاسواق ، وفي الامدادات الزراعية ، وتحسين امكانية وصول المنتجات الزراعية من البلدان النامية الى الاسواق العالمية. وتتأكد من هذا الاعتبار الاخير أهمية الروابط بين الزراعة والتجارة الدولية.

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

يتركز اسهام البرنامج في الاستراتيجية حسب الخطة على دعم الجهود المبذولة على الصعيدين الحكومي والمشترك بين الحكومات لعكس الاتجاه المتمثل في التبعية الغذائية، وتفاقم سوء التغذية ونقص التغذية في المناطق الريفية من ناحية، وعلى تشجيع تنمية شاملة وعادلة للاقتصاد الريفي من ناحية اخرى. وسيتم بشكل خاص دعم العناصر التالية من الاستراتيجية:

(أ) تطبيق سياسات التغذية في مجال التخطيط الغذائي؛

(ب) العمل على ضمان امدادات غذائية مستقرة ومتزايدة، ونمو اسرع للناتج بشكل عام؛

(ج) قيام نظام لتوزيع الاغذية يكون اكثر كفاءة من الناحية الاجتماعية؛

(د) تطبيق برامج الاصلاح الزراعي وبرامج تستهدف تكييف الاطار المؤسسي بغرض ايجاد قطاع ريفي قوي وقادر على الاعتماد على نفسه.

البرنامج الرئيسي : الاغذية والزراعة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج : الاغذية والزراعة

ألف - التوجه العام للبرنامج

(أ) الاشارة الى اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغييرات في التوجهات الرئيسية

ترد اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية ضمن هذا البرنامج في الفقرة ٢٨ ، بينما ترد التدابير التي تتعلق بالسياسة العامة بالتفصيل في الفقرات من ٨١ الى ٩٥ من الاستراتيجية (A/35/464) .

وهناك تغييرات في التوجهات الرئيسية للنهج المتبع في تنمية هذا القطاع ضمن البرنامج ، مع ملاحظة المزيد من التركيز على القضايا التي تتعلق بالعدالة الاجتماعية وزيادة الاعتماد على النفس في المناطق الريفية .

(ب) نهج واستراتيجية الامانة التنفيذية تجاه البرنامج في مجموعه

يتمثل نهج الامانة التنفيذية في توفير دعم فعّال على صعيد البرامج والسياسات العامة للعمل الحكومي والمشترك بين الحكومات في قطاع الاغذية والزراعة. ومن شأن اجراء تحليل عام للوضع ان يوفر الاساس اللازم لتحليل وبحث المشاكل العملية ، وسينظر في النتائج خلال المشاورات التي تجرى حسب الاقتضاء أو على الصعيد المشترك بين الوكالات ، وسيتم التشجيع على تطبيق التدابير الموصى بها من خلال تقديم مساعدة استشارية للحكومات. كما سيتم القيام بنشاطات للمساعدة الفنية كلما اقتضى الامر.

ومن الضروري لاى برنامج ناجح ملموس الاثر ان يكفل تركيز النشاطات لحل مشاكل عملية محددة ، وانشاء اطار مؤسسي لتبادل المعلومات والخبرات بشكل منتظم ومنهجي مع حكومات الدول الاعضاء ، وفيما بين هذه الحكومات . وفيما يتصل بهذا الاطار ، هناك حاجة الى لجنة أو فريق عمل يدرس المشاكل الزراعية والى تعيين مستشارين اقتصاديين في كل بلد من بلدان الاكوا .

(ج) مجموعة الاهداف المستقاة من السند التشريعي (أى البرامج الفرعية)

تنبع الحاجة الى تشريعات اكثر شمولا في مجال الاغذية والزراعة من وجوب بذل المزيد من الجهود لتحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتي وتحسين الامن الغذائي بصفة عامة ، بما في ذلك تحسين البنيات الاساسية للامن الغذائي وانشاء نظم اكثر ملاءمة لانتاج واستهلاك الاغذية ، كما تنبع من وجوب الاستمرار في تنمية الاقتصاد الريفي على قاعدة اكثر اتساعا وزيادة الاعتماد على النفس في هذا القطاع.

(د) الاولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

أقرت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل هذا البرنامج وحددت الاولويات النسبية التالية :

الأولوية الاولى : البرنامج الفرعي ٢ - التخطيط الغذائي والسياسة الغذائية ؛

الأولوية الثانية : البرنامج الفرعي ٣ - دعم برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ؛

الأولوية الثالثة : البرنامج الفرعي ١ - متابعة وادارة التنمية الزراعية والموارد الزراعية .

باء - وصف البرامج الفرعية

البرنامج الرئيسي : الاغذية والزراعة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : متابعة وادارة التنمية الزراعية والموارد الزراعية

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة رقم ٣٥/٥٦ (انظر A/35/464 ، الفقرات من ١٨ الى ٩٥) ؛ وقرار مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة للبيئة رقم ٨/١٧ ، الفقرة ٥ ؛ وقرار الجمعية العامة رقم ٣٢/١٧٢ ، الفقرتان ٦ و ٧ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ٧١ (د - ٦) ، الفقرة ٥ ، وتقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، الفصل الثاني عشر ، القسمان ألف وباء .

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

انشاء نظم فعالة في مجالي تبادل المعلومات والدعم الادارى وصولا الى تنمية زراعية مسؤولة اجتماعيا وسليمة بيئيا .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

تعزيز الوعي بالتطورات والقضايا المطروحة اقليميا في مجالي التنمية الزراعية واستغلال الموارد ، ونقل المعارف المتصلة بالوسائل والتقنيات التي تتيح ادارة فعالة لعملية التنمية الزراعية واستغلالا رشيدا للموارد المتاحة .

(ج) المشاكل المطروقة

هناك نقص في المعلومات الموضوعية والدراسات التحليلية الاقتصادية المتوفرة عن أوضاع ، ومشاكل وامكانيات الاقتصادات الزراعية بشكل عام ، والموارد الزراعية بشكل خاص ، لتأمين الادارة الفعالة لقطاعات التنمية الطبيعية في مجال الزراعة ولترشيد استغلال فرص التعاون الاقتصادى في مجال الزراعة .

وهناك ترابط وثيق بين قضايا ادارة الموارد وحفظها وعمليات التصحر بمختلف اشكالها في مناطق الاكوا التي تكاد تكون قاحلة أو شبه قاحلة. وقد نجمت المشاكل الزراعية (ولا سيما تاكل التربة، ومشاكل الملوحة ومخاطر الفيضانات، واساءة ادارة شؤون المياه والتربة) في جانب منها، عن العمليات الطبيعية الممتدة الاجل والمتكررة الحدوث والدائبة الانتشار التي ترتبط بالتغيرات البيئية، وفي جانب آخر عن أوجه القصور في المؤسسات القائمة والممارسات الادارية. وفي معظم الحالات كانت التكنولوجيا اللازمة لمكافحة الجانب المادي من التدهور متوفرة، لكن استخدام هذه التكنولوجيا كان يعاني في غالب الاحيان من نقص المعرفة بالاطار الاجتماعي والاقتصادي وعدم توفر المهارات الادارية، أو من عدم تحديد جوانب العملية بصورة كافية. ولذلك، فان التركيز الجديد على برامج مكافحة التصحر يعكس تأكيد العزم على مراعاة الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط ورسم السياسات العامة، وعلى ان تتضمن خطط التنمية اجراءات محددة لمكافحة التصحر.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

فيما يتعلق بالدعم في مجال المعلومات والسياسة العامة، سيكون قد تم اصدار عددين من المجلة السنوية "الاغذية والزراعة". في حين ستكون النشاطات في ميدان ادارة الموارد الزراعية قد ساهمت في تعزيز القدرات الوطنية في مجالي التخطيط وصياغة المشاريع، لا سيما فيما يتعلق بالمناطق الجبلية، واجراءات مكافحة التصحر وتخطيط استغلال الاراضي على الصعيدين الوطني والمشترك بين البلدان.

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سينفذ برنامج لتخطيط المساعدة المباشرة من أجل تحديد واعداد مشاريع لحفظ وادارة الموارد الزراعية. وسيختص احد اجزاء البرنامج المحدد باداماج انشطة مكافحة التصحر في الخطط الوطنية.

وابتداء من عام ١٩٨٥، سيجرى اصدار نشرات موجزة في حالات خاصة يتم فيها استعراض اوضاع السوق والتوقعات القصيرة والمتوسطة الاجل فيما يتعلق بسلع مختارة.

وسيقدم الدعم الاعلامي والانمائي لاصدار نشرات منتظمة عن النشاطات الجارية، بما في ذلك الابحاث، في ميدان ادارة وحفظ الموارد الزراعية في المنطقة.

وسيتم الاضطلاع ببرنامج للمساعدة المباشرة في مجال التخطيط فيما يتعلق بتحديد المشاريع واعدادها وتقييمها. وسوف يعالج هذا البرنامج على وجه التحديد قضية ادخال نشاطات لمكافحة التصحر ضمن الخطط الوطنية.

كما سيتم الاضطلاع ببرنامج اقليمي للتدريب والمساعدة الفنية في مجال التخطيط الشامل لاستغلال الاراضي واقتصادات حفظ الموارد.

البرنامج الرئيسي : الاغذية والزراعة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : التخطيط الغذائي والسياسة الغذائية

(أ) السند التشريعي

قرارات الجمعية العامة رقم ٣٣/٩٠ ، الفقرات من ٢ الى ٦ ؛ ورقم ٣٤/١١٠ ، الفقرات ٤ و ٧ و ٨ و ١٤ ؛ ورقم ٣٥/٥٦ (انظر A/35/464 ، الفقرات من ٨١ الى ٩٥) ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٨٠/٥٨ ، الفقرات من ٣ الى ٥ ؛ واعلان المكسيك الصادر عن مجلس الاغذية العالمي ، الفقرات ٢ (ب) و ٣ و ٥ و ١٠ و ١٦ .

(ب) الاهداف

اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

' ١ ' الاهداف المشتركة بين الحكومات

القضاء على الجوع وسوء التغذية في مرحلة مبكرة من خلال تطوير نظم ملائمة لانتاج واستهلاك الاغذية ومرافق اساسية ملائمة لتوزيع الغذاء .

' ٢ ' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

تشجيع وضع وتنفيذ خطط او استراتيجيات شاملة للقطاع الغذائي ، مع مراعاة السياسات التغذوية ، والاحتياجات الاستثمارية ، والروابط بين نظم انتاج الغذاء واستهلاك الغذاء وعدم استقرار الناتج الزراعي .

(ج) المشاكل المطروقة

هناك اقتناع متزايد بأن زيادة الانتاج الغذائي والامدادات الغذائية لا تؤدي بالضرورة الى تحسين الامن الغذائي للفقراء . ومن الواجب تقييم العوامل الحاسمة التي تؤثر على تطور وكفاءة نظم انتاج واستهلاك الاغذية ومرافق توزيعها ، مثل عدم اتساق انماط توزيع الاغذية ، ونقائص الاسواق وعدم كفائتها ، وعدم استقرار الناتج الزراعي ، والقصور الشديد في استغلال امكانات التنمية الزراعية ومتطلبات الانتاج الغذائي من الطاقة ، الخ ولا يمكن حل المشاكل والقضايا القائمة الا من خلال نهج شامل في التخطيط يجمع بين سياسات متساندة واجراءات ادارية لتحقيق الاهداف الغذائية . وينبغي ايلاء عناية خاصة لأقل البلدان نموا وللبلدان غير المصدرة للنفط في المنطقة ، وذلك بالنظر الى آثار تزايد نقص الغذاء على الاقتصاد ككل .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

تشمل النشاطات التي ينتظر اكتمالها آنذاك اجراء دراسات عامة حول اوضاع الانتاج والاستهلاك الغذائي ، وحول آفاق المستقبل وقضايا السياسة العامة ، وصياغة استراتيجيات غذائية وطنية وسياسات وطنية للامن الغذائي من اجل تحسين وتطوير البنى الاساسية للامن الغذائي على الصعيد الوطني . وينتظر بذل جهود ، وان كانت متواضعة ، لوضع ترتيبات جماعية في مجال الامدادات الغذائية على الصعيد المشترك بين البلدان ، واصدار عدد من سلسلة " دراسات في التنمية الزراعية" .

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

يعتزم في هذه الفترة القيام بالنشاطات التالية :

أ - تقديم مساعدة مباشرة على صعيد التخطيط في اعداد وتنفيذ الخطط الغذائية ، لا سيما فيما يتعلق بادماج الاهداف التغذوية ضمن اهداف التخطيط العام ، وفي تحليل آثار هذه المساعدة على البرامج والسياسات العامة . وسوف تشمل النشاطات اعداد تقارير فنية وتقديم مساعدة استشارية واجراء مشاورات ؛

ب - اعداد تقارير قطرية بشأن الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات المرجوة لتحقيق الامن الغذائي . وسيتم ايفاد بعثات للمعاونة في تحديد واعداد المشاريع الغذائية ذات الاولوية ، وسيتم تقديم دعم فني لنشاطات التدريب ذات الصلة ؛

ج - اجراء ابحاث حول البرامج والسياسات لتقييم آثارها المباشرة وغير المباشرة واجراء تقييم للكفاءة التشغيلية والتنظيمية لنظم توزيع الغذاء ؛

د - مسح وتقييم الترتيبات القائمة للحد من عدم استقرار الناتج الزراعي . واستحداث (أو تحسين) واستخدام اساليب للتنبؤ بالمحاصيل ، ونظم للانذار المبكر ومشاريع للتأمين على المحاصيل والماشية في بلدان مختارة . وتبادل الخبرات وتهيئة المساعدة الفنية .

البرنامج الرئيسي : الاغذية والزراعة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٣ : دعم برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة رقم ٣٥/٥٦ (انظر A/35/464 ، الفقرات ٨١ - ٩٥) ؛ وتقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، الفصل الثاني عشر ، المؤرخ في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٩ ؛ وقرار الاكوا رقم ٧١ (د - ٦) ، الفقرة ٥ ، ورقم ٨٢ (د - ٧) ، الفقرة ١ .

(ب) الاهداف

اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الهدف المشترك بين الحكومات

تشجيع اتباع نهج متكامل في الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية يقوم على النمو مع مراعاة العدالة والمشاركة الكاملة .

'٢' الاهداف المحددة الاجل للامانة التنفيذية

أ - وضع وتصميم مبادئ توجيهية واجراءات يسترشد بها في صياغة الاستراتيجيات والسياسات وتطبيقها تطبيقا متكاملا ، وفي تقييم الاستراتيجيات والسياسات والمجالات ذات الاولوية في برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . وسيتم الانتهاء من وضع معايير واجراءات للمتابعة والتقييم في نهاية عام ١٩٨٥ ؛

ب - استحداث وتصميم تقنيات ومناهج لحل مشاكل اقتصادية وتكنولوجية مختارة (مع مراعاة النواحي البيئية ، حسب الاقتضاء) في برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، التي تتصل ، ضمن جملة امور ، بالهيكل الزراعي ومكننة الزراعة ، بما في ذلك مشاكل الطاقة في الريف ، واستغلال الاراضي ، ونظم الانتاج الزراعي والحيواني .

(ج) المشاكل المطروقة

من الاهمية بمكان، من أجل تعزيز التنمية المتكافئة للاقتصاد الريفي، ان يكون لدى الحكومات فهم واضح لطاقة الاقتصاد الزراعي المحلي، ولطبيعة وتركيب المجتمع الريفي، وللمكونات القطاعية للتنمية الريفية، وللعوامل والمتغيرات التي تؤثر على التنمية الريفية. ومن المهم اجراء استعراض منتظم، وتحليل وتقييم الاستراتيجيات الحكومية بموضوعية في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، وللأولويات المقررة ضمن القطاع الريفي، وتعزيز الحكم المحلي، وتشجيع المنظمات الشعبية، والعوامل الهامة التي تؤثر على التنمية الريفية. وتنطوي المشاكل المحددة على النهوض بالمجتمعات الريفية من الناحية الاجتماعية، وتحسين المؤسسات الريفية والتعليم والتدريب والادارة في مجال الزراعة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

سيكون قد تم الانتهاء من وضع تقرير حول اوضاع التنمية الريفية الراهنة وحول وضع مقترحات برنامجية جديدة ترمي الى تعزيز المؤسسات الزراعية وتحسين عمل الخدمات الريفية. وسيكون قد تم اصدار عدد من سلسلة "دراسات في التنمية الزراعية" يستعرض ويقيم سياسات الاسعار والحوافز. وسيكون قد تم القيام بنشاطات تركز على الكفاءة التشغيلية والتنظيمية للخدمات ونظم تسليم المدخلات وعلى تعزيز البرامج والسياسات الخاصة بتطوير الاطر المؤسسية؛

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

أ - تحسين وتوسيع نطاق النظم، بما في ذلك مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالزراعة، ومتابعة وتقييم الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية بانتظام فيما يتعلق بالاهداف والغايات الوطنية.

اجراء استعراض وتحليل متعمق للسياسات الاقتصادية الوطنية في مجال التنمية الريفية، بغية ترشيدها وتقويتها وتقويم مساعدة استشارية في هذا الخصوص. اجراء ابحاث اساسية حول قضايا الانعاش الاجتماعي التي تؤثر على التنمية الريفية، والتي تتصل بتوزيع الدخل، وفقر الارياف، والاتجاهات غير الملائمة نحو زيادة التفاوت في الدخل والتغذية بين عمال الريف وعمال المدن، والروابط القائمة بين التعليم والعمالة في مجال الزراعة.

ب - اجراء ابحاث ودراسات حول المشاكل الاقتصادية والتكنولوجية في برامج الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، يعقبها اجراء مشاورات بين البلدان وتبادل للمعارف والخبرات، وصولا الى تقديم المساعدة الفنية حسب الاقتضاء. وتتعلق مجالات البحث الهامة ذات الاولوية بما يلي :

١- الهياكل الزراعية وترشيد نشاط المزارع ؛

٢- المكننة الزراعية (مع مراعاة النواحي البيئية حيثما تدعو الحاجة) ؛

٣- مشاكل استغلال الاراضي ، وتخطيط استغلال الاراضي والمشاكل التكنولوجية في الانتاج الزراعي والحيواني .

جيم - التنظيـــم

١ - الاستعراض المشترك بين الحكومات

استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغداد من ٩ الى ١٢ أيار/مايو ، وحددت الاولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية . واعتمدت الدورة التاسعـــة للاكوا (بغداد ، ٨ - ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة .

٢ - الامانة التنفيذية

الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة الزراعة المشتركة بين الاكوا ومنظمة الاغذية والزراعة التي كانت تضم عشر وظائف معتمدة من الفئة الفنية في تاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا توجد اى اختلافات بين الهيكل الادارى والهيكل المقترح للبرنامج .

د ال - التنسيـــــق

١ - التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

سيكون من المفيد اجراء تنسيق مشترك بين الحكومات في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

٢ - التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

سيتم التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية للاكوا عبر حلقة الوصل المختصة بالامن الغذائي، وفيما يتعلق بالتصحر، تقع المسؤولية على شعبة الزراعة المشتركة بين الاكوا ومنظمة الاغذية والزراعة، اما بالنسبة للتنمية الريفية فالمسؤولية مشتركة مع شعبتي التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية. وتشمل مسؤوليات حلقة الوصل تنسيق وتشجيع النشاطات المتعددة الاختصاصات فيما بين شعب الاكوا المعنية وتنفيذ هذه النشاطات بشكل متكامل.

٣ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

على صعيد البرنامج، دخلت اجراءات التنسيق الرسمية حيز التنفيذ الفعلي عندما اتفقت الاكوا ومنظمة الاغذية والزراعة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٥، على الاشتراك في توفير الملاك والتمويل اللازمين للبرنامج، بما في ذلك التنسيق الكامل للبرامج من مرحلة التخطيط الى التنفيذ ثم الى تقييم النشاطات بعد ذلك. كما تم وضع اسس للتعاون الرسمي بين الاكوا وبرنامج الاغذية العالمي خلال عام ١٩٧٥، ويشمل هذا التعاون تبادل المعلومات ومشاركة الاكوا في نشاطات مختارة في المنطقة (مثل بعثات التقييم)، ودراسة المشاكل ذات الاهمية المباشرة بالنسبة لبرنامج الاغذية العالمي (مثل الاحتياجات الفعلية من المعونة الغذائية وتحديد المشاريع)، والتشاور حول المسائل التي تهم الطرفين، الخ.

٤ - الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها في نشاطات هامة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سيتم القيام بنشاطات مشتركة مع مجلس الاغذية العالمي فيما يتعلق بالتخطيط الغذائي والسياسات الغذائية (مشاورات حول التقدم المحرز في صياغة وتنفيذ خطط القطاع الغذائي).

العلـم والتكنولوجيا

البرنامج الرئيسي : العلم والتكنولوجيا

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

ينبغي اعطاء أولوية قصوى لزيادة القدرة العلمية والتكنولوجية للدول الاعضاء. وتحقيقا لهذا الغرض ستقوم البلدان النامية، بدعم ضروري من البلدان المتقدمة، بتكثيف جهودها التقوية مرافقها العلمية والتكنولوجية الاساسية وتطوير قدراتها التكنولوجية والابداعية الذاتية، وذلك من اجل تعزيز قدرتها على انتقاء واكتساب وتكييف التكنولوجيا القائمة وتصميم وايجاد تكنولوجيات جديدة. وعلى وجه التحديد، ينبغي على البلدان النامية عموما، ولا سيما بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ان تزيد الموارد التي تخصصها للتعليم والتدريب وللبحث والتطوير ولتطوير المهارات والكفاءات الادارية للعمل في قطاعات هامة كالموارد الطبيعية والزراعة والصناعة. ومن جهة ثانية، ينبغي توجيه الاعمال التعاونية بين البلدان النامية، وبينها وبين البلدان المتقدمة، نحو انشاء قاعدة علمية وتكنولوجية قوية على الصعيد الوطني، وتسهيل نقل وتطوير التكنولوجيا، وتبادل المعلومات والمشاركة في الخبرة المكتسبة. كما تدعو الاستراتيجية ايضا الى تعزيز دور منظمات الامم المتحدة في هذا الميدان والى تنسيق وتكييف اهدافها وسياساتها وبرامجها في مجال العلم والتكنولوجيا مع احتياجات وأولويات الدول الاعضاء.

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

ينبغي ادماج العلم والتكنولوجيا على نحو أوثق في نطاق عملية التخطيط الانمائي. وقد اعطيت الاولوية في تطبيق العلم والتكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى قطاعات ومجالات تشمل النقل والاتصالات، والموارد الطبيعية، والتصنيع، والاغذية والزراعة، والمستوطنات البشرية. وينبغي في هذا الاطار تكثيف تنمية القدرات التكنولوجية الوطنية وتشجيع رفع مستوى المهارات الفنية والكفاءات الادارية في مجال العلم والتكنولوجيا. ولهذا الغرض، ينبغي القيام بتعزيز الهيكلية الاساسية في هذا الميدان على الصعيدين الوطني والاقليمي، كما ينبغي تطوير المؤسسات التعليمية وجعلها اكثر قدرة على الاستجابة للاحتياجات العلمية والتكنولوجية للقوى العاملة في المنطقة. وعلى وجه التحديد، ينبغي تعزيز اعمال البحث والتطوير وبذل الجهود لربط البحث العلمي بعملية الانتاج. وبالاضافة الى ذلك، ينبغي اتخاذ التدابير الرامية الى تشجيع الشركات الوطنية للاستشارات والمقاولات على الاسهام بفعالية اكبر في تخطيط وتنفيذ وتشغيل وصياغة المشاريع الاستثمارية في المجالات الآنفة الذكر. وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، ينبغي وضع مبادئ توجيهية لتحسين انتقاء التكنولوجيا المستوردة واحتيازها. وينبغي في هذا الصدد القيام بمحاولات لتفكيك التكنولوجيا الاجنبية بهدف تحديد مدى امكانية توفير بعض المواد أو الخدمات محليا وتحديد مصادر تكنولوجية بديلة. وكذلك ينبغي تعزيز التعاون على الصعيد الاقليمي والمشترك بين الاقاليم، وذلك بهدف المواءمة بين السياسات الوطنية التي تحكم نقل واكتساب التكنولوجيا.

البرنامج الرئيسي : العلم والتكنولوجيا

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التوجه العام للبرنامج

(أ) الاشارة الى اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغيرات في التوجهات الرئيسية

يتركز التوجه العام للخطة على زيادة القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية بغية ضمان تطويرها بشكل مستمر ومتسارع. كما تهدف ايضا الى اعادة تشكيل النمط القائم للعلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية وتشجيع التعاون الاقليمي والدولي في هذا الميدان.

(ب) النهج والاستراتيجية الحكوميان تجاه البرنامج في مجموعه (نهج الامانة التنفيذية)

تشتمل استراتيجية العلم والتكنولوجيا على تدابير بغية اتخاذها على الصعيد الوطني والاقليمي والمشترك بين الاقاليم. فعلى الصعيد الوطني يجرى التركيز على صياغة وتنفيذ سياسات للعلم والتكنولوجيا تهدف الى تنمية القدرات والهيكليات الاساسية في هذا الميدان، والى تسهيل نقل واكتساب وتطوير التكنولوجيا. وعلى الصعيد بين الآخرين، سيجرى، تشجيع التدابير التعاونية في مجال تدريب المهارات التكنولوجية، وتنفيذ برامج ومشاريع البحث والتطوير، وتبادل المعلومات والموظفين والخبرة، وذلك من اجل دعم الجهود الوطنية الهادفة الى بناء قدرة قوية في هذا الميدان.

(ج) مجموعة الاهداف (أى البرامج الفرعية) المستقاة من السند التشريعي

استقيت مجموعة الاهداف من برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذى اقره مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذى عقد في آب/اغسطس ١٩٧٩، وصادقت عليه في وقت لاحق الجمعية العامة للامم المتحدة في القرار ٢١٨/٣٤ بتاريخ ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩.

(د) الاولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

قامت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الأجل بتحديد الاولويات النسبية للبرنامج على النحو التالي:

الأولوية الأولى : البرنامج الفرعي ١- تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية.

الاولوية الثانية : البرنامج الفرعي ٢ - نقل التكنولوجيا.

باء - وصف البرامج الفرعية

البرنامج الرئيسي : العلم والتكنولوجيا

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية

(أ) السند التشريعي

قرارات الجمعية العامة رقم ٢٣١٨ (د - ٢٢) ، الفقرتان ١ و ٤ ؛ ورقم ٣٢٠١ (د إ - ٦) ، الفقرة ٤ (ع) ؛ ورقم ٣٣٦٢ (د إ - ٧) ، الفرع ثالثا ، الفقرة ٨ ؛ ورقم ٣٢/١٩٢ ، الفقرة ٥ ؛ ورقم ٣٤/٢١٨ ، الفرع أولا ، الفقرتان ٢ و ٤ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١١٥٥ (د - ٤١) ، الفقرتان ٢ (أ) و (ب) و ٣ ؛ وبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي صادقت عليه الجمعية العامة في القرار ٣٤/٢١٨ .

(ب) الاهداف

اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تعزيز الطاقات العلمية والتكنولوجية الوطنية في اطار سياسة وطنية واقليمية متجانسة في ميدان العلم والتكنولوجيا .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

وضع مبادئ توجيهية للسياسة العامة لتسهيل تنمية القدرات البشرية والهيكليات الاساسية في مجال العلم والتكنولوجيا .

'٣' الاهداف الفرعية المحددة الاجل للامانة التنفيذية

أ - تحديد وتشجيع التدابير والطرق المناسبة لتعزيز تثقيف وتدريب العاملين الوطنيين في مجال العلم والتكنولوجيا ، والتصدي بفعالية لظاهرة هجرة الكفاءات . وسيجرى الانتهاء من نشر الدراسات والتقارير ذات الصلة بهذا الموضوع في عام ١٩٨٧ ؛

ب - استعراض تطور المؤسسات العلمية والتكنولوجية المتخصصة وتعزيز التدابير الآيلة الى بناء هيكلية اساسية فعالة في هذا الميدان. وسيجرى الانتهاء من نشر الدراسات والتقارير ذات الصلة بهذا الموضوع في عام ١٩٨٧ ؛

ج - استعراض وتقييم برامج العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك اعمال البحث والتطوير في الزراعة والموارد الطبيعية والصناعة، وتحديد بعض التدابير اللازمة لادماج هذه البرامج في نطاق النظام الانتاجي. وسيجرى الانتهاء من نشر مجموعة الدراسات والتقارير ذات الصلة بهذا الموضوع في عام ١٩٨٧. وسيعقد في عام ١٩٨٧ اجتماع حكومي مشترك لتعزيز قدرات البحث والتطوير في البلدان العربية ؛

د - تحديد مجالات ومناهج وطرق تشجيع التعاون الاقليمي والدولي من اجل تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية. وسيجرى الانتهاء من نشر مجموعة الدراسات والتقارير ذات الصلة بهذا الموضوع في عام ١٩٨٨ ؛

هـ - القيام بنشاطات مشتركة مع مركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية من اجل تنفيذ برنامج عمل فيينا في بلدان الاكوا.

(ج) المشاكل المطروقة

تعاني غالبية الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من نقص نسبي في الافراد العلميين والتكنولوجيين المدربين. وتزداد هذه المشكلة تفاقما بسبب النقص في الكفاءات الادارية العاملة في هذا الميدان، وفي بعض الحالات بسبب عدم ملاءمة انظمة التعليم المستوردة. وبالاضافة الى ذلك، لم يجر تطوير الهيكلية الاساسية للعلم والتكنولوجيا بالشكل المناسب ولا تزال الروابط المؤسسية ضعيفة، كما ان برامج ونشاطات البحث والتطوير مجزأة وذات أثر ضئيل على النظام الانتاجي. ومن جهة ثانية، فان اسلوب "تسليم المفتاح" السائد في نقل التكنولوجيا يؤدي الى ابقاء حالة التبعية التكنولوجية في المنطقة والى عزل القدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية عن عملية التطور. وهذه العوامل مسؤولة عن ضعف القاعدة العلمية والتكنولوجية في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. ونتيجة ذلك، لم تكن هذه القاعدة فعالة في تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة. وستعد ابحاث خاصة لدراسة امكانيات تطوير التكنولوجيا المحلية والخبرة التقنية المتحصلة بالممارسة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية ١٩٨٣

من المتوقع، بنهاية عام ١٩٨٣، ان يتم اصدار دراستين احداهما عن تنقل الكفاءات العلمية والتكنولوجية العالية على الصعيد العالمي.

والثانية عن تعليم وتدريب القوى العاملة العلمية والتكنولوجية الرفيعة المستوى . وبالاضافة الى ذلك ، ستصدر وقائع ندوة السياسات التكنولوجية في البلدان العربية (باريس ، ١٤ - ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١) في شكل كتاب في عام ١٩٨٢ ، كما ستعقد ندوة حول العوامل التي تدخل في تحديد تطور القدرات التكنولوجية المحلية خلال الربع الثاني من عام ١٩٨٣ . وعند نهاية ذلك العام ، ستهدف اعمال المتابعة التي تقوم بها الاكوا الى تعزيز ودعم قيام مواطنين من بلدان مختارة في الاكوا بهذا النوع من الابحاث . وبالاضافة الى ذلك ، ستبذل الجهود للقيام بالاشتراك مع الدول الاعضاء باعمال متابعة تنفيذ التدابير التي ستوصى بها هذه الدراسات والندوات . وستأخذ اعمال المتابعة هذه شكل زيارات ميدانية الى الدول الاعضاء في الاكوا للبحث في تبنّي الدول الاعضاء للتدابير الموصى بها وللمساعدة في تنفيذها .

٢ ' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

ستركز الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ على تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للدول الاعضاء ، وهي لذلك ستتوجه نحو بلوغ كل هدف من الاهداف المذكورة آنفا والمحددة بأجل زمني .

ولهذا الغرض سيجرى اصدار دراسات حول حجم واسباب ونتائج ظاهرة هجرة الكفاءات في المنطقة ، وكذلك حول تعليم وتدريب العاملين الوطنيين في حقل العلم والتكنولوجيا . ومن المتوقع ان تحدّد هذه الدراسات وان تحلل التدابير والطرق الآيلة الى معالجة هذه المشكلات . ويمكن لهذه التدابير والطرق ان تنطوى على (١) تعزيز مرافق التدريب الاقليمي القائمة وامكانية انشاء مرافق جديدة للتعليم التخصصي العالي وتدريب العلماء والمهندسين والفنيين والاداريين ؛ (٢) تسهيل وصول ابناء الدول الاعضاء الى مرافق تدريب مختارة في بعض مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء ؛ (٣) تشجيع عودة القوى العاملة العلمية والتكنولوجية الوطنية الى بلدان الاكوا ، وانشاء هيئة دولية للتعويض عن هجرة القوى العاملة .

وتنطوى الاستراتيجية ايضا على استعراض تطور المؤسسات العلمية والتكنولوجية ، اتخاذ التدابير التي تؤدى الى تعزيز الهيكلية الاساسية في هذا الميدان . وستتناول هذه التدابير تعزيز السياسة العامة ، واجهزة التخطيط ، ومؤسسات البحث والتصميم والتطوير ، بالاضافة الى تعزيز المرافق العلمية والتكنولوجية .

ويركز احد عناصر الاستراتيجية على مراجعة وتقييم برامج العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك نشاطات البحث والتطوير في قطاعات مختارة. وتحديد التدابير المناسبة لربط هذه النشاطات بالقطاعات الانتاجية. وتشتمل هذه التدابير على :

(١) تعزيز برامج البحث والتطوير الاقليمية في مجالات هامة وذات اولوية انمائية ؛ و (٢) تبادل المعلومات حول الخبرة المكتسبة في مجال الابحاث والنتائج المستخلصة منها، فضلا عن تبادل الباحثين على الصعيدين الاقليمي وشبه الاقليمي ؛ و (٣) تحسين ادارة مؤسسات البحث والتطوير ؛ و (٤) تعزيز المرافق الهندسية والاستشارية في بلدان الاكوا ؛ و (٥) وضع البرامج التي تربط الجامعات بالنظام الانتاجي. وبالاضافة الى ذلك، ستتضمن الاستراتيجية عقد اجتماع حكومي مشترك في عام ١٩٨٧ حول تعزيز قدرات البحث والتطوير لدى البلدان العربية. وسيشارك في هذا الاجتماع الذى سيعقد لمدة اسبوع رؤساء مؤسسات قطاعية للبحث والتطوير وممثلون عن القطاعات الانتاجية.

وستلاقي الجهود المبذولة على المستوى الوطني دعما من خلال التعاون الاقليمي والمشترك بين الاقاليم، بهدف تعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية. وستركز الدراسات في هذه الحالة على تحديد مجالات وطرق وآليات تعزيز هذا التعاون. وستناقش شروط ترتيبات التعاون على المستوى المؤسسي ومستوى المشروعات، وسيجرى تشجيع الاكتساب المشترك للتكنولوجيا كلما كان ذلك ممكنا. وتشمل هذه التدابير والطرق ايضا تحديد وتنفيذ البلدان النامية لمشاريع انمائية مشتركة ذات محتوى علمي وتكنولوجي هام. ومن جهة ثانية، سيجرى تحديد شروط التعاون بين البلدان الاعضاء والبلدان المتقدمة، وستقدّم الى الدول الاعضاء توصيات حول الاشكال والترتيبات المؤسسية المناسبة لتحقيق هذا التعاون.

وتشتمل الاستراتيجية التي سيجرى اتباعها في نطاق هذا البرنامج الفرعي ايضا على نشاطات اخرى تأخذ شكل تقارير واجتماعات وحلقات تدريب، ويجرى الاضطلاع بها بالاشتراك مع مركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية، بغية تنفيذ برنامج عمل فيينا في بلدان الاكوا. وبالاضافة الى ذلك، سيجرى الاضطلاع بنشاطات اخرى لدعم تنفيذ برنامج عمل فيينا، منها المساهمة في الاستعراض الاقليمي لمدى تنفيذ خطة عمل فيينا في عام ١٩٨٤ واستعراض منتصف العقد في ١٩٨٥.

البرنامج الرئيسي : العلم والتكنولوجيا

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : نقل التكنولوجيا

(أ) السند التشريعي

قرارات الجمعية العامة رقم ٢٣١٨ (د - ٢٢) ، الفقرتان ١ و ٤ ؛ ورقم ٣٢٠١ (د إ - ٦) ، الفقرة ٤ (ع) ؛ ورقم ٣٢٠٢ (د إ - ٦) ، الفرع رابعا ؛ ورقم ٣٣٦٢ (د إ - ٧) ، الفرع ثالثا ، الفقرة ٨ ؛ ورقم ٣٤/٢١٨ ، الفرع أولا ، الفقرتان ٢ و ٤ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١١٥٥ (د - ٤١) ، الفقرتان (٢) (ب) و ٣ ؛ وبرنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية الذي صادقت عليه الجمعية العامة في القرار ٣٤/٢١٨ .

(ب) الاهداف

اهداف البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

وضع سياسات وطرق لنقل واكتساب التكنولوجيا كجزء لا يتجزأ من السياسات التي تحكم التنمية العلمية والتكنولوجية .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

صياغة مبادئ توجيهية للسياسة العامة لنقل واكتساب التكنولوجيا .

'٣' الاهداف المحددة الاجل للامانة التنفيذية

أ - استعراض وتقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاساليب السائدة لنقل التكنولوجيا وتحديد تدابير كفيلة بزيادة اسهام التكنولوجيا المستوردة في القاعدة التكنولوجية للدول الاعضاء . وسيجرى الانتهاء من نشر الدراسات والتقارير ذات الصلة بهذا الموضوع في عام ١٩٨٧ ؛

ب - وضع التدابير والنظم المؤسسية لتعزيز قدرة الدول الاعضاء ومواءمة سياساتها في مجال نقل واكتساب وتقييم وتكييف التكنولوجيا الاجنبية في قطاعات مختارة ذات اولوية . وسيجرى الانتهاء من نشر الدراسات والتقارير ذات الصلة بهذا الموضوع في عام ١٩٨٧ . وسيعقد اجتماع للخبراء حول سياسات نقل واكتساب التكنولوجيا في عام ١٩٨٨ ؛

ج — تعزيز التدابير والاجراءات المطلوبة لتحفيز الطلب على الابحاث والتكنولجيا المحليين، وتحديد وسائل تنظيم استيراد التكنولوجيا والخدمات الاخرى. وسيجرى الانتهاء من نشر الدراسات والتقارير ذات الصلة بهذا الموضوع في عام ١٩٨٩.

(ج) المشاكل المطروقة

ان سياسات نقل واكتساب التكنولوجيا في المنطقة هي اما سياسات ناقصة أو غير فعّالة. ونتيجة لذلك، لا يزال اسلوب "تسليم المفتاح" سائدا في مجال نقل التكنولوجيا. ولم يقتصر الامر على ان هذا النمط لم يسهم الا هامشيا في استيعاب ونشر التكنولوجيا واضفاء الصفة المؤسسية عليها في نطاق عملية التنمية، بل ادى ايضا الى ترسيخ تكنولوجيات غريبة عن المنطقة، وغير ملائمة للظروف المحلية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وقد ترتب على ذلك آثار اجتماعية واقتصادية سيئة. ومن جهة ثانية، فان الافتقار الى سياسة شاملة في هذا المجال اسفر عن قصور في اسهام عملية نقل التكنولوجيا في تنمية القدرات التكنولوجية المحلية. وكان له ايضا اثر سلبي على استخدام البحث والتكنولوجيا المحليين.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

سيتم عند نهاية عام ١٩٨٣ اصدار ثلاث دراسات وتعميمها على الحكومات الاعضاء. وتتناول هذه الدراسات (١) دور وعمل وتطور شركات الهندسة الاستشارية وقدرات التصميم في مجال نقل وتطوير التكنولوجيا؛ و (٢) صنع القرارات التكنولوجية في نطاق عملية الاستثمار؛ و (٣) العلاقة بين عمليات استيراد التكنولوجيا وتنمية القدرات التكنولوجية. وتشتمل اعمال المتابعة المرتقبة من قبل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، عند نهاية عام ١٩٨٣، على تعزيز ودعم هذا النوع من ابحاث السياسة العامة في بلدان مختارة اعضاء في اللجنة، فضلا عن ترجمة التوصيات المتضمنة في الدراسات الى تدابير وطرق ملموسة، لكي يجرى النظر فيها واعتمادها من قبل الدول الاعضاء؛

'٢' الفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٩

تتركز الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٩ على تحسين نقل وحيازة التكنولوجيا الاجنبية وتحويل هذه العملية الى اداة فعّالة لتنمية القدرة العلمية والتكنولوجية للدول الاعضاء. لذا فان الاستراتيجية التي سيجرى اتباعها في نطاق هذا البرنامج الفرعي ستكون موجّهة نحو بلوغ كل هدف من الاهداف الفرعية المحددة بأجل زمني والمذكورة آنفا.

ولهذا الغرض ، سيجرى في عام ١٩٨٧ اصدار دراسات حول الطرق المتبعة لنقل التكنولوجيا في المنطقة ، بما في ذلك تحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية السيئة ، وتحديد التدابير الملائمة لزيادة اسهام التكنولوجيا المستوردة في القاعدة التكنولوجية للدول الاعضاء . وتشتمل هذه التدابير على : تفكيك الحزم التكنولوجية ، واعادة النظر في احكام وشروط العقود التكنولوجية ، وتقييم اثر التكنولوجيا الاجنبية على تنمية التكنولوجيا المحلية ، وكذلك اعتماد معايير السياسة التكنولوجية في الاجراءات المتبعة لتقييم المشاريع .

وسيجرى في عام ١٩٨٧ ايضا اصدار دراسات عن تحديد التدابير والطرق المناسبة التي تفضي الى تعزيز قدرة الدول الاعضاء وتنسيق سياساتها في مجال حيازة وتقييم وتكييف التكنولوجيا الاجنبية . وسيجرى في هذا الصدد تعزيز تبادل المعلومات بين الدول الاعضاء حول العلم والتكنولوجيا ، وبرامج التدريب والتعليم ، وشروط نقل التكنولوجيا ، وشروط الاستثمار الاجنبي ، ونشاطات الشركات الوطنية وعبر الوطنية ، وذلك من خلال شبكات اعلامية متصلة وبنوك للبيانات . وفضلا عن ذلك ، سيجرى تشجيع وضع ترتيبات مؤسسية فعّالة لتسجيل العقود ، وتنظيم برامج تدريب على شكل ندوات وحلقات تدريبية لتنمية المهارات في مجال اختيار وحيازة ونقل التكنولوجيا . وسيعقد بهذا الصدد في عام ١٩٨٨ اجتماع لفريق من الخبراء لمدة اسبوع حول سياسات نقل وحيازة التكنولوجيا . وسيشترك في هذه الندوة عدد من صانعي القرارات في حقل التكنولوجيا في بلدان الاكوا . وسيجرى استطلاع امكانية تنظيم حلقة تدريبية على مدى ثلاثة اسابيع حول الموضوع نفسه ، يحضرها عاملون فنيون من المستوى المتوسط ، بالاشتراك مع منظمات اخرى تابعة للامم المتحدة ، كمركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية . ومن جهة ثانية ، وعلى اثر اعداد الاكوا في عام ١٩٨١ لنموذج مؤسسي للمراكز الوطنية لنقل وتطوير التكنولوجيا ، ستبذل الجهود لدعم انشاء و/أو تعزيز مثل هذه المراكز في المنطقة . وبالاضافة الى ذلك سيتواصل العمل في تعزيز انشاء المركز الاقليمي العربي لنقل وتطوير التكنولوجيا .

وفيما يتعلق بالهدف الفرعي الثالث المحدد بأجل زمني ، سيجرى اعداد دراسات حول التدابير والاجراءات الآيلة الى تحفيز الطلب على الابحاث والتكنولوجيا المحلية والى تحديد الادوات اللازمة لتنظيم استيراد التكنولوجيا والخدمات التقنية الاخرى. وسوف تشتمل هذه التدابير والاجراءات على تحفيز أعمال البحث والتطوير لدى المشروعات المحلية، وذلك من خلال العمل الحكومي في مجال السياسة المالية ، وكذلك من خلال سياسات التمويل والمساعدة والاستيراد . وهي تشتمل ايضا على تدابير مالية وحكومية مناسبة لاحداث زيادة في الطلب على الخدمات الاستشارية المحلية والخدمات التقنية الاخرى ، بالاضافة الى التنسيق الشامل للسياسات في اطار النظام العلمي والتكنولوجي الوطني ، بغية تأمين الاستخدام الامثل لكل المدخلات التكنولوجية اللازمة.

جيم – التنظيم

١ – الاستعراض المشترك بين الحكومات

تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، التي تجتمع مرة كل عام، باستعراض أعمال الامانة التنفيذية في اطار هذا البرنامج. وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ – ١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغداد من ٩ الى ١٢ أيار/مايو، وحددت الأولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية. واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد، ٨ – ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة.

٢ – الامانة التنفيذية

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في نطاق الامانة التنفيذية هي شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا التي بلغ عدد الوظائف الفنية المعتمدة لديها ١٣ وظيفة في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١. وكان لدى الشعبة، في أول كانون الثاني/يناير ١٩٨١ البرامج التالية:

البرنامج	الوظائف الفنية: الميزانية العادية	الوظائف الفنية: المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
برنامج الموارد الطبيعية الذى يشتمل على ثلاثة برامج فرعية تتناول كلا من الطاقة والمياه والموارد المعدنية	٩	–	٩
برنامج العلم والتكنولوجيا	٤		٤
	١٣		

٣ – أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

ان الاولوية القصوى التي يجرى ايلاؤها في الاستراتيجية الانمائية الدولية للعلم والتكنولوجيا، وازدياد الاهمية التي توليها الدول الاعضاء الى هذا المجال، بالاضافة الى اقرار برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية في عام ١٩٧٩، تبرز الحاجة الى تعزيز برنامج العلم والتكنولوجيا للجنة الاقتصادية لغربي آسيا. والمبرر الآخر لذلك هو ان برنامج العمل في هذا الميدان قد عهد الى اللجان الاقليمية "الاضطلاع بدور قيادى في تنسيق برامج التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا على الصعيد الاقليمي". ومن جهة ثانية، فان مجالات الاولوية التي حددت على صعيد العلم والتكنولوجيا في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (انظر القسم باء آنفا) تشمل عددا من القطاعات التي تتطرق اليها مختلف الوحدات التنظيمية في اللجنة في الوقت الحاضر. وفي ضوء ذلك، فقد تكون هناك حاجة لاعادة النظر في الهيكل التنظيمي للبرنامج، بهدف تطويره لكي يصبح وحدة تنظيمية مستقلة تعمل بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع مختلف الشعب الفنية للامانة التنفيذية.

دال — التنسيق

١ — التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

مع انشاء اللجنة الحكومية لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، تدعو الحاجة الى قيام تنسيق حكومي بين هذه اللجنة والهيئات التشريعية في اللجان الاقليمية بالنسبة الى القرارات والتوصيات المتخذة على الصعيدين الاقليمي والدولي في حقل العلم والتكنولوجيا .

٢ — التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

بالنظر الى طبيعة البرنامج المتعددة الاختصاصات ، سيجرى تعزيز التنسيق مع الشعب الفنية في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على مستوى البرامج الفرعية والعناصر البرنامجية . وسيجرى الاتفاق على هذا التنسيق في كل حالة على حدة ، وفقا لطبيعة ونطاق النشاطات المقررة والقطاعات المشمولة .

٣ — التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

يتحقق التنسيق الرسمي حاليا من خلال اللجنة الفرعية للعلم والتكنولوجيا المنبثقة عن لجنة التنسيق الادارية ، ومركز الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، ولجنة الامم المتحدة الاستشارية للعلم والتكنولوجيا التي انشئت حديثا . وبالاضافة الى ذلك ستشكل الخطة العملية لتنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية اطارا للنشاطات التي سيجرى الاضطلاع بها في هذا الميدان من قبل مختلف منظمات الامم المتحدة .

٤ — الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها في نشاطات هامة اثناء فترة ١٩٨٤ — ١٩٨٩

شعبة نقل التكنولوجيا التابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) : يتوقع ان تشمل النشاطات المشتركة مع هذه الهيئة ما يلي : (أ) اعداد الاونكتاد لدراسة شاملة تقدم في اجتماع الخبراء الفنيين لسياسات نقل واكتساب التكنولوجيا ، واشتراك الاونكتاد اشتراكا فعّالا في هذا الاجتماع ؛ (ب) عقد اتفاق بين الاونكتاد والاكوا لتشجيع اشتراك الدول الاعضاء في برامج التدريب على سياسة التكنولوجيا التي ينظمها الاونكتاد في مقره ؛ (ج) امكانية عقد حلقة تدريب مشتركة بين الاكوا والاونكتاد في هذا الميدان .

شعبة سياسات العلم والتكنولوجيا في منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) : يتناول النشاط المشترك مع هذه الهيئة الاسهام الفني الذى تقدمه اليونسكو للاجتماع الحكومي المشترك حول تعزيز طاقات البحث والتطوير في البلدان العربية ، واشتراكها النشيط في هذا الاجتماع .

بالاضافة الى ذلك ، من المتوقع القيام بنشاطات مشتركة هامة في شكل دراسات وتنظيم اجتماعات فنية للخبراء وحلقات تدريبية ، بالتعاون مع شعبة الزراعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الاغذية والزراعة وشعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، وذلك في المجالات ذات الاولوية التي تتم معالجتها في نطاق البرامج الفرعية لهذا البرنامج . وسيجرى تحديد طبيعة ومحتوى هذه النشاطات المشتركة ومسؤولية كل وحدة تنظيمية على وجه الدقة ، على مستوى العناصر البرنامجية اثناء اعداد برامج العمل لفترة السنتين .

الطاقـــــــة

البرنامج الرئيسي : الطاقـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آســـيا

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

يستوجب وضع الطاقة في العالم على المدى الطويل تكثيف الجهود لتطوير كل مـــوارد الطاقة وتوسيعها . كما يستوجب احراز تقدم كبير وسريع في الانتقال من الهيدروكربونات القابلة للنضوب الى اشكال جديدة ومتجددة من الطاقة. ويحتاج الامر الى اتخاذ تدابير فعالـــة لتحسين كفاءة استخدام الطاقـــة.

وتتوخى الاستراتيجية تشجيع اكتشاف وتطوير وتوسيع ومعالجة جميع موارد الطاقة فـــي البلدان النامية، وذلك بمعدلات تتماشى مع اهدافها الانمائية، وتوفير الموارد الماليـــة والفنية الكافية لتحقيق ذلك الغـــرض.

ولا بد من تطوير وتعزيز التخطيط في مجال الطاقة، وعلى هذا التخطيط ان يأخذ في الاعتبار التأثيرات المتبادلة البالغة الاهمية بين قطاع الطاقة والقطاعات الاخرى في الاقتصاد الوطنـــي .

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

تتمثل الاولوية الكبرى في ميدان الطاقة بالنسبة لبلدان الاكوا في وضع وتنفيذ خطـــط متكاملة ومتوازنة في هذا المجال . وينبغي ان تستند هذه الخطط الى الاحتياجات الضرورية من الطاقة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة في الخطط الوطنيـــة.

وبالرغم من كون منطقة الاكوا من اهم مناطق انتاج النفط الا ان ضرورة تطوير جميـــع اشكال الطاقة اصبح من المسلمات. من الاحتياجات الاساسية اشكال الطاقة الملائمة للمناطق الريفية والنامية، والتي تتطلب عادة تطبيقات صغيرة الحجم. وبأخذ هذه الحاجة في الاعتبار، سيتم وضع سياسات لتطوير اشكال جديدة ومتجددة من الطاقة وذلك بالاستناد الى توصيـــات مؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

ومن المواضيع الاخرى الجديرة بالمعالجة مسألتا حفظ الطاقة وتحسين كفاءة استخدامها .

البرنامج الرئيسي : الطاقـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آســيا

البرنامـــــــج : الطاقـــــة

الف ـ التوجه العام للبرنامـج

(أ) الاشارة الى اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغييرات في التوجهات

يتوخى هذا البرنامج الموجه نحو وضع سياسة اقليمية في مجال الطاقة وتهيئـة الظروف لتوفير امدادات كافية من الطاقة، مع مراعاة ما تتسم به الهيدروكربونات من قابلية للنضوب وما يترتب على ذلك من حاجة الى التوسع في استخدام اشكال جديدة ومتجددة من الطاقـــة. كما يتحتم الا تؤدى تكاليف الطاقة الى اعاقة نمو الاقتصاد وتطوره، وهذا ما يتطلب اجـــراء تحسينات في قطاعي انتاج واستهلاك الطاقة على صعيد التكنولوجيا واساليب الاستخدام.

(ب) النهج والاستراتيجية الحكوميان تجاه البرنامج في مجموعـــه

تبحث بلدان الاكوا عن وسائل للحد من اعتمادها اقتصاديا على تصدير النفـط الخام، مما يمكنها من وضع سياسة لانتاج الطاقة تكون اوثق ارتباطا باحتياجاتها من الطاقـــة وبأهداف التنمية الاقتصادية. ويتطلب الوصول الى هذه القاعدة الاوسع للتنمية الاقتصاديـــة للمنطقة تعاونا اقليميا منسقا في جميع نواحي انتاج ومعالجة ونقل واستخدام الطاقة. وسوف يأخذ هذا التعاون اشكالا عديدة، منها تبادل المعلومات، لا سيما الخاصة بالتكنولوجيـــا، ونشاطات المشاريع المشتركة وبرامج المساعدة الماليـــة.

(ج) مجموعة الاهداف المستقاة من السند التشريعي

ان تخطيط الطاقة من اهم المستلزمات لوضع سياسة مثلى ورشيدة فيما يتعلـــق بتطوير واستخدام موارد الطاقة. وينبغي ان تكون خطط الطاقة منسقة مع التنمية الاقتصاديـــة على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي. وسيتطلب ذلك دراسة واعية للترابط المعقد القائم بين سياسات الطاقة والجوانب العديدة الاخرى للسياسة الاقتصادية العامة. وقد ادركـــت البلدان النامية حاجتها الى مساعدة الامم المتحدة في وضع خطط سليمة ومتوازنة في مجـــال الطاقة وانعكس ذلك في كثير من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعـــي. فعلى سبيل المثال، يطلب قرار المجلس رقم ٩٥٤ (د ـ ٥٩) الفقرة جيم (٨أ)، الى الامين العام توفير المساعدة للبلدان النامية بناء على طلبها في ما تبذله من جهود لتحسين البيانات

الخاصة بموارد ها والمنهجيات اللازمة للتنبؤ بالعرض والطلب في مجال الموارد الطبيعيـــة، وفي وضع سياسات ملائمة تتفق مع احتياجات خططها الانمائية الوطنية. كما يشدد برنامـــج عمل نيروبي ، كما اقرته الجمعية العامة في قرارها ٣٦/١٩٣ المؤرخ في ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، على الحاجة الى تقييم الطاقة وتخطيطهـــا .

ويمثل التوسع في استغلال جميع موارد الطاقة بكامل طاقتها احدى الاولويـــات الرئيسية في الاستراتيجية الانمائية الدولية وبرنامج عمل نيروبي لتطوير مصادر الطاقـــة الجديدة والمتجددة والانتفاع بها . ويحدد برنامج عمل نيروبي المجالات ذات الاولويـــة في توسيع موارد الطاقة، ولا سيما المصادر الجديدة والمتجددة.

وقد دأبت تكاليف الطاقة على الارتفاع حتى اضحت تشكل بالنسبة لكثير من البلـــدان النامية عقبة كبرى امام التنمية الاقتصادية. وحتى تلك البلدان التي تتمتع بموارد وفيرة مـــن الطاقة اصبحت تدرك الفائدة الاقتصادية، وكذلك مسؤوليتها الدولية، في كفاءة اســـتخدام الطاقـــة.

(د) الاولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

اعتبرت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل برنامـــج الطاقة من الاولويات العليا ، وحددت الاولويات النسبية من بين البرامج الفرعية المختلفـــة على النحو التالـــي :

الاولوية الاولى : البرنامج الفرعي ١- تخطيط الطاقـــة
الاولوية الثانية : البرنامج الفرعي ٢ - تنمية موارد الطاقـــة
الاولوية الثالثة : البرنامج الفرعي ٣ - حفظ الطاقة وكفاءة استخدامها .

باء - وصف البرامج الفرعيـــة

البرنامج الرئيسي : الطاقـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آســيا

البرنامج الفرعي ٢ : تخطيط الطاقـــة

(أ) السند التشريعي

قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ١٦٧٣ (د-٥٢) المؤرخ فـــي ٢ حزيران/يونيو ١٩٧٢، الفرع باء، الفقرة ٢؛ ورقم ١٧٦١ (د-٥٤) المؤرخ في ١٨ ايار/مايو ١٩٧٣، الفرع باء، الفقرات أ، ب، ج، ورقم ١٩٥٩ (د-٥٩) المورخ في ٢٥ تموز/يوليـــو ١٩٧٥، الفرع الف. الفقرتان أوب؛ والفرع جيم، الفقرات أ، ب، ج، و؛ برنامج عمل نيروبي، الفقرات ٢٧ب، د، و ٢٨ب، ج، د، و ٢٩ز؛ و٣٣ز؛ و٥٢ز و٥٦ب؛ وقرار الاكوا رقم ٩٤ (د-٨٠) المورخ في ٦ أيار/مايو ١٩٨١.

(ب) الاهـــداف

اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تقييم وتخطيط الاحتياجات من الطاقة على جميع الاصعدة قطريا واقليميـــا ودوليـــا ؛

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

أ - تطوير وتشجيع تطبيق تقنيات تخطيط الطاقـــة؛

ب- تشجيع ادماج تخطيط الطاقة في الخطط القطرية والاقليمية الاخرى، مثل تخطيط التنمية الاقتصادية والتخطيط البيئي ؛

'٣' الاهداف المعدودة الاجل للامانة التنفيذية

أ - نشر المعرفة حول موضوع تخطيط الطاقة وتعزيز التدريب في مجـــال تطبيق تقنيات تخطيط الطاقـــة؛

ب- البحث في التخطيط الاقليمي وفي اقامة مشاريع تعاونيـــة.

(ج) المشاكل المطروقـــة

لقد طلب من الامانة العامة للامم المتحدة، في مختلف القرارات المشار اليهـا آنفا، ان تساعد الدول الاعضاء في التخطيط الرشيد لمواردها الطبيعية، وخصوصا الطاقة. ذلك ان الطاقة تلعب دورا رئيسيا في خطط التنمية الاقتصادية وهي من اهم مستلزمات التوسع الزراعي والصناعي. ويتوقع ان يزداد الطلب على الطاقة في منطقة الاكوا خلال العقود القليلة القادمة وذلك بالنظر الى التوسع السريع في الصناعات القائمة على النفط. لذلك، فان تخطيـــط الطاقة، الذى يغطي مجموعة واسعة من الانشطة التي تشمل تنبوءات الطاقة من حيث الطلـــب والعرض، واعداد موازين للطاقة وتحسين احصاءات الطاقة، هو امر ضرورى لتأمين احتياجـات المنطقة من الطاقـــة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

في نهاية عام ١٩٨٣، ينتظر ان يكون قد تم وضع تقرير حول منهجيـــة تخطيط الطاقة سيقتصر على عرض تجربة بلد واحد في المنطقـــة؛

'٢' الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

سيتم خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ مناقشة التقرير الخاص بمنهجيـــات تخطيط الطاقة في اجتماع لمقررى سياسات الطاقة على الصعيد القطـرى داخل المنطقة. وخلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ ينتظر ان يكون قد تـم الانتهاء من وضع التقارير المتعلقة بالتجارب القطرية في مجال تخطيـط الطاقة لكل بلد من بلدان الاكوا على حدة. وسيتم بعد ذلك اعـداد دراسات الامانة التنفيذية حول تنفيذ خطط الطاقة وادماجها مع الخطط الاقتصادية والبيئية الاخرى من خلال اجتماعات وحلقات للمناقشة. وفي اواخر هذه الفترة سيتم ايضا بذل محاولات لتعزيز التعاون بين البلدان الاعضاء من اجل وضع خطط دون اقليمية واقليمية في مجال الطاقـة.

البرنامج الرئيسي : الطاقة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : تنمية موارد الطاقة

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٦ (د-٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠، الفقرتان ٧٤ و ٧٧؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٦٧٣ (د-٥٢) المؤرخ في ٢ حزيران/يونيو ١٩٧٢، الفرع باء، الفقرة ٢؛ وقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٠٢ (دا-٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤، والفرع الف، الفقرات ب، ج، د والفرع ع، الفقرة هـ؛ وبرنامج عمل نيروبي، الفقرات ٢٧(أ)، ٢٩(د)، ٣٦(أ)، ٣٦(ب)(١)، ٣٦(ج) [(٢) و(٣)]، ٣٨(أ)، ٣٩(أ) (٣)، ٤٠(أ)، ٤٠(ج) [(١) و(٢)]، ٤٢(أ)، ٤٥(أ)، و٥٢(أ) و(ج)؛ وقرار الاكوار رقم ٩٤ (د-٨) المؤرخ في ٦ ايار/مايو ١٩٨١.

(ب) الاهداف

تتمثل اهداف هذا البرنامج الفرعي، وفقا للهدف الحكومي المشترك الرامي الى تطوير وتوسيع امدادات الطاقة، في مساعدة البلدان في ايجاد الطرق العملية لاستغلال الطاقة الكامنة لموارد الطاقة التي تمتلكها وفي توسيع قاعدة موارد الطاقة في منطقة الاكوا مع الاهتمام بشكل خاص باحتياجات المناطق الريفية والنائية من الطاقة، ومع التركيز على التعاون الاقليمي في البحث والتطوير والعروض الايضاحية في مجال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. ونتيجة لهذه الاعتبارات ولضرورة تنمية الموارد البشرية في قطاع الطاقة، فان برنامج الطاقة هو الاولويات العليا في برنامج عمل الامانة خلال فترة الخطة ١٩٨٤-١٩٨٩.

(ج) المشاكل المطروحة

هناك قلق على نطاق العالم كله بأن موارد الطاقة وامداداتها لن تكون كافية لسد احتياجات التنمية الاقتصادية من الطاقة خلال الثمانينات. ويعتمد العالم عالميا بشدة في سد احتياجاته من الطاقة على المصادر الهيدروكربونية القابلة للنضوب. ولهذا يتحتم اتخاذ اجراءات عاجلة وواسعة النطاق لتطوير كل مصادر الطاقة، التقليدية منها والجديدة والمتجددة. ان امكانية تطوير الطاقة الشمسية كبيرة بشكل خاص في العالم العربي. ولاستغلال هذه الامكانيات، يجب انشاء صناعات صغيرة الحجم تتطلب تكنولوجيا منخفضة التكلفة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

في نهاية عام ١٩٨٣، سيكون قد تم اعداد تقرير يتناول البرنامج الاقليمي الخاص بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، مع الاشارة بشكل خاص الى التطبيقات الريفية. وسوف يركز التقرير على مجالات الاولوية في برنامج عمل نيروبي مع الاهتمام بصفة خاصة بنطاقه الاقليمي ولا سيما التطبيقات الريفية.

'٢' الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ سيتم اتخاذ تدابير ملموسة، من بين التدابير التي عددها برنامج عمل نيروبي، تكون قابلة للتنفيذ في منطقة الاكوا، وسيتم تطبيقها على صعيد المصادر التقليدية للطاقة وفي مجال المصادر الجديدة والمتجددة بصفة خاصة. وستتطلب هذه التدابير دون ريب تعاونا اقليميا وتمويلا مشتركا. كما سيتم بعث النواحي العلمية والفنية لتنمية موارد الطاقة نظرا لاهميتها البالغة لمنطقة الاكوا. وسيتم تنظيم حلقات دراسية وندوات وحلقات تدريبية وبرامج تدريب لتزويد المنطقة بالمعلومات المتعلقة بتنمية موارد الطاقة.

سيتم وضع مشاريع، في مجال التعاون بين البلدان النامية، ولا سيما على المستوى الاقليمي، لدعم مشاطرة خبرة بلدان الاكوا المنتجة للنفط بين جميع الدول العربية.

البرنامج الرئيسي : الطاقة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٣ : حفظ الطاقة وكفاءة استخدامها

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة رقم ٢٦٢٦ (د-٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠، الفقرة ٧٤؛ ورقم ٣٢٠٢ (دا-٦) المؤرخ في ١ ايار/مايو ١٩٧٤، الفقرة ٤(هـ)؛ وبرنامج عمل نيروبي، الفقرات ٢٧(أ)؛ ٢٩(د)؛ ٣٦(أ)(١)، (ب)(١)، ج[(٢) و (٣)]؛ ٣٨(أ)؛ ٣٩(أ)(٣)؛ ٤٠(أ)، (ج)[(١) و (٢)]؛ ٤٢(أ)؛ ٤٥(أ)؛ ٥٢(أ) و (ج)؛ وقرار الاكوا رقم ٩٤ (د-٨) المؤرخ في ٦ ايار/مايو ١٩٨١.

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

الحد من تبديد موارد الطاقة القابلة للنضوب وتحقيق اقصى استفادة ممكنة منها، وتحسين البيئة؛

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

أ - ايجاد الطرق والوسائل الكفيلة بتحسين نمط تنمية موارد الطاقة؛

ب- تحسين الكفاءة في مجالات انتاج الطاقة ونقلها واستخدامها؛

'٣' الاهداف المحدودة الاجل للامانة التنفيذية

في النصف الاول من الفترة سيكون الهدف هو نشر معلومات حول التقنيات التي يمكن تطبيقها في منطقة الاكوا لتحسين اساليب حفظ الطاقة وكفاءة استخدامها. وفي النصف الثاني سيتم اقتراح تدابير محددة لتنفيذها في منطقة الاكوا.

(ج) المشاكل المطروقة

نظرا للقلق الناجم عن ارتفاع تكاليف امدادات الطاقة، لا بد من تحليل مسألة استهلاك الطاقة برمتها، وايجاد الطرق الكفيلة برفع مستوى كفاءة استهلاك الطاقة.

غير ان تكاليف الطاقة المرتفعة نسبيا ليست الا واحدة من المشاكل العديدة التي تضر بالبلدان النامية. وينبغي ايضا الاشارة الى ارتفاع تكاليف السلع الرأسمالية والاستهلاكية المستوردة، وكذلك تكاليف المنتجات التكنولوجية المستوردة. كما تعاني البلدان النامية من تزايد الديون العامة. واذا اريد قياس التكاليف المرتبطة بالطاقة على نحو دقيق وزيادة كفاءة الاستهلاك والانتاج على السواء، لا بد من معالجة مشاكل العرض والطلب على الطاقة مع المشاكل الاخرى المرتبطة بالطاقة والتي تعوق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

ينتظر ان يتم في عام ١٩٨٣ اعداد تقرير اولي حول تقنيات حفظ الطاقة؛

'٢' الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

سيتم خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ عقد اجتماعات لخبراء في قطاعات استهلاك الطاقة لاعداد خطة للاقتصاد في استهلاك الطاقة في منطقة الاكوا. وسوف تراعي هذه الخطة احتياجات التنمية الاقتصادية في المنطقة من الطاقة وستضع اهدافا لكل قطاع من قطاعات الطاقة. كما سيتم تقدير الوفورات الاقتصادية الناجمة عن حفظ الطاقة، اذ ان هذا يشكل عاملا رئيسيا في مخططات حفظ الطاقة، وسيقوم فريق من الخبراء من بلدان الاكوا بمراجعة الاهداف الموضوعة بصورة منتظمة.

جيم - الترتيبات

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

يتولى استعراض عمل الامانة التنفيذية في هذا البرنامج اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي تجتمع مرة كل سنة. وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغداد من ٩-١٢ ايار/مايو. وحددت الاولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية، واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد، ٨-١٢ ايار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة.

٢- الامانة التنفيذية

الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي برنامج الطاقة في شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا، الذي كان ملاكه المعتمد يضم اربع وظائف من الفئة الفنية بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١؛ وكانت الوظائف المعتمدة في الشعبة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١ على النحو التالي:

البرنامج	الوظائف الفنية		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
الموارد الطبيعية	٥	-	٥
الطاقة	٤*	-	٤
العلم والتكنولوجيا	٤	-	٤
	١٣	-	١٣

٣- اوجه الاختلافات بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

تمثل الطاقة حاليا برنامجا فرعيا ضمن اطار شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا. ويقترح الان جعل هذا البرنامج الفرعي برنامجا رئيسيا يضم ثلاثة برامج فرعية. ولذلك، سيكون من الضروري اعادة النظر في موارده وهيكله الاداري لضمان كفايتهما للاضطلاع ببرنامج رئيسي جديد للطاقة.

---

* بما في ذلك وظيفة رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا.

دال - التنسيق

١- التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

سيكون التنسيق ضروريا في جميع جوانب برنامج الطاقة المقترح، مع (أ) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول؛ و(ب) الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- التنسيق الرسمي داخل الامانة

لعبت الاكوا دورا نشطا في هذا التنسيق.

٣- التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

لعبت الاكوا دورا نشطا في هذا التنسيق.

٤- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات مشتركة هامة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

لا توجد أية ترتيبات رسمية حتى الان، ولكن من المنتظر القيام بنشاطات مشتركة مع اللجان الاقليمية الاخرى وسائر الوكالات المتخصصة التي تساهم في تنفيذ برنامج عمل نيروبي. وسوف تستفيد جوانب عديدة في البرنامج، موجهة نحو ادخال تحسينات على تخطيط الطاقة في منطقة الاكوا، من التعاون مع معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث، والبنك الدولي، والجماعة الاقتصادية الاوروبية.

التجارة الدولية والتنمية

البرنامج الرئيسي : التجارة الدولية والتنميـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آســيا

الف ـ الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطـاع

يتمثل الهدف الشامل الذى ترمي الى تحقيقه الاستراتيجية الانمائية الدولية في التعجيل بخطى التنمية في البلدان النامية، وفي سرعة توسيع وتنويع تجارتها الدولية. وينطوى هـــذا الهدف، بالنسبة للبلدان النامية بصورة عامة، على ضرورة تحقيق معدل نمو متوسط لا يقل عن ٥ر٧ في المائة للصادرات، و٨ في المائة للواردات من السلع والخدمات. وتؤكد هـــذه الاستراتيجية على اهمية التوسع في الصادرات من السلع المصنعة للتعجيل بعملية التصنيـــع في البلدان النامية. وينظر الى توسيع التبادل التجارى الثنائي ايضا بوصفه عنصرا رئيســـيا في الجهود الرامية الى تعزيز النمو المعتمد على النفس في البلدان النامية، وفي اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدوليـــة.

من هنا، فان تحقيق معدلات النمو المنصوص عليها في الاستراتيجية الانمائية الدوليـة فيما يتعلق بصادرات وواردات البلدان النامية، تحسينا لحدى التجارة هذين، انما يفـــرض ضرورة المشاركة العادلة من جانب البلدان النامية في التجارة الدولية. وهو امر يتمثل بدوره في اتباع نمط دينامي يتيح ميزة نسبية للاطراف المعنية، ويكفل كفاءة اكبر في التقسيم الدولي للعمل. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية تدعو الاستراتيجية المجتمع الدولي الى ان يعيـــد النظر في القواعد والمبادىء التي تحكم عمل التجارة الدولية، بما يحقق تنفيذا اكفأ لمبـــدأ المعاملة التفاضلية والاكثر رعاية، على اساس غير تبادلي، لصالح البلدان النامية، وبما يكفـل لها مزيدا من فرص الوصول الى الاسواق، مع زيادة حصتها في التجارة العالمية. وعلى هذا الاساس فان المجتمع الدولي يحمل على عاتقه مسؤوليات كبرى ينهض بها خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث، تشمل تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل اليها في المفاوضات التجاريـــــة المتعددة الاطراف، واستمرار وتحسين نظام الافضليات المعمم، واتاحة الفرصة امام الصندوق المشترك للسلع كي يقوم بأعماله على وجه كامل وفعّال، وعقد اتفاقات سلعية دولية، والتفـاوض الرامي الى خفض وازالة الحواجز المفروضة على تجارة المنتجات الزراعية ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية. كذلك تؤكد الاستراتيجية الانمائية الدولية على ضرورة مساعدة البلـــدان النامية، ولا سيما من جانب المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو، عن طريق تزويدهـــا برؤوس الاموال وبالتكنولوجيا وتدريب المهارات اللازمة لتنمية قدراتها في مجالي التجهيـــز والتصنيع، ولتمكينها من اقامة وتدعيم الهياكل او المرافق الاساسية في مجالات التمويـــــل

والتجارة والنقل والخدمات المتنوعة وسائر المرافق الاخرى اللازمة للبلدان النامية، وبما من شأنه تسهيل وتعزيز انتاجها وصادراتها من السلع المصنعة وشبه المصنعة. وتدعو الاستراتيجية ايضا الى التوسع في تجهيز السلع الاولية بالبلدان النامية، والى زيادة صادراتها من السلع المجهزة، فضلا عن زيادة مشاركة تلك البلدان في تسويق منتجاتها من السلع الاولية وفي توزيعها ونقلها.

من هنا، فالبلدان المتقدمة النمو، مطالبة بالعاح، ببذل جهودها الرامية الى افساح مجال اكبر في اسواقها لصادرات البلدان النامية، عن طريق اعتماد سياسات ملائمة في مجالي التجارة والتكيف المطلوب في قطاعي الزراعة والصناعة وخاصة المنتجات التي تتنافس مباشرة مع صادرات البلدان النامية اليها. وفي الوقت نفسه فان البلدان النامية مطالبة بتعزيز وتوسيع التبادل التجاري فيما بينها. اما البلدان الاشتراكية في شرقي اوروبا فمطلوب منها ان تتخذ وتنفذ تدابير ملائمة ترمي الى زيادة تجارتها مع البلدان النامية.

ويدخل الدور الذي تنهض به المنظمات الدولية ضمن جميع الجهود المستهدفة في الاستراتيجية الانمائية الدولية لتحسين الوضع التجاري للبلدان النامية، سواء عن طريق تقديم مساعدة مباشرة هادفة الى تعزيز التجارة، او من خلال رعاية المفاوضات والاتفاقات الدولية في هذا المضمار وتوفير الخدمات اللازمة لها.

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

من شأن النشاطات التي تبذلها الامانة التنفيذية في اطار عنصر البرنامج ، ان تسهم في تحقيق الهدف الذى تتوخاه الاستراتيجية ممثلا في توسيع وتنويع تجارة البلدان النامية بمعدلات تتسق وهدف التعجيل بالتنمية، سواء جاءت هذه النشاطات على شكل اجراء بحوث، او تنظيم اجتماعات، او دعم مفاوضات، او تقديم الخدمات الاستشارية. وتتحقق هذه المساهمة اساسا من خلال :

(أ) مساعدة الدول الاعضاء على ترشيد سياساتها التجارية، ولا سيما فيما يتعلق باستحداث سياسات وتدابير فعالة ترمي الى زيادة نصيب السلع المصنعة وشبه المصنعة في مجموع صادرات تلك الدول ؛

(ب) تحديد فرص التجارة الاقليمية والاقاليمية، وفرص التعاون والتكامل الاقتصاد الاقليمي وتدابير الافادة من تلك الفرص ؛

(ج) مساعدة الدول الاعضاء على تحسين جهازها المؤسسي المعني بالتجارة، وبخاصة على الصعيد الاقليمي ؛

(د) مساعدة الدول الاعضاء على المشاركة الفعالة في المفاوضات الدولية المعنية باعادة تشكيل الانتاج والتجارة على الصعيد العالمي ، لما فيه مصلحة البلدان النامية ككل ؛

(هـ) مساعدة الدول الاعضاء ، وكذلك المنظمات الاقليمية والدولية المعنية، على تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وصياغة البرامج الملائمة في مجال التجارة الدولية.

وانطلاقا من تركيز الاستراتيجية الانمائية الدولية على الترابط الوثيق بين توسيع وتنويع التجارة، والتصنيع، وتوسيع التجارة الاقليمية والاقاليمية والتعاون والتكامل الاقتصادى الاقليمي سيجرى تنسيق البرنامج مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بما له من اهتمام بالقضايا العالمية في هذه الميادين، اما في داخل الامانة التنفيذية للجنة فسوف يكون التنسيق مع الوحدة المعنية بالتنمية الصناعية.

البرنامج الرئيسي : التجارة الدولية والتنمية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج : التجارة الدولية والتنمية

ألف - التوجه العام للبرنامج

(أ) الاشارة الى اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغييرات في التوجهات الرئيسية

سوف يتطلب توسيع وتنويع التجارة بذل جهود رامية الى زيادة نصيب السلع المصنعة وشبه المصنعة في مجموع الصادرات. ويتوقف النجاح في هذا المضمار، بشكل نهائي، على معدل التنمية الصناعية، وذلك بالنظر الى ضيق قاعدة الانتاج الصناعي. ويبدو أن هذا يعتمد بدوره على مدى التنمية الصناعية المستهدفة ومدى تنفيذ ما داخل الاطار الاقليمي. ومن هنا يتجلى الترابط الوثيق بين التجارة الاقليمية الداخلية والتعاون والتكامل الاقتصادي الاقليمي، والتنمية الصناعية، وتوسيع وتنويع التجارة. على ان الدافع الى توسيع وتنويع الصادرات لا بد وان يدعمه اقامة علاقات تجارية واقتصادية اوثق مع البلدان النامية في المناطق الاخرى، وذلك في ضوء القيود والممارسات التي تعانيها البلدان الصناعية تجاه صادرات البلدان النامية التي لها آفاق اوسع بشكل عام. كما ان التعاون مع البلدان النامية الاخرى سوف يفيد في أية مفاوضات عالمية ترمي الى تحسين فرص وصول هذه الصادرات الى اسواق البلدان الصناعية.

(ب) النهج والاستراتيجية الحكوميان تجاه البرنامج في مجموعه

تربط الاستراتيجية الانمائية الدولية بين تحقيق اهداف النمو الشاملة للبلدان النامية وآفاق تصنيعها، وبين قدرة هذه البلدان على توسيع وتنويع صادراتها، وبخاصة عن طريق التعجيل بنمو صادراتها من السلع المصنعة وشبه المصنعة.

(ج) مجموعة الاهداف (البرامج الفرعية) المستقاة من السند التشريعي

لم تحدد اللجنة هيئات حكومية مشتركة ولم تضع اهدافا للمنطقة فيما يتعلق بهذا القطاع، انما استقيت اهداف النشاطات الاقليمية من النصوص الدولية المذكورة سابقا.

(د) الاولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

لا تنطبق هنا لانه لا يوجد سوى برنامج فرعي واحد.

باء - وصف البرامج الفرعية

البرنامج الرئيسي : التجارة الدولية والتنمية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي : توسيع وتنويع التجارة

(أ) السند التشريعي

قرارات الجمعية العامة رقم ٣٤٤٢ (د-٣٠)، الفقرة ٤، ورقم ٣٤/٢٠٢ الفقرات ٣ و ٤ و ٨ و ١١، ورقم ٣٥/٥٦، الفقرات ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٩ و ٤٠ و ٥٢-٦٧ و ٧٢ و ١٣٤ و ١٣٥ وقرار اللجنة رقم ٧٢ (د-٦) الفقرة ١، ورقم ٩٠ (د-٨) الفقرة ٢.

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

توسيع وتنويع التجارة في منطقة الاكوا، وبخاصة تجارة الصادرات من السلع المصنعة وشبه المصنعة.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

المساهمة في تعميق تفهم افضل للقضايا التي ينطوي عليها توسيع وتنويع تجارة الدول الاعضاء وفي وضع سياسات وتدابير على الصعد القطرية والاقليمية والعالمية، ترمي الى الاسراع بنمو الصادرات وبناء هياكل تجارية اكثر توازنا.

'٣' الاهداف المحددة الاجل للامانة التنفيذية

أ - تحديد فرص توسيع التجارة الاقليمية والتعاون والتكامل الاقتصادي الاقليمي بحلول عام ١٩٨٥؛

ب - في عام ١٩٨٥، البدء بوضع مقترحات لتدعيم الاطار المؤسسي بما في ذلك تبسيط وتنسيق اجراءات التجارة، وامكانية انشاء صندوق للتعويض عن الخسائر الناجمة عن توسيع التجارة والتكامل الاقليمي، وجهاز اقليمي لضمان اعتمادات التصدير، ومصرف اقليمي للتصدير والاستيراد.

(ج) المشاكل المطروقـــة

تحتاج الدول الاعضاء في الاكوا الى معلومات وتحليلات للمشاكل التي تعترضها نتيجة للظروف التجارية غير الملائمة، (التركيز السلعي والجغرافي البالغ للصادرات، تدهـور حدى التجارة الخ..) بغية معالجة هذه المشاكل، على المستوى الاقليمي، من خلال اتخاذ الاجراءات السياسية الملائمة، وتدعيم الاطار المؤسسي الذى يستخدم، في جملة امور، الاموال الفائضة الموجودة في المنطقـــة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

بحلول نهاية عام ١٩٨٣، وبالاضافة الى التقارير التي تشمل تحليـــلا للتطورات الحاصلة في مجال التجارة الخارجية (بما في ذلك التجـــارة الاقليمية، والتجارة مع البلدان النامية الاخرى)، ولوضع المدفوعات فـــي الدول الاعضاء، ستكون الامانة التنفيذية قد اكملت تقييما أوليا لاعمـــال المشاريع الانتاجية المشتركة القائمة، ولافاق التعاون والتكامل على الصعيدين شبه الاقليمي والقطاعي، ولتحديد فرص التعاون في هذا المجال. وسوف يعرض هذا التقييم على اللجنة. وتعتبر هذه النواتج اساسا تعتمد عليـه اللجنة في عملها على تحقيق الاهداف المحددة الاجل الموضوعة لفترة الخطة.

'٢' الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

ستكون هناك استعراضات دورية اخرى للتطورات الحاصلة في مجال التجارة الخارجية، ولوضع المدفوعات في البلدان الاعضاء، وللمشاكل الخاصـــة النابعة من ذلك (العقبات التي تحول دون توسيع وتنويع التجارة، وهـي عقبات متأصلة في واقع السياسات والظروف المحلية للبلدان الاعضاء وللشركات التجارية الكبرى التي تتعامل معها هذه البلدان؛ والتغييرات التي طرأت على حدى التجارة وعلى القوة الشرائية للصادرات؛ والآثار المترتبة علـــى بدائل السياسات التجارية بالنسبة للايرادات من النقد الاجنبي والنمـــو والعمالة، الخ...). وبالاضافة الى ذلك، ستتخذ مبادرات تهدف الى تحسين الاطار المؤسسي، وتتضمن هذه المبادرات اعداد دراسة حـول امكانية انشاء صندوق للتعويض عن الخسائر الناجمة عن توسيع التجارة داخل المنطقة ولدعم جهود التكامل (١٩٨٥)؛ ودراسة حول انشاء هيئة اقليمية لضمان اعتمادات التصدير (١٩٨٧)، واخرى حول انشاء مصرف اقليمـــي للاستيراد والتصدير (١٩٨٩). وسوف تستلزم هذه المبادرات تنظيـــم الاجتماعات ودعم المفاوضات، وتقديم الخدمات الاستشارية. وسيتبع هـــذه الدراسات عقد اجتماعات خبراء للنظر في النتائج التي ستعرض على اللجنة.

حيم - التنظيـــــم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومـــات

تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، في دورتها السنوية، باستعراض اعمال الامانـة التنفيذية بشأن هذا البرنامج . وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصـــة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعهـــا المعقود في بغداد من ٩-١٢ ايار/مايو ١٩٨٢، وحددت الاولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية. واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد ، ٨-١٢ ايار/مايو ١٩٨٢) تقريـــر اللجنـــة.

٢- الامانة التنفيذيـــة

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج ، ضمن الامانة التنفيذية، هي شعبة التخطيط الانمائي التي كانت تشمل اثنتي عشرة وظيفة فنية معتمدة في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١. وفي ذلك التاريخ تولت الشعبة مسؤولية البرامج الفنية الاربعة التالية: القضايا والسياسات الانمائية، التجارة الدولية والتنمية، التمويل الانمائي ، الشركات عبر الوطنية. ويتميز النهوض ببرنامج الشركات عبر الوطنية ضمن البرامج الاربعة بترتيب فرعي على مستوى وحدة في نطاق الشعبة المذكورة. اما البرامج الثلاثة الاخرى فتدار في نطاق شعبة التخطيط الانمائي دون وجود ترتيب فرعي خاص بها في داخل الشعبة. وكانت الوظائف الفنية المعتمدة لبرنامـــج التجارة الدولية والتنمية على الوجه التالي في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١:

	الوظائف الفنيـــــة		
	الميزانيـة الثابتـــة	الموارد الخارجـة عن الميزانيـــة	المجمـــوع
التجارة الدولية والتنمية	٢	-	٢

٣- أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا توجـــد .

دال - التنسيق

١- التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

٢- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

قام كل من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا)، على نطاق امانتيهما، بانشاء نقاط وصل للتعاون في الامور موضع الاهتمام المشترك، بما فيها التجارة. اما في نطاق الاكوا فسوف يجرى التنسيق بين النشاطات المضطلع بها بموجب البرنامج الفرعي المتعلق بتشجيع صادرات السلع المصنعة، وبين النشاطات ذات الصلة المخطط لمباشرتها في شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية.

٣- التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

لا توجد ترتيبات تنسيق رسمي مع هيئات اخرى في منظومة الامم المتحدة.

٤- الوحدات التي يتوقع القيام معها بنشاطات عامة مشتركة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

من المتوقع خلال فترة الخطة ان تقوم الامانة التنفيذية، بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، باجراء بحوث ودراسات فيما يتعلق بالتغييرات التي طرأت على حدى التجارة، وعلى القوة الشرائية للصادرات (شعبة النقد والتمويل والتنمية)؛ وفيما يتعلق بامكانيات انشاء هيئة اقليمية لضمان ائتمان الصادرات، ومصرف اقليمي للتصدير والاستيراد، وصندوق للتعويض عن الخسائر الناجمة عن توسيع التجارة والتكامل داخل المنطقة (شعبة التعاون فيما بين البلدان النامية). اما في حالة مركز التجارة الدولية فسيتركز التعاون على تطوير نظام اقليمي للمعلومات التجارية بعد التنفيذ المتوقع للمشروع الاقليمي للمعلومات التجارية المشترك بين الاكوا ومركز التجارة الدولية في عام ١٩٨٢، الذى سيستغرق عاما واحدا، والذى يمكن تمديده حسب الخطة لفترة سنتين اضافيتين.

الشركـــــات عبـــــر الوطنية

البرنامج الرئيسي : الشركات عبر الوطنية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

ان الاستراتيجية الانمائية الدولية الخاصة بعقد الامم المتحدة الثالث لا تتطرق مباشرة الى المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية. ولكن نظرا للآثار المتعددة الابعاد لنشاطات الشركات عبر الوطنية، فان الاستراتيجيات التي يعتمدها المجتمع الدولي في عدد من القطاعات ستحدد الى حد بعيد برنامج العمل المطلوب في هذا المجال.

و تهدف الاستراتيجية، بوصفها جزءا لا يتجزأ من المجهودات التي يبذلها المجتمع الدولي في سبيل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد، الى الاسراع بتنمية البلدان النامية. ويستلزم ذلك ادخال تغييرات على انماط الانتاج و الاستهلاك و التبادل التجاري على صعيد العالم نتيجة لتصنيع البلدان النامية بصفة خاصة. كما يتطلب سيطرة هذه البلدان الفعلية على استعمال مواردها، و يحتم ذلك ادخال تغييرات على اطار العلاقات الاقتصادية الدولية بطريقة تضمن المساهمة العادلة و الكاملة والفعالة لهذه البلدان في وضع وتطبيق كل القرارات التي تتخذ في ميدان التعاون الاقتصادي الدولي من اجل التنمية. ولتحقيق التغييرات المطلوبة واتخاذ اجراءات أخرى، لا بد من تغيير العلاقات الاقتصادية للبلدان المضيفة مع الشركات عبر الوطنية. وقد اشارت الاستراتيجية الى التصنيع و الى تجارة السلع المصنوعة كميدانين في حاجة الى تركيز خاص وتتطلب زيادة الاستثمار و الواردات اللازمة للاسراع بعملية التصنيع بقدر يتماشى مع تحقيق غايات وأهداف الاستراتيجية، تدفقا أعظم للموارد المالية ذات القيمة الحقيقية الى البلدان النامية. ولا بد من القيام بمجهودات في سبيل تشجيع زيادة صافي تدفق رؤوس الأموال غير المقيدة بشروط بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة الضرورية لتلبية كل الاحتياجات المالية للبلدان النامية على أن تؤخذ الخطط و التشريعات الوطنية بعين الاعتبار. كما أنه يجب بذل مجهودات على المستويات الوطنية والعالمية لتمكين البلدان النامية من الوصول بسهولة الى التكنولوجيا التي تحتاج اليها ومن تيسير نقل هذه التكنولوجيا على نطاق أوسع. وجدير بالملاحظة هنا أن الشركات عبر الوطنية تعد مصدرا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة وللتكنولوجيا.

وغالبا ما يؤدي الانعدام او النقص في الموظفين المحليين المتدربين والمؤهلين الى الحد من قدرة البلدان النامية على الانتفاع انتفاعا كاملا من فرص التنمية المتاحة فعلا أو المحتملة. ومن شأن توفير الموظفين المدربين والمؤهلين الضروريين على نطاق مناسب لضمان الاكتفاء الذاتي الوطني في هذا الميدان على الصعيد الوطني أن يشكل اسهاما هاما في تحقيق أهداف التنمية لهذه البلدان.

وعلى المجتمع الدولي توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة لدعم تدريب الموظفين المحليين في كل قطاعات النشاط الاجتماعي والاقتصادي في البلدان النامية . وبامكان الشركات عبر الوطنية أن تتحمل جزءا من هذه المسؤولية وذلك بمساعدة البلدان المضيفة على تنمية مواردها البشرية واعارة اهتمام خاص الى تدريب وتعليم اليد العاملة واستيراد الدّراية التقنية .

وتشمل تدابير السياسة العامة بشأن الشركات عبر الوطنية المرسومة في الاستراتيجية تطوير السياسات الوطنية لتمكين الحكومات من التعامل مع الشركات عبر الوطنية وتنظيم عملياتها على نحو فعال . وفضلا عن ذلك سوف تختتم المفاوضات الخاصة بوضع مدونة الامم المتحدة لقواعد السلوك الخاصة بالشركات عبر الوطنية خلال ١٩٨١ وسيتم فور ذلك اعتماد هذه المدونة من جانب أعضاء المجتمع الدولي بقصد الغاء كل مفعول سلبي ناتج عن نشاطات الشركات عبر الوطنية وتشجيع مساهمتها الايجابية في المجهودات الانمائية في البلدان النامية طبقا لخطط واولويات التنمية في هذه البلدان .

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب القطاع

ستساهم الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في تفهم العمليات التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية بقصد الحد من تكاليف نشاطات هذه الشركات في منطقة اللجنة وزيادة الأرباح الناتجة عنها .. وسيتم تحقيق ذلك بتجميع وتحليل وبث المعلومات الخاصة بالشركات عبر الوطنية ، وباجراء دراسات حول النتائج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لهذه النشاطات ، وتنظيم حلقات تدريبية ودراسية ، بالتعاون مع مركز الامم المتحدة للشركات عبر الوطنية وذلك من أجل :

(أ) مساعدة البلدان الاعضاء في اللجنة على صياغة وتطبيق السياسات تجاه الشركات عبر الوطنية وتحسين قدراتها في التعامل مع تلك الشركات ؛

(ب) مساعدة البلدان الاعضاء في اللجنة على صياغة وتطبيق مدونة لقواعد السلوك والاتفاقات الدولية حول قضايا محددة تتعلق بعمليات الشركات عبر الوطنية ؛

(ج) تقوية القدرات التفاوضية لدى البلدان الاعضاء في اللجنة لتمكينها من ضمان فوائد متزايدة من الاتفاقات المبرمة مع الشركات عبر الوطنية .

البرنامج الرئيسي : الشركات عبر الوطنية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج : الشركات عبر الوطنية

الف - التوجه العام للبرنامج

(أ) الاشارة الى أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغييرات في التوجهات الرئيسية

يتمثل التوجه الرئيسي لهذا البرنامج في صياغة وتطبيق السياسات الوطنية والاتفاقات الدولية الخاصة بتنظيم عمليات الشركات عبر الوطنية بهدف تنمية النتائج السلبية لنشاطاتها والزيادة الى اقصى حدّ من مساهمتها التي تتسق مع خطط التنمية واولوياتها في البلدان النامية المضيفة.

(ب) النهج والاستراتيجية الحكوميان تجاه البرنامج في مجموعه

يهدف النهج والاستراتيجية الحكوميان تجاه البرنامج الى : (١) جمع وتحليل وبث المعلومات الشاملة الخاصة بالشركات عبر الوطنية وذلك لمساعدة البلدان المضيفة، خاصة النامية منها، اثناء المفاوضات واثناء صياغة السياسات تجاه الشركات عبر الوطنية؛ (٢) القيام بابحاث موجهة نحو السياسات العامة المتعلقة بعمليات الشركات عبر الوطنية في شتى قطاعات الاقتصاد وذلك بقصد تحسين قدرات هذه البلدان على التعامل مع الشركات عبر الوطنية؛ (٣) مساعدة الدول الاعضاء على صياغة وتطبيق مدونة لقواعد السلوك الخاصة بالشركات عبر الوطنية؛ (٤) تنظيم حلقات عمل و/أوحلقات دراسية في البلدان النامية بقصد تقوية قدراتها على التفاوض وزيادة الفوائد الناتجة عن الاتفاقات المبرمة مع الشركات عبر الوطنية.

(ج) مجموعة الاهداف المستقاة من السند التشريعي (اي البرامج الفرعية)

هناك برنامج فرعي واحد خاص بالشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة. وقد تم استقاؤه من جملة الاولويات التي اعطتها الامم المتحدة الى البرنامج الخاص بالشركات عبر الوطنية.

(د) الاولويات النسبية كما حدّدتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

لم يتم وضع أولويات محدّدة.

باء - وصف البرامج الفرعيـــة

البرنامج الرئيسي : الشركات عبر الوطنيـة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعـي : الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة

(أ) السند التشريعي

اشتق السند التشريعي الخاص بالنشاطات المزمع القيام بها في اطار هذا البرنامج الفرعي من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٠٨ (د - ٥٧) ،الفقرات ٦و٢ و ١١ (أ) و ١١ (ب) ؛ ورقم ١٩١٣ (د - ٥٧) الفقرات ٣ (هـ) و (و) و ٤ (أ) الى (د) ؛ ومن تقريـــر لجنة الشركات عبر الوطنية (E/5782) الفقرات ١٠-٣٢ .

(ب) الاهداف

أهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

الدراسة الشاملة والمتعمقة و المتواصلة لمجموعة القضايا المتعلقة بالشركـــات عبر الوطنية و خاصة موضوع تنظيم ومراقبة نشاطاتها ودعم قدرة البلدان المضيفة في التعامل مع الشركات عبر الوطنية .

'٢' الهدف العام للامانة التنفيذيـــة

الزيادة في فهم المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية والعمليات التي تقـــوم بها وذلك بقصد الحدّ من الأثر السلبي لنشاطاتها وللرفع من مساهمتها فـــي مجهودات التنمية المبذولة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

'٣' الاهداف المحدّدة الاجل للامانة التنفيذيـــة

أ - مساعدة البلدان الاعضاء على صياغة وتطبيق السياسات تجاه الشركات عبر الوطنية و تعزيز قدرة هذه البلدان على التعامل مع هذه الشركات و ذلك بمدها بالمعلومات المناسبة و الموثوقة وبنتائج البحوث، ونشر مجموعة مـــن الدراسات والتقارير المتعلقة بالنظام الشامل للمعلومات والبحث العميق في المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ .

ب - مساعدة البلدان الاعضاء على صياغة وتطبيق مدونة لقواعد السلوك و الاتفاقات أو الترتيبات الدولية حول قضايا محددة تتعلق بعمليات الشركات عبر الوطنية وبنشاطاتها خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩.

ج - مساعدة البلدان الاعضاء في اللجنة على تعزيز قدرتها على التفاوض حتى تتمكن من زيادة الفوائد الناتجة عن الاتفاقات المبرمة مع الشركات عبر الوطنية ، وذلك بتنظيم حلقات تدريبية و /أو حلقات دراسية في المنطقة بالتعاون مع المركز المعني بالشركات عبر الوطنية خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . ولا بد من الملاحظ هنا انه لا يمكن وضع حدّ زمني لتحقيق هذه الاهداف الفرعية ، حيث ان الاهداف الفرعية الثلاثة التي ذكرت أعلاه ستتم متابعتها في آن واحد خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ بأكملها .

(ج) المشكلة المطروحة

يمثل النقص في المعلومات التي يمكن الوثوق بها والقابلة للمقارنة حول الشركات عبر الوطنية عقبة كبيرة امام فهم نتائج العمليات التي تقوم بها . و يمثل جمع هذه المعلومات وتحليلها و بثها عنصرا حيويا في مساعدة البلدان الاعضاء في اللجنة على ابتكار سياسات تمكنها من التعامل مع تلك الشركات . و تبقى مساهمتها ومفعول نشاطاتها في مختلف القطاعات والصناعات في بلدان منطقة اللجنة غير معروفة تماما . و هناك حاجة الى دراسات متعمقة في ميدان توجيه السياسة بقصد صياغة و تطبيق السياسات تجاه الشركات عبر الوطنية في البلدان الاعضاء في اللجنة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

' ١ ' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

قبل نهاية سنة ١٩٨٣ سيتم وضع تقارير ودراسات حول القضايا التالية : اجراء مسح للقوانين والنظم المتعلقة بنشاطات الشركات عبر الوطنية في بلدان مختارة في غربي آسيا ؛ اجراء مسح بمليوغرافي لكل المؤلفات الخاصة بالشركات عبر الوطنية التي نشرت في منطقة اللجنة ؛ اجراء مسح سنوي لعمليات الشركات عبر الوطنية في منطقة اللجنة ؛ اجراء دراسة متعمقة حول نشاطات الشركات عبر الوطنية في ميدان الصناعات التحويلية ؛ واعداد تقرير حول عمليات البنوك عبر الوطنية في بلدان مختارة في غربي آسيا ؛ وسيتم مدّ المركز المعني بالشركات عبر الوطنية بالمدخلات الاقليمية في نطاق المجهودات الرامية الى انشاء نظام

معلومات شامل حول الشركات عبر الوطنية . ومن جهة اخرى سيتم نشر المعلومات التي ستقوم الوحدة المشتركة و المركز المعني بالشركات عبر الوطنية بجمعها في كامل المنطقة . وسيتم تنظيم حلقة تدريبية او دراسية للموظفين الحكوميين في المنطقة وذلك بالتعاون مع المركز المعني بالشركات عبر الوطنية وفقا لرغبة حكومات المنطقة .

٢ ، الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

سوف تتواصل المجهودات خلال هذه الفترة من اجل وضع النظام الاقليمي الشامل للمعلومات الخاصة بالشركات عبر الوطنية . وسوف يتم التاكيد بصفة خاصة على مساعدة البلدان الاعضاء في اللجنة على تطوير نظمها الوطنية للمعلومات وسوف يتم اصدار تقارير مختلفة حول نظام المعلومات وستساعد هذه التقارير البلدان الاعضاء في اللجنة على رسم السياسات الخاصة بالشركات عبر الوطنية أو على التعامل معها .

و سيتم القيام بدراسات حول وجود الشركات عبر الوطنية في قطاعات و صناعات مختارة ، وهدف هذه الدراسات الاول هو تحليل المسائل الهامة وتوفير الخطوط التوجيهية الخاصة برسم السياسة العامة لحكومات بلدان اللجنة . وسيتم اجراء البحوث بقصد الحدّ من الاثر السلبي الناتج عن نشاطات الشركات عبر الوطنية و الزيادة الى اقصى حدّ من مساهمتها في التدفقات المالية بوجه خاص . و يمكن استعمال نتائج هذه البحوث لصياغة سياسات ترمي الى الحدّ من اعمال الشركات عبر الوطنية التي تسبب ضررا للبلدان الاعضاء في اللجنة . فضلا عن أن تقييم الاثر الاجتماعي و السياسي الناتج عن نشاطات هذه الشركات سيزيد من تفهم عملياتها وسيمكن البلدان الاعضاء في اللجنة من تقدير اثرها العام . وسيكون تطبيق مثل هذه السياسات من قبل حكومات بلدان اللجنة و الدروس المستفادة من نتائجها اهمية خاصة في تحسين قدرة هذه الحكومات على المساومة و تعزيز قدرتها على المفاوضة ، كما ستساعد على وضع وتطبيق مدونة لقواعد السلوك التي يجرى التفاوض في شأنها حاليا . ويمكن ايضا الشروع في اجراء دراسات تتركز حول الاجراءات و التدابير التي بامكان الحكومات ان تعتمدها لتعزيز قدرتها على المفاوضة تجاه الشركات عبر الوطنية . كذلك فان التقارير حول السياسات الخاصة بنقل التكنولوجيا وآثارها بالنسبة للتكامل الاقليمي في مجال تعزيز قدرة الحكومات على المفاوضة ستكون مفيدة أيضا .

و ستتم مساعدة البلدان الاعضاء في اللجنة على المتابعة الاقليمية للنشاطات التي تجرى على مستوى عالمي من اجل وضع مدونة لقواعد السلوك و اتخاذ اجراءات دولية أخرى تخص مسائل محدّدة تتعلق بالشركات عبر الوطنية.

و سيتم القيام بنشاطات في نطاق التعاون التقني سيكون لها اثر مباشر على تعزيز قدرة البلدان الاعضاء في اللجنة على المفاوضة ، وسيتم ذلك بالتعاون مع المركز المعني بالشركات عبر الوطنية وفق طلبات البلدان الاعضاء في اللجنة . وسوف تشمل هذه النشاطات تنظيم حلقات تدريبية و/أو حلقات دراسية على المستويات القطرية وشبه الاقليمية و الاقليمية حول قطاعات اقتصادية معينة (المناجم والنفط والصناعات البتروكيمائية والصناعات التحويلية .. الخ) أو حول قضايا معينة (التسعير التحويلي والممارسات التجارية التقييدية و مناطق التصنيع للتصدير و المشاريع المشتركة و القوانين المالية .. الخ) .

جيـــم - التنظيـــــم

١ - الاستعراض المشترك بين الحكومات

تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي تجتمع مرة كل سنة باستعراض عمل الامانة التنفيذية في نطاق هذا البرنامج . وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغـــداد من ٩ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢ وحددت الاولويات النسبية ضمن البرامج الفرعيـــة . واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغـــداد ، ٩-١٢ ايار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنـــة .

٢ - الامانة التنفيذيـــة

ان وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التخطيط الانمائي التي كان يوجد بها ١٢ وظيفة فنية معتمدة بتاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . وكانت الشعبة مسؤولة في هذا التاريخ عن البرامج الفنية التالية : القضايا والسياسات الانمائية ، التجـــارة الدولية والتنمية ، التمويل الانمائي ، الشركات عبر الوطنية . ومن بين برامج الشعبة الاربعـــة ، فان البرنامج الخاص بالشركات عبر الوطنية هو وحده الذي يحظى بتنظيم فرعي على مستـــوى "الوحدة". اما البرامج الثلاثة الاخرى فتتم ادارتها داخل شعبة التخطيط الانمائي دون أي تنظيم فرعي خاص بكل منها . وكانت الوظائف الفنية المعتمدة حتى تاريخ ١كانون الثاني /يناير ١٩٨١ بالنسبة للبرنامج الخاص بالشركات عبر الوطنية كما يلي :

	الوظائـــف الفنيـــة		
البرنامـــج	الميزانيـــة العاديـــة	المصادر الخارجة عن الميزانيـــة	المجمـــوع
الشركات عبر الوطنية	٢	-	٢

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا شـــيء .

دال - التنسيق

١- التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

٢- التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

سيتم تنسيق نشاطات هذا البرنامج الفرعي تنسيقا وثيقا مع عمل المركز المعني بالشركات عبر الوطنية ،وحتى امكن ذلك ،مع الوحدات المشتركة الخاصة بالشركات عبر الوطنية التابعة للجان اقتصادية اخرى . ويعقد المركز المعني بالشركات عبر الوطنية والوحدات المشتركة اجتماعا سنويا لوضع ترتيبات للتنسيق بين عناصر برنامجية معينة .

٣- التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

لا شيء.

٤- الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها بنشاطات هامة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

سيتم اجراء دراسات حول عمليات الشركات عبر الوطنية في صناعات مختارة وذلك بالتشاور الوثيق مع شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) .

الادارة العامة و المالية العامة

البرنامج الرئيسي : الادارة العامة والمالية العامة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

تحدد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث عددا من الاهداف و التدابير المناظرة التي تتصل بهذا القطاع. كما تنعكس هذه الاهداف في الاولويات المحددة في الاستراتيجية الانمائية الاقليمية التي اعتمدتها البلدان الاعضاء في الاكوا.

و تحدد الاستراتيجية معدل نمو سنوي وسطي قدره ٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبلدان النامية خلال العقد ،على ان يواكب ذلك اجراء تعديل هيكلي كبير في الاقتصاد وتحسين هام في انتاجيته من اجل زيادة نصيب هذه البلدان في الانتاج العالمي للسلع والخدمات ، وتوسيع فرص الاستخدام ،ورفع مستويات الدخل و الاستهلاك ،وتحسين الخدمات الاجتماعية. وهي تدعو الى توجيه قدر اكبر من الموارد الى القطاعات الانتاجية الهامة في الاقتصاد ،اى الزراعة والصناعة ، من اجل بلوغ اهداف النمو المحددة على الصعيد القطاعي . وسوف يتطلب تحقيق هذا التسريع في الناتج ان يصل اجمالي الاستثمار المحلي الي حوالى ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي واجمالي المدخرات المحلية الى ٢٤ في المائة منه عند نهاية هذا العقد .

و لتحقيق هذه الاهداف ،تدعو الاستراتيجية الى اتباع سياسات ملائمة على الصعيدين القطرى والدولي . وسيكون على البلدان النامية الاستمرار في تحمل الجانب الاكبر من أعباء تمويل جهودها الانمائية. وفي هذا المجال ،سيكون على هذه البلدان اعتماد سياسات نشطة من اجل تعبئة أكمل لمواردها المالية المحلية. وينبغي ان تتضمن هذه السياسات ،ضمن جملة امور ،على رفع مستويات الادخار المحلي والاستثمار مع مراعاة الدور الحاسم للقطاع العام و المؤسسات النقدية و المالية في هذه العملية ،فضلا عن تدابير لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر ذى النفع المتبادل وغيره من مصادر رأس المال الخاص. وعيثما تشكل الموارد المالية الخارجية عنصرا لا غنى عنه لدعم الجهود الوطنية في البلدان النامية المعوزة ،ينبغي زيادة حجم التدفقات المالية الثنائية والمتعددة الاطراف ومواءمتها مع احتياجات هذه البلدان . وينبغي ان تلعب مؤسسات التمويل الانمائي الدولية والاقليمية دورا اكثر فعالية استجابة لتزايد احتياجات هذه البلدان . وينبغي تسهيل و تشجيع وصول البلدان النامية الى اسواق رأس المال الخاص،كما ينبغي تكثيف الجهود لايجاد نظام نقدى ومالي دولي فعّال وعادل .

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

سيتم في اطار هذا البرنامج تنفيذ عدد من النشاطات التي تدعم بعضها البعض بغية المساهمة في تحقيق غايات واهداف الاستراتيجية في هذا القطاع. وسوف تشمل هذه النشاطات اجراء دراسات ووضع تقارير وعقد اجتماعات وتقديم خدمات استشارية في مختلف جوانب التمويل الانمائي التي تهم بلدان المنطقة. وتستهدف هذه النشاطات مساعدة البلدان الاعضاء في تحديد المجالات الهامة التي تحتاج الى تحسين ضمن نظمها الضريبية ومؤسساتها العامة واساليب الادارة المالية فيها (المحاسبة ومراجعة الحسابات ووضع الميزانيات) ، وفي مؤسساتها النقدية والمالية التي تعمل في مجال تعبئة وتخصيص الموارد المالية المحلية لتحقيق الاهداف الانمائية الاجمالية والقطاعية. وسيتم التركيز بشكل خاص على دور المؤسسات المالية الاقليمية في تعبئة وتوجيه الموارد في المنطقة ضمن اطار مشاريع التعاون والتكامل الاقليمي و/أو شبه الاقليمي.

البرنامج الرئيسي : الادارة العامة والمالية العامة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج : التمويل الانمائي

ألف - التوجه العام للبرنامج

تمثل اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية في ميدان المالية، وما يتصل به من قرارات صدرت عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والاكوا، الاطار العام لتوجه هذا البرنامج ونشاطاته.

(أ) الاشارة الى اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغيرات في التوجهات الرئيسية

ما يزال رفع مستوى المدخرات المحلية وتخصيصها على نحو فعّال لتحقيق الغايات الانمائية يمثل هدفا من أهم اهداف الاستراتيجية في هذا القطاع. وهذا ما استلزم الدعوة الى اتباع سياسات نشطة لتحسين النظم المالية القطرية بحيث تفسح المجال امام تعبئة اكمل وتخصيص افضل للموارد المالية المحلية. غير ان مجالات تركيز التدابير المطلوبة وتوجهاتها تختلف من مجموعة بلدان الى اخرى، حسب حجم الموارد المتوفرة والاحتياجات. ففي البلدان غير المنتجة للنفط، على سبيل المثال، ينبغي تركيز الجهود على تحقيق مستوى اعلى للمدخرات المحلية الاستثمار في القطاعين العام والخاص، بينما في البلدان المنتجة للنفط ينبغي تركيز الاهتمام على الجوانب المتعلقة بتخصيص وتوزيع الموارد المالية. كما ينبغي للمؤسسات الدولية والاقليمية العاملة في هذا الميدان ان تسترشد بهذا النهج فيما يتعلق بتوجهات سياساتها، حتى يمكن تقديم اقصى قدر من الدعم للجهود الوطنية في هذا القطاع.

(ب) النهج والاستراتيجية الحكوميان تجاه البرنامج في مجموعه (أو نهج الامانة التنفيذية)

يسترشد نهج الامانة التنفيذية للاكوا واستراتيجيتها في هذا البرنامج بالاعتبارات الآنفة الذكر. ومع مراعاة الاحتياجات الخاصة للدول الاعضاء في الاكوا تم تحديد عدد من مجالات الاولوية لدراستها بصورة مستفيضة، وذلك عن طريق اجراء ابحاث ودراسات حالة ومسوح وعقد اجتماعات وحلقات تدريبية وتقديم خدمات استشارية. والغاية من جميع هذه الجهود هي استخدام نتائجها في دعم الجهود القطرية في هذه المجالات.

(ج) مجموعة الاهداف (أى البرامج الفرعية) المستقاة من السند التشريعى

في ضوء الطابع الشامل لاهداف الاستراتيجية في هذا القطاع ونظرا لمحدودية الموارد ، فقد تم انشاء برنامج فرعي واحد في اطار هذا البرنامج . وهو يهدف الى المساهمة في تقدير وتقييم جهود النظم المالية الوطنية في مجال تعبئة وتخصيص الموارد لاغراض التنمية وفي وضع التدابير الملائمة على صعيد السياسة العامة والرامية الى تسهيل المساعي نحو تحقيق الاهداف الحكومية المشتركة في هذا القطاع

(د) الاولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

ضمن الاطار العام للجهود الدولية في هذا القطاع، يقترح ان يتم التركيز على تحسين عملية تعبئة وتوجيه الموارد القطرية عن طريق آليات التمويل الانمائي ، وعلى تحسين كفاءة واداء مؤسسات القطاع العام ومساهمتها في جهود التنمية الوطنية ، وعلى تحسين ممارسات الادارة المالية باستخدام معايير ملائمة في مجالات المحاسبة والمراجعة واعداد الميزانيات .

باء - وصف البرامج الفرعية

البرنامج الرئيسي : الادارة العامة والمالية العامة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي : تعبئة وادارة الموارد المالية

(أ) السند التشريعي

يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ٢٠١٨ (د - ٦٠) المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦، الفقرة ٢؛ ورقم ١٩٧٨/٦ المؤرخ في ٤ ايار/مايو ١٩٧٨، الفقرة ٣؛ ورقم ١٩٧٨/٦٠ المؤرخ في ٣ آب/اغسطس ١٩٧٨، الفقرة ٣؛ وقرار الجمعية العامة رقم ٣٣/١٤٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، الفقرة ٥؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ٧٤ (د - ٦) المؤرخ في أول ايار/مايو ١٩٧٩، الفقرة ٢؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٩٧٩/٤٨ المؤرخ في ٣١ تموز/يوليو ١٩٧٩، الفقرة ٥؛ وقرارى الجمعية العامة ورقم ٣٤/١٣٧ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩، الفقرة ٤ ورقم ٣٥/٥٦، المرفق، الفقرات ٢٠ و ٢٣ و ٣١ و ٩٦.

(ب) الاهداف

تتمثل اهداف هذا البرنامج الفرعي فيما يلي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تحقيق التعبئة الكاملة للموارد المالية المحلية وضمان تخصيصها بشكل فعّال لخدمة اهداف التنمية القطرية.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

المساهمة في تقييم النظم المالية والقطرية فيما يتعلق بتعبئة وتخصيص الموارد لاغراض التنمية وفي وضع تدابير ملائمة على صعيد السياسة العامة.

'٣' الاهداف الفرعية المحدودة الاجل للامانة التنفيذية

أ - تقييم دور المؤسسات المالية (القطرية والاقليمية) في تعبئة وتخصيص الموارد لاغراض التنمية (١٩٨٥)؛

ب - تقييم دور القطاع العام الآخذ في الاتساع في مجال تعبئة الموارد الداخلية لاغراض التنمية مع الاشارة بشكل خاص الى الجوانب المالية لمؤسسات القطاع العام والنواحي المتعلقة بادائها (١٩٨٦) ؛

ج - تحديد المجالات الهامة في هيكل واداء النظم الضريبية القطرية وتحديد المبادئ التوجيهية والتدابير اللازمة لتحسينها (١٩٨٧) ؛

د - تقديم خدمات استشارية الى حكومات الدول الاعضاء بناء على طلبها ، وطوال فترة الخطة ، وذلك دعما للجهود القطرية المبذولة لتحسين اداء النظام المالي .

(ج) المشاكل المطروقة

تواجه الحكومات تحديات فيما يتعلق بتخصيص الموارد وادارتها بشكل فعّال ويتضح هذا اكثر ما يتضح في عمل مؤسسات القطاع العام التي تتميز بتعاظم الصعوبات الفنية والادارية ، و من ابرزها قيام هياكل تنظيمية خاطئة ، وضعف معايير الاداء والرقابة فيما يتعلق بقضايا الاستثمار ، وتقدير سعر التكلفة ، والتسعير ، والتصرف في الفائض ، ووجود نقص حاد في الموظفين الفنيين والاداريين المؤهلين .

وبالرغم من الارتفاع الذى لم يسبق له مثيل في معدلات نمو بلدان منطقة الاكوا ، فان اسهام النظام المالي من حيث تعبئة الموارد وتخصيصها كان محدودا الى حد بعيد بسبب القصور الحاصل على الصعيدين النظرى والعملي . وتحتاج مؤسسات التمويل الانمائي ، القطرية منها والاقليمية ، الى وجود قاعدة من الموارد يمكن الاعتماد عليها . ولا تفي هيكليات النظام الضريبي وادارته بالغرض المطلوب .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

١ ' الوضع عند نهاية ١٩٨٣

سيكون قد تم اعداد تقارير سنوية تتضمن تحليلا للتطورات والمشاكل الرئيسية التي تواجه البلدان الاعضاء في الاكوا في ميدان التمويل الانمائي ، لمساعدة مقررى السياسات العامة في اتخاذ التدابير اللازمة . وستوضع مبادئ توجيهية عملية لاعتماد التخطيط المالي الشامل كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية . وستكون التقارير عن النظام الضريبي وعلاقته بالاهداف الانمائية في عدد من بلدان اللجنة قد أتبعت بدراسات حالة متعمقة حول النظام الضريبي في بلدان مختارة من بلدان الاكوا . ويكون قد تمّ اعداد تقرير حول دور المؤسسات العامة في تعزيز التنمية الاقتصادية في بلدان الاكوا . وتكون قد درست الجوانب الرئيسية لمصادر الاموال وأوجه استخدامها ، على الصعيدين القطرى والاقليمي ، في بلدان الاكوا .

٢ ' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سوف تركز الاستراتيجية على النشاطات التالية :

أ - رصد اتجاهات ومشاكل التمويل الانمائي واعداد تقارير تحليلية بغية مساعدة مقررى السياسات في وضع التدابير المتعلقة بادارة الشؤون اليومية للنظام المالي وفي تنفيذ هذه التدابير بصورة فعّالة ؛

ب - اعداد دراسات وتقارير تتناول مختلف جوانب النظم الضريبية والمؤسسات العامة والمؤسسات المالية القطرية والاقليمية ، باعتبارها أدوات للسياسة العامة في مجال تعبئة وتخصيص الموارد . وينتظر أن تمثل هذه الدراسات والتقارير اساسا لوضع مبادئ توجيهية للعمل على الصعيد القطرى والاقليمي والدولي ، و تستهدف هذه المبادئ تحسين النظم و السياسات القطرية للتمويل الانمائي ، بما في ذلك تحقيق قدر معين من التوافق في اطار التعاون والتكامل الاقتصادى الاقليمي ؛

ج - تنظيم اجتماعات وحلقات تدريبية وماشابه من نشاطات اخرى تهدف الى تحسين عمل النظم المالية ورفع مستوى القدرات الفنية والمؤسسية لمرافق التمويل الانمائي في المنطقة ؛

د - تقديم خدمات استشارية بشأن مختلف الجوانب النظرية والعملية لمرافق التمويل الانمائي القطرية والاقليمية .

جيم - التنظيم

١ - الاستعراض الحكومي المشترك

تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا التي تجتمع مرة كل عام ،باستعراض أعمال الامانة التنفيذية في اطار هذا البرنامج . وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغداد من ٩ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٢ ، وحددت الاولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية . واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد ، ٨ - ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة .

٢ - الامانة التنفيذية

الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة التخطيط الانمائي التي كان الملاك المقرر لها يضم اثنتي عشرة وظيفة من الفئة الفنية في تاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . وقد كانت الشعبة في ذلك التاريخ مسؤولة عن البرامج الفنية الاربعة التالية القضايا والسياسات الانمائية ، التجارة الدولية والتنمية ، التمويل الانمائي ، الشركات عبر الوطنية . ومن بين هذه البرامج الاربعة يتميز برنامج الشركات عبر الوطنية بأنه الوحيد الذى يتمتع بكيان مستقل متفرع عن الشعبة على مستوى "الوحدة" . اما البرامج الثلاثة المتبقية فتدار ضمن اطار شعبة التخطيط الانمائي من دون اعطائها كيانا مماثلا متفرعا عن الشعبة . وفي تاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ كانت الوظائف الفنية المعتمدة لبرنامج التمويل الانمائي على النحو التالي :

	الوظائف الفنية		
البرنامج	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
التمويل الانمائي	٢	-	٢

٣ - أوجه الخلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا يوجد .

دال - التنسيـــــق

١ - التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

لا يوجـــــد .

٢ - التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذيـــة

سيتم تنسيق الانشطة الداخلة في اطار هذا البرنامج مع البرامج الاخرى للجنة ،بغية ضمان اتباع نهج متعدد الاختصاصات في عمل الامانة التنفيذية .

٣ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحـــدة

مع انه لا توجد ترتيبات رسمية حتى الآن للتنسيق ،فان هناك جهود تبذل لمواصلة تطوير المبادئ التوجيهية العملية اللازمة للتعاون ضمن اطار القرارات التي صدرت مؤخرا عن الجمعيـــة العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والرامية الى تقوية الهيئات الاقتصادية والاجتماعية فـي الامم المتحدة والمعنية بالتعاون الاقليمي وما بين الاقاليم .

٤ - الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها في نشاطات خاصة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سيتم تحديد مجالات اهتمام معينة ونشاطات متضافرة عن طريق مشاورات بين مختلـــف المنظمات و/أو عبر التخطيط والبرمجة المشتركة مع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدوليـة وادارة التعاون التقني لاغراض التنمية ،وذلك ضمن اطار مجالات اختصاص اللجنة وترتيبات التعاون المتبادل . وسوف يتضمن ذلك عقد اجتماعات ثنائية ،خصوصا مع قسم المالية والتمويل في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ،مع شعبة ادارة التنمية في ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية .

التنميـــــة الاجتماعيـــة

البرنامج الرئيسي : التنمية الاجتماعية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

تشير الاستراتيجية الانمائية الدولية كثيرا الى الروابط القائمة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية (انظر A/35/464 ، الفقرات ٧ و ٨ و ٤٢ - ٥٠ و ١٦٢ - ١٦٨) . وتشير الفقرة ٨ الى ان " الهدف النهائي للتنمية هو احداث تحسن مستمر في رفاه كل افراد المجتمع انطلاقا من مساهمتهم التامة في عملية التنمية ومن التوزيع العادل للمنافع الناتجة عنها" . وفي الفقرتين ٤٦ و ٤٧ تؤكد الاستراتيجية ايضا على اهمية التدريب وعلى تعبئة الموارد البشرية ، كما تؤكد في الفقرة ١٦٨ على توفير الفرص الكاملة لجميع فئات السكان بما في ذلك المرأة والشباب.

وفي الفقرتين ١٦٩ و ١٧٥ هناك سمة اخرى من سمات الاستراتيجية الانمائية الدولية وهي استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية وذلك عن طريق المسوح الاقليمية واستعراض اهم مظاهر التنمية .

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

الهدف المقصود من برنامج التنمية الاجتماعية هو المساهمة في الاستراتيجية وذلك بتعزيز المجهودات المبذولة على النطاقين الوطني والاقليمي من اجل سياسات وخطط وبرامج التنمية جميعها . وسيوفر هذا البرنامج المدخلات الفنية من اجل دفع عجلة انماء الموارد الاجتماعية والبشرية باتباع نهج موجه نحو تلبية حاجات الانسان ، ومن اجل اتخاذ تدابير مبتكرة لتحسين الرفاهية الاجتماعية ، ومن اجل زيادة المساهمة الفعلية لكل الفئات الاجتماعية في عملية التنمية ، ومن اجل الحدّ من التفاوت الاجتماعي الناجم عن التنمية الاقتصادية وعن عمليات التغير الاخرى ، ومن اجل تحسين اداء الموظفين العاملين في مجال التخطيط الاجتماعي وتحليل السياسات والعمل الاجتماعي وتقييم البرامج ، ومن اجل دعم المجهودات المبذولة على النطاق الاقليمي لتنمية الموارد البشرية مع الاشارة بصفة خاصة الى رفاهية العمال المهاجرين .

البرنامج الرئيسي : التنمية الاجتماعية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج : التنمية الاجتماعية

ألف - التوجه العام للبرنامج

يهدف هذا البرنامج الى تحقيق اهداف التنمية الاجتماعية على النطاق الاقليمي كما حددتها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث. وهناك هدف آخر له علاقة بالبرنامج وحدد ايضا في الاستراتيجية وهو الاستخدام الكامل للموارد البشرية.

والقصد من برنامج التنمية الاجتماعية هو المساهمة في المجهودات الوطنية والاقليمية زيادة التأكيد على العناصر الاجتماعية بوصفها جزءا لا يتجزأ من السياسات والخطط والبرامج الانمائية الشاملة. وستوفر هذه الاستراتيجية المدخلات الفنية المبنية على نهج موجه نحو تلبية الحاجات من اجل تعزيز تنمية الموارد الاجتماعية والبشرية، ومن اجل اتخاذ تدابير مبتكرة لتحسين الرفاهية الاجتماعية، زيادة المساهمة الفعلية لكل الفئات الاجتماعية في عملية التنمية، الحد من التفاوت الاجتماعي الناجم عن التنمية الاقتصادية وعن عمليات التغيير الاخرى، تحسين اداء الموظفين العاملين في مجال التخطيط الاجتماعي وتحليل السياسات والعمل الاجتماعي وتقييم البرامج، ودعم المجهودات المبذولة على النطاق الاقليمي لتنمية الموارد البشرية مع الاشارة بصفة خاصة الى رفاهية العمال المهاجرين.

وتعتمد مجموعة البرامج الفرعية الوارد وصفها ادناه على تشريعات وضعتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وخاصة قرارات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ٦٦ (د - ٥) بشأن مساهمة المرأة في التنمية، و ٨٢ (د - ٧) بشأن التنمية الريفية المتكاملة؛ و ٨٧ (د - ٧) بشأن السنة الدولية للمعاقين، وكذلك قرارات الجمعية العامة ٣٣/٤٨ و ٣٤/٥٨ بشأن التنمية الاجتماعية؛ و ٣١/١٢٣ و ٣٣/٥٢ و ٣٤/١٥١ بشأن اشراك فئات خاصة من السكان في عملية التنمية؛ و ٣٤/١٥٥ بشأن عقد الامم المتحدة للمرأة.

وقد قامت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل بتحديد الاولويات النسبية في اطار هذا البرنامج على النحو التالي :

الاولوية الاولى : البرنامج الفرعي ١ - التكامل الاجتماعي

الاولوية الثانية : البرنامج الفرعي ٢ - تنمية الموارد البشرية

باء- وصف البرامج الفرعيـــة

البرنامج الرئيســي : التنمية الاجتماعيـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعـــي ١ : التكامل الاجتماعي والتغيّر الاجتماعي

(أ) السند التشريعي

قرارات الجمعية العامة رقم ٣٤/٥٩ و ٣٤/١٥٢ و ٣٥/٥٦ الفقـرة ١٧٤ و ٣٤/١٥٣ و ٣١/٨٢ و ٣٣/٧ و ٣٢/١٣١؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعـــي رقم ١٩٢٩ (٥٨).

(ب) الأهـــداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تعزيز الاجهزة الحكومية والتعاون بين الحكومات بغية تحقيق التكامـــل الاجتماعي، والمشاركة الشعبية في عملية التنمية الوطنية للدول الاعضـــاء في الاكوا.

'٢' الاهداف العامة للأمانة التنفيذيـــة

المساعدة في صياغة وتعزيز الاستراتيجيات التي تهدف الى رصد الحالـــة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي والمشاركة الشعبية على الصعيدين الاقليمي والوطني.

'٣' الاهداف الفرعية المحددة الاجل للأمانة التنفيذية

أ - تحديد العراقيل التي تحد من المساهمة الشعبية الفعلية في صنع القرارات، بحلول عام ١٩٨٤.

ب - صياغة برامج عمل لتوفير فرص المشاركة الشعبية ولجعل هذه المشاركة ميسرة وفعالة، بحلول عام ١٩٨٦.

(ج) المشاكل المطروقة

تحتاج الدول الاعضاء في الاكوا الى بيانات اجتماعية نوعية وكمية على حد سواء لوضع السياسات و الخطط المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وسوف تؤدى زيادة استخدام المشاركة الشعبية الى الادماج الكامل لكل الفئات الاجتماعية في عملية التنمية.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية ١٩٨٣

من المتوقع ان يكون المسح السنوى للحالة الاجتماعية في منطقة الاكوا قد انجز بالكامل قبل نهاية عام ١٩٨٣. وسيقدم تقرير الى اللجنة في الربع الاول من عام ١٩٨٣ عن مشاركة فئات معينة من السكان كالشباب و المسنين والنساء و المعاقين في عملية التنمية.

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سيتم وضع المؤشرات المناسبة للتكامل الاجتماعي في منطقة الاكوا، و ستجرى دراسات حول الموضوع ذاته. وسيزداد التقدم نحو التكامل الاجتماعي، و نحو المشاركة الشعبية في التخطيط الوطني بشكل خاص، من خلال وضع السياسات المناسبة واتخاذ تدابير مبتكرة، ومن خلال تبادل المعلومات و توفير الخدمات الاستشارية. و ستقدم المساعدة التقنية لتحسين الرصد الاجتماعي ولزيادة استخدام مفاهيم المشاركة الشعبية وتقنياتها.

البرنامج الرئيسي : التنمية الاجتماعية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : تنمية الموارد البشرية

(أ) السند التشريعي

برنامج العمل الذى اعتمده المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، المعقود في روما في تموز/يوليو ١٩٧٩ ؛ وقرار الجمعية العامة رقم ٣٤/١٤ ؛ وقرار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ٨٢ (د- ٧) بشأن خطة العمل الاقليمية للتنمية الريفية في منطقة الاكوا . وقرار الاكوا رقم ٦٦/٥ بشأن ادماج المرأة في عملية التنمية ؛ و خطة العمل الاقليمية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١٩٧٥- ١٩٨٥) ، وبرنامج العمل الاقليمي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (١٩٨٠-١٩٨٥) ؛ والمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ، تموز/يوليو ١٩٨٠ ، القرارات ٢١ و ٣٩ و ٤٢ .

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تحقيق استخدام كامل للموارد البشرية وخاصة عن طريق :
وضع السياسات المناسبة ، وتطوير الاجهزة و الهياكل الحكومية بهدف زيادة فعالية تخطيط و تطبيق و تنسيق برامج التنمية الريفية المتكاملة .

و تحقيق ادماج أكثر فعالية للمرأة وللفئات المحرومة في عملية التنمية في الدول الاعضاء في الاكوا .

'٢' الاهداف العامة للأمانة التنفيذية

المساعدة في رسم نهج متكامل وتعزيزه من أجل تنمية الموارد البشرية وخاصة من خلال تحديد وصياغة وتنفيذ مشاريع التنمية الريفية المتكاملة .

و النهوض بالسياسات والقوانين والبرامج الوطنية والمحلية التي تهدف الى الزيادة من مساهمة المرأة في التنمية .

'٣' الاهداف الفرعية المحددة الاجل للأمانة التنفيذية

أ - رصد و تقييم برامج التنمية الريفية الموجودة حاليا في كل بلدان منطقة الاكوا ، بحلول عام ١٩٨٩ ، وذلك بتقييم برامج بلدين على الاقل كل سنة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ .

ب - القيام في عام ١٩٨٥ باستعراض التقدم الذى يتم احرازه خلال عقد الامم المتحدة للمرأة

(ج) المشاكل المطروقة

تحتاج الدول الاعضاء في الاكوا الى دراسات حول نهج شاملة للتنمية الريفية المتكاملة ، وحول وضع المرأة بغية مساعدة هذه البلدان في رسم السياسات المناسبة ووضع البرامج العملية.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

من المتوقع بحلول نهاية عام ١٩٨٣ انجاز دراسات حول المؤسسات الريفية الاساسية مثل التعاونيات وخدمات الاصلاح الزراعي والارشاد ، كما أنه من المتوقع عقد اجتماع لفريق من الخبراء حول مشاكل الأداء في هذه المؤسسات . و سوف يتم استعراض التقدم المحرز في مجال المرأة من قبل اجتماع اقليمي مشترك بين الحكومات يضم كبار مقررى السياسات. وبالاضافة الى ذلك ، ستقدم المساعدة التقنية وبرامج التدريب في القضايا التي تتعلق بمجالي التنمية الريفية المتكاملة ، وادماج المرأة في عملية التنمية.

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سيجرى العمل على تعزيز تنمية الموارد البشرية بتوفير المساعدة التقنية و برامج التدريب في مجالي التنمية الريفية المتكاملة وادماج المرأة في عملية التنمية . وستؤدى البحوث والدراسات الى رسم السياسات و البرامج المناسبة للمناطق الريفية وللمشاركة الكاملة للمرأة سواء في المدينة أو في الريف. وسيتم انتاج المواد الاعلامية للمساعدة في صياغة السياسات و البرامج .

جيم - التنظيـــــم

١ - الاستعراض المشترك بين الحكومات

تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي تجتمع مرة كل سنة ، باستعراض عمل الامانة التنفيذية في نطاق هذا البرنامج . وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغـــداد من ٩ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢ ، وحددت الاولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية . واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد ، ٨-١٢ أيار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة .

٢ - الامانة التنفيذيـــة

وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية التي كان يوجد بها اربع وظائف فنية معتمدة بتاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ . وكانت الشعبة بتاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ تتألف من الوحدات التالية :

	الوظائف الفنيـــة		
	الميزانيـة	المصادر الخارجة	
الوحـــدة	العاديـة	عن الميزانية	المجمـوع
وظائف التنمية الاجتماعية ضمن شعبة التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية	٣	١	٤

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا يوجـــــد .

دال - التنسيـــــق

١ - التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

يتم التفاوض في شأن الاتفاقات بين الحكومات حول المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعيـــة من جانب وكالات متخصصة مثل منظمة العمل الدولية وكذلك جامعة الدول العربية. وسوف يتم تنسيق النشاطات بين الحكومات من جانب المنظمات المناسبة بما في ذلك اللجنة الاقتصاديـــة لغربي آسيا و جامعة الدول العربية.

٢ - التنسيق الرسمي داخل الامانة العامة

سوف يستفيد هذا البرنامج من الاعمال التي تضطلع بها وحدات اخرى داخل الامانـــــة العامة وخاصة مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية. وسوف يكون ايضا بمثابة قناة لتبادل المعلومات بين هذه الوحدات والبلدان الاعضاء في اللجنة. وهناك جهاز آخر للتنسيق هـــو اللجنة الاستشارية المعنية بقضايا خاصة مثل السنة الدولية للشباب، ١٩٨٥.

٣ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحـــدة

تبادل المعلومات واحتمال القيام بنشاطات مشتركة مع مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولـة (اليونيسيف) ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة (اليونسكو) ومنظمة الامم المتحـــدة للاغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية، فضلا عن التعاون الوثيق مع صندوق التبرعات لعقد الامـم المتحدة للمرأة.

٤ - الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها في نشاطات هامة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

سيتم داخل اللجنة الاضطلاع بنشاطات مشتركة مع شعب السكان و الاحصاءات و التخطيط الانمائي بالنسبة للمسائل الخاصة بمراقبة الحالة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي، والمرأة والمشاركة الشعبية.

السكـــــان

البرنامج الرئيسي : السكـــان

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

تركز الاستراتيجية الانمائية الدولية على تنمية القوى العاملة والموارد البشرية من السكان في جميع غاياتها وأهدافها ،باعتبار ذلك اسهاما في التنمية وغاية لها . وفضلا عن ذلك ،فان معظم غايات هذه الاستراتيجية تتطلب بيانات عن السكان وعن القوى العاملة ،وهي بيانـــات تتولى المنظمات الدولية اعدادها بالشكل المناسب . وتركز الفقرة ٤٥ من خطة العمل العالمية للسكان على الحاجة الى تعزيز تنفيذ التوصيات المتضمنةفي تلك الخطة . وتتضمن الخطـــة غايات مستهدفة تتعلق بالنمو السكاني والوفيات و نسبة المواليد وتكوين الاسرة و الهجـــرة الداخلية والتحضّر والهجرة الدولية ،كما تركز على الابحاث والتدريب بالنسبة الى هذه الفئات من المتغيرات . وقد أضفي الطابع الاقليمي على خطة العمل العالمية للسكان بناء علـــى التوصيات التي صدرت عن الاجتماع الاستشاري للامم المتحدة وصندوقها للنشاطات السكانيـــة لمتابعة مقررات المؤتمر العالمي للسكان في منطقة غربي آسيا ،والتي جرى تطويرها في المؤتمـــر الاقليمي الثاني للسكان للجنة الاقتصادية لغربي آسيافي عام ١٩٧٩ (E/ECWA/POP/CONF.3/2/Rev.1) و تركز خطة العمل العالمية للسكان و الخطة الاقليمية المنبثقة عنها على الحاجة لادماج السكان و القوى العاملة في الخطط والبرامج الانمائية . ومن الناحية العملية تركز كل الاستراتيجيـــات الدولية على الدور الاساسي الذى للسكان وللقوى العاملة في مجالات الاهتمام العائدة لكـــل منهمـــا .

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

يساهم البرنامج السكاني للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في الاستراتيجية عن طريق :

(أ) مساعدة الحكومات على صياغة وتنفيذ مسوحات سكانية متخصصة وعلى القيام بتحليلات ديموغرافية لنتائج مختلف التعدادات و المسوحات في المنطقة ،الامر الذى يؤدى الى تحسيـــن التقديرات السكانية ويسهم في الاسقاطات العائدة للسكان والقوى العاملة والمتغيرات المتصلة بها ؛

(ب) القيام بأبحاث مقارنة حول العلاقة المتبادلة بين السكان والتنمية ،بغية الوصول الى ادماج أفضل لمتغيرات السكان و القوى العاملة في الخطط والبرامج الانمائية ؛

(ج) رصد السياسات السكانية وفقا لمقتضيات خطة العمل العالمية للسكان والخطـــة الاقليمية المنبثقة عنها والاسهام من خلال الابحاث والمشورة في صياغة السياسات الملائمة علـــى المستويين الوطني والاقليمي ؛

(د) ترشيد استخدام الموارد البشرية في العمليات الانمائية الجارية في المنطقة ؛

(هـ) نشر المعرفة والمعلومات من خلال المنشورات التي تصدرها اللجنة والحلقات التدريبية و الندوات والمؤتمرات التي تعقدها .

البرنامج الرئيسي : السكان

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج : السكان

ألف - التوجه العام للبرنامج

تتناول الفقرة ٤٥ من خطة العمل العالمية للسكان تنفيذ التوصيات المتضمنة في هذه الخطة. كما تظهر أهمية العامل السكاني أيضا في العديد من الفقرات الاخرى من خطة العمل المذكورة، ولا سيما لناحية الحاجة الى تخفيض معدل الوفيات ورفع معدل توقع الحياة (الفقرة ٤٨). وضبط الهجرة من الارياف الى المدن والتوزيع الرشيد للسكان بين المناطق الحضرية (الفقرة ٤٩)، وجوانب أخرى لنمو السكان وحركتهم وهيكليتهم. وبالاضافة الى ذلك تركز الاستراتيجية الانمائية الدولية على أهمية القوى العاملة والموارد البشرية في التنمية الشاملة، ولا سيما الاشتراك الكامل للسكان في العملية الانمائية (المشار اليه في الفقرات ٤٢ - ٥١ من خطة العمل العالمية للسكان)، والقضاء على الفقر (الفقرة ٤٣)، وتحقيق العمالة الكاملة في العام ٢٠٠٠ (الفقرة ٤٤)، وتطوير الطاقة الانتاجية للشعب (الفقرة ٤٦)، وحاجة البلدان النامية الى المساعدة الدولية لتنمية كفاءاتها من القوى العاملة (الفقرة ٤٧). وتعطي الخطة الاقليمية المنبثقة عن خطة العمل العالمية للسكان الاولوية في حقل السكان الى الامور التالية:

(أ) الخصوبة، بقدر ما تؤثر على رفاهية الاسرة وعلى صحة المرأة ووضعها؛

(ب) المعدلات التفاضلية للوفيات، ولا سيما استمرار ارتفاع معدل الوفيات في بعض المناطق وبين فئات اجتماعية محددة؛

(ج) الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية والنمو المفرط للمدن المهيمنة؛

(د) الهجرة داخل المنطقة؛

(هـ) الهجرة الى خارج المنطقة، ولا سيما هجرة القوى العاملة ذات الكفاءة العالية.

ان اهداف البرنامج السكاني للجنة الاقتصادية لغربي آسيا مستمدة مباشرة من الاهداف الشاملة للاستراتيجية الانمائية الدولية ومن اهداف خطة العمل العالمية للسكان، في ضوء الاولويات المحددة في الخطة الاقليمية. ويتمثل اسهامها الرئيسي في الاهداف الشاملة للاستراتيجية في تحسين نوعية وزيادة كمية البيانات عن السكان والقوى العاملة (التقديرات والاسقاطات) المتاحة للمخططين الوطنيين والمجتمع الدولي، وذلك من خلال نشاطاتها المكثفة في تشجيع المسوحات السكانية المتخصصة وفي تجميع وتحليل البيانات عن السكان والقوى العاملة

على اساس قابل للمقارنة. ولان خطة العمل العالمية للسكان تركز على الحاجة لادماج العامل السكاني في التنمية، فان برنامج ابحاث اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في ميدان السكان يستهدف تقديم أقصى اسهام ممكن في فهم العلاقات المتبادلة بينهما، ومن ثم في تحقيق دمج افعل للعامل السكاني في خطط وبرامج التنمية. وتركز كل من خطة العمل العالمية للسكان والخطة الاقليمية على الحاجة لمساعدة الحكومات في صياغة السياسات السكانية. ومن الاهداف الرئيسية للبرنامج السكاني للجنة الاقتصادية لغربي آسيا القيام بأبحاث و نشاطات على صعيد السياسة العامة بهدف تسهيل صياغة سياسات سكانية متكاملة على المستوى الوطني . و مرة اخرى، تركز خطة العمل والخطة الاقليمية على الحاجة الى نشر المعلومات وتدريب خبراء أكفاء في ميدان السكان. و ينعكس هذا التركيز في البرنامج السكاني للجنة الاقتصادية لغربي آسيا باعتبارها مركز لتلقي وتبادل المعلومات ومن خلال برنامج منشوراتها المكثف. وأخيرا، فان عنصر القوى العاملة في البرنامج السكاني للجنة الاقتصادية لغربي آسيا مستمد بصورة مباشرة من الاستراتيجية الانمائية الدولية، ولكنه يأخذ بالاعتبار أيضا نتائج مؤتمر القمة العربي (١٩٨٠)، بالاضافة الى مختلف القرارات الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. و تركز هذه الوثائق على أهمية القوى العاملة والموارد البشرية في التنمية العربية، وهي تنظر الى العنصر البشرى على انه بالفعل أهم العوامل في عملية التنمية العربية . ومن الاولويات القصوى في قطاع الموارد البشرية تلك التي تهدف الى الاستخدام السليم للقوى البشرية المتوفرة، ووقف تدفق القوى العاملة العربية ذات الكفاءة العالية الى خارج المنطقة وتنمية الموارد الكامنة للقوى البشرية داخل المنطقة، بما في ذلك تحسين مشاركة المرأة و الفئات الاقل حظا و غيرها من الفئات في عملية التنمية . و تركز الخطة المتوسطة الاجل للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في هذا الميدان على الابحاث والعمليات المركزة في هذه المجالات ذات الاولوية.

باء - وصف البرامج الفرعية

البرنامج الرئيسي : السكان

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : جمع البيانات الديموغرافية وتحليلها

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة ٣٥/٣٦ (المرفق ،الفقرات ٢ و ٤٣ و٤٦ و٥٠ و ١٧٣) ؛ خطة العمل العالمية للسكان (الفقرات ٧٢ الى ٧٧) .

(ب) الاهداف

اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

أ - تعزيز اعتماد الدول الاعضاء في الاكوا على الذات في مجال جمع وتحليل البيانات الديموغرافية والبيانات الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بها ؛

ب - سد الثغرات الموجودة في البيانات السكانية عن طريق التقديرات والاسقاطات التي تستخدم فيها تقنيات ديموغرافية سليمة .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

أ - انتاج ونشر بيانات موثوق بها بشأن عدد كبير من المتغيرات الديموغرافية والمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة ،لتسهيل عملية التخطيط الانمائي ورسم السياسة العامة ؛ وتحديث هذه المعلومات بصورة دورية ؛

ب - القيام بدراسات ديموغرافية متعمقة تصف الظروف السكانية في المنطقة ، وعلى الاخص المشاكل المتصلة بها ؛

ج - الوصول بالمعلومات عن السكان والقوى العاملة في بلدان الاكوا الى مستوى المعلومات المتاحة في معظم المناطق الاخرى .

(ج) المشكلة المطروقـــة

من العقبات التي تعوق مخططي التنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا أن البيانات اللازمة عن السكان والقوى العاملة والبيانات المتصلة بها ليست دائما من نوعية مأمونة أو أنها غير متوفرة بالشكل الذى يتناسب مع استخدامها في الخطط والبرامج الانمائية. وعلى الرغم من أن اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد انتجت في الفترة الاخيرة كمية متزايدة من هذه المعلومات بشكل تصلح معه للاستخدام فانه لم يتم سد جميع الثغرات أو لم يتم ضمان تحديث مستمر لها.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع في نهاية عام ١٩٨٣

بنهاية عام ١٩٨٣، ستكون المجموعة الرابعة من كشوفات بيانات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا قد جرى اعدادها واصدارها، وهي تتضمن معلومات منقّحة وتقديرات مأمونة عن التغير السكاني، والهجرة، وحجم وتوزيع القوى العاملة، والوضع التعليمي ومستوى التحصيل العلمي. وبذلك تكتمل المرحلة الاولى من أعمال توفير المعلومات الاساسية اللازمة لصياغة الخطط والبرامج القطرية. وسيكون قد تم الانتهاء من الاستعراض الاول للحالة السكانية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وهو يشمل اصدار مجموعة كتيبات عن الملامح القطرية للسكان والقوى العاملة والتعليم وتحليلا مقارنا على مستوى المنطقة.

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

خلال هذه الفترة ستنشر الاكوا عدة كشوفات بيانات ومجموعات احصائية تتضمن معلومات سكانية اضافية يكون قد تم الحصول عليها عن طريق جمع وتنقيح البيانات المتاحة وعن طريق التقديرات والاسقاطات. وكما تم الاتفاق عليه في اجتماعات فريق العمل المشترك بين الوكالات والمعني بالتقديرات والاسقاطات فان الاكوا ستقوم باصدار بيانات اساسية سيجرى استخدامها من قبل مقر الامم المتحـــدة ومختلف الوكالات في وضع اسقاطات السكان والقوى العاملة والتعليم.

وسيتم كذلك تحديث مستمر لبيانات السكان والقوى العاملة كما سيتم وضـــع سلاسل زمنيـــة.

وأخيرا ستجرى الامانة التنفيذية بحوثا تصف وتحلل بتعمق حالة السكان والقوى العاملة في كل قطر من اقطار المنطقة، بغرض توفير منطلقات مناسبة لخطط التنمية الوطنية ولبرامج تنمية الموارد البشرية.

البرنامج الرئيسي : السكان

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : السكان والسياسة الانمائية

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة ١٨٣٨ (د - ١٧) ،الفقرة ٤ ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٣٤٧ (د - ٤٥) ، الفقرة ٤ (أ) ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٧٢ (د - ٥٢) الفرع الف الفقرة ١ (أ) ؛ وقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د إ - ٧) ، الفرع ٦ ، الفقرتان ١ و ٢ و خطة العمل العالمية للسكان ؛ الفقرات ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و مشاورات ما بعد المؤتمر العالمي للسكان في منطقة الاكوا ، الفقرة ٢٤ (١/٢) .

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تقييم الروابط المشتركة ما بين مختلف جوانب التنمية والاتجاهات السكانية الجارية و المستقبلية في المنطقة .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

نشر نتائج الابحاث المتعلقة بمحدّدات ونتائج الاتجاهات السكانية ؛ وتقديم المشورة الى الحكومات ومؤسسات التدريب بشأن الروابط المشتركة ما بين الجوانب الديموغرافية و الاقتصادية والاجتماعية للتنمية ، ومساعدة الحكومات في صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات السكانية وفي ادماج العامل السكاني في الخطط والبرامج الانمائية .

(ج) المشاكل المطروقة

لا تزال الخبرة المحلية في تقييم الروابط المشتركة بين الاتجاهات السكانية والجوانب الانمائية محدودة في معظم بلدان المنطقة . ومع ان التدابير الهادفة الى تسهيل استخدام الاحصاءات الديموغرافية في التخطيط الانمائي قد اتخذت في بعض البلدان فان اية سياسة انمائية شاملة لا يمكن تنفيذها على نحو فعّال دون مراعاة حقة للعامل السكاني .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

١' الوضع في نهاية عام ١٩٨٣

سيكون المجلد المعنون السكان والتنمية في الوطن العربي قد صدر ووزع في جميع بلدان المنطقة في نهاية عام ١٩٨٣، وسيكون قد صدر عدد من المقالات البحثية حول هذا الموضوع في النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا. وقد عقد مؤتمر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا المعني بالهجرة الدولية في العالم العربي، وسيصدر مجلد يحوي ورقات مختارة من وقائعه. وسيكون العمل جاريا في اعداد دراسات عديدة عن العوامل الاجتماعية - الاقتصادية للوفيات والسياسات السكانية بين البلدان الاعضاء، وسيكون بعضها قد تم. وسيعقد في هذه الفترة مؤتمر حول الهيمنة الحضرية واسبابها ونتائجها.

٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

ستركز الاعمال في هذه الفترة على مجالين رئيسيين أولهما العلاقة المتبادلة بين التنمية والبيئة والعوامل السكانية وثانيهما محددات الخصوبة والوفيات والهجرة ونتائجها. ومن المزمع القيام بسلسلة من الدراسات التي تتناول اثر النمو السكاني على توفير السكن والتعليم والعناية الطبية والخدمات الحكومية، مع التركيز على ما للسياسات الديموغرافية البديلة من آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية ومن آثار على صعيد توفير الخدمات.

البرنامج الرئيسي : السكان

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٣ : الثقافة السكانية والاعلام السكاني (المنشورات وتبادل المعلومات)

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة ٣٥/٣٦ (المرفق ، الفقرتان ٤٥ و ٤٧) ؛ وخطة العمل العالمية للسكان (الفقرات ٨١ - ٩٣ و ١٠٣) .

(ب) الاهداف

أهداف الامانة التنفيذية

أ - نشر نتائج الابحاث السكانية ؛
ب - مساعدة الباحثين المهتمين بالمشاكل السكانية العربية ؛
ج - التشجيع على تدريب الباحثين المحتملين من ابناء المنطقة في مجال السكان .

(ج) المشكلة المطروقة

العقبة الرئيسية التي تواجه الباحثين في شؤون السكان في الشرق الاوسط هي أن قسما كبيرا من الابحاث السكانية غير منشور ولا يمكن الحصول عليه بسهولة وليس موزعا بشكل مناسب. وليس لدى الطلاب والدارسين وعي كاف بمرافق البحث والتدريب وبفرص الحصول على المنح .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

' ١ ' الوضع في نهاية عام ١٩٨٣

في نهاية عام ١٩٨٣ ستكون قد صدرت المنشورات التالية : مصادر التدريب في العقل الديموغرافي ، ومصادر منع الابحاث والدراسة في العقل الديموغرافي ، ونشرة محدّثة من مصادر الابحاث حول السكان والتنمية في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ونشرة محدّثة من بيبلوغرافيا الدراسات السكانية في العالم العربي ، ومرجع المصطلحات السكانية باللغة العربية ، والعدد ٢٥ من النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وكذلك في نهاية عام ١٩٨٣ سيكون قد جرى تنظيم مواد مركز المراجع باستخدام طرق التبويب والتصنيف المستخدمة في المشاريع المماثلة في العالم أجمع .

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سيتم تحديث المنشورات الوارد ذكرها تحت الفقرة '١' أعلاه، وذلك بمواصلة اصدار النشرة السكانية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا مرتين في السنة باللغتين العربية والانكليزية. وتنشر اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نتائج الابحاث التي ستتداولها الاجتماعات والندوات التي ترعاها الاكوا والتي تتعلق بمواضيع تحظى بأولوية عالية.

وستقدم المساعدة الى الباحثين من ابناء المنطقة في الحصول على منح بحثية والى الطلاب في العثور على البرامج التدريبية والزمالات الدراسية.

وسيستمر نشر المعلومات ونتائج الابحاث وتوزيعها على المسؤولين الحكوميين ووسائل الاعلام والباحثين ومؤسسات التدريب. وسيتم توسيع المكتبة السكانية المتخصصة ومركز المراجع السكانية اللذين يقومان بدور حلقة وصل رئيسية بشأن المعلومات حول البرامج القطرية ومواد الابحاث.

البرنامج الرئيسي : السكان

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٤ : تعزيز الاستخدام وتنمية القوى العاملة

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة ٣٥/٣٦ (المرفق، الفقرات ٤٢ - ٤٤، ٤٧، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٨).

قرارا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا رقم ٥٥ (د - ٥) ورقم ٥٩ (د - ٥).

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تحديد التدابير وتعزيز السياسات المؤدية الى الانتفاع الكامل بالموارد البشرية وتحقيق توازن أفضل في هذا المجال وفقا للاحتياجات الانمائية للمنطقة.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

ان اهداف الامانة التنفيذية، في مجال العمالة والقوى العاملة، تتمثل في زيادة معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص الاستخدام المنتج، وتحسين تنمية القوى العاملة، وتعزيز التعاون الاقليمي على صعيد تنمية القوى العاملة المتاحة والانتفاع بها.

(ج) المشكلة المطروقة

لا يشارك في النشاط الاقتصادي في بلدان غربي آسيا سوى جزء قليل من سكانها، وحتى هؤلاء توجد بينهم بطالة مقنعة. وفضلا عن ذلك فان الاختلالات الهيكلية بين التدفقات من خريجي النظام التعليمي وبين احتياجات جهات الاستخدام من المهن المختلفة قد أدت الى مواطن نقص حادة في الموظفين التقنيين والاداريين من المستويين العالي والمتوسط والى نضوب في المهارات اليدوية وفائض في الوقت نفسه من الموظفين الكتابيين والمكتبيين ممن هم دون مستوى الكفاءة المطلوب. ويزداد الاختلال الاقليمي العام حدة بمقدرة بعض البلدان في المنطقة على اجتذاب الاعداد القليلة نسبيا من الكفاءات والمهارات بفرض أجور عالية لها. ويشكل الوضع الحالي للقوى العاملة العائق الرئيسي امام تنفيذ الخطط والبرامج الانمائية لبلدان الاكوا.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع في نهاية عام ١٩٨٣

في مجالات تنمية القوى البشرية وزيادة فرص العمل واستخدام القوى العاملة لن تكون قد بذلت في هذه الاونة الا محاولات متفرقة ومجزأة لا يمكن ان تؤثر ايجابيا على المسار التقليدى البعيد العهد المتبع في هذه المجالات في المنطقة.

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

ستجرى مسوحات ودراسات من أجل: (أ) تحديد اسباب انخفاض معدلات المشاركة في النشاطات الاقتصادية وتحديد التدابير اللازم اتخاذها لتحسين هذا الوضع؛ (ب) تقييم العرض والطلب من القوى العاملة على الصعيدين القطرى والاقليمي.

وستقترح استراتيجيات قطرية واقليمية لاصلاح نظم التعليم والتدريب المهني وذلك بالتعاون مع المؤسسات القطرية والاقليمية والدولية.

وسيجرى تحديد طرق ووسائل تحسين الاتصال بين جهات استخدام القوى العاملة ومراكز تدريبها وستدرس كذلك امكانية اقامة اطار تنظيمي مناسب لمكاتب الاستخدام القطرية والاقليمية.

جيم - التنظيـــم

١ - الاستعراض المشترك بين الحكومـات

تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،التي تجتمع مرة كل سنة ،باستعراض أعمال الامانة التنفيذية في اطار هذا البرنامج وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطـة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود فـي بغداد من ٩ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢ ،وحددت الاولويات النسبة ضمن البرامج الفرعية ،واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد ٨ - ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة .

٢ - الامانة التنفيذيـــة

الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة السكان التي تضم ست عشرة وظيفة معتمدة من الفئة الفنية في أول كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

٣ - أوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا توجـــــد .

دال - التنسيـــــق

١ - التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

تدعو الحاجة على الاخص الى التنسيق الحكومي المشترك في مجال الهجرة داخل المنطقة. وهناك حاجة بالذات الى وضع اتفاقية اقليمية لترشيد الحركات السكانية والتنسيق بين مختلـــف القوانين والانظمة الوطنية في هذا الميدان.

٢ - التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذيـــة

يجرى تنسيق التحليل الديموغرافي من قبل فريق العمل المعني بالتقديرات والاسقاطات، الذى هو فريق مشترك بين الوكالات متفرع عن لجنة التنسيق الادارية. ويجرى تنسيق النشاطات السكانية أيضا من قبل اللجنة الاستشارية المشتركة بين الوكالات، التي تدعى الى الانعقاد دوريا من قبل صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية.

٣ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

يجرى التنسيق على المستوى الاقليمي من خلال الاجتماعات الدورية مع المكاتب الاقليميـــة لوكالات الامم المتحدة ولا سيما منظمة العمل الدوليـــة.

٤ - الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها في نشاطات هامة اثناء فترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

يتوقع القيام بنشاطات مشتركة مع مختلف شعب اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وخاصة مع شعبة التنمية الاجتماعية، ووحدة الاحصاء، وشعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا (في مجال نقل التكنولوجيا)، وسيجرى ايضا تنسيق النشاطات مع منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالابحاث والعمليات المشتركة في مجال القوى العاملة.

التنمية الصناعيـــــــة

البرنامج الرئيسي : التنمية الصناعيـــة

الوحدة التنظيمية: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف ـ الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطـــاع

تشير الفقرة ٦ من الاستراتيجية الى أن "الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقـــد الامم المتحدة الانمائي الثالث جزء لا يتجزأ من جهود المجتمع الدولي المتواصلة للتعجيل بتنمية البلدان النامية واقامة نظام اقتصادي دولي جديد". وبالتالي تؤكد الاستراتيجيـــة من جديد الحاجة الى تحقيق غايات واهداف اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعـاون في الميدان الصناعي (الفقرات ٢ و ٥ و ٦٧ و ٧٢-٨٠ و ١٣٦). وفي حيـــن ان الاستراتيجية تحدد اهدافا ليما، فهي تؤكد، فيما تؤكد، على مسائل تتعلق (أ) بمواصلة اعادة توزيع القدرات الصناعية، (ب) تعزيز الصناعات وصياغة خطط تصنيعية طويلة الاجـــل، (ج) تخطيط استغلال الموارد الطبيعية وزيادة تصنيعها، (د) تخطيط تنمية صناعيـــة متوازنة، (هـ) زيادة امكانية وصول منتجات الصناعة التحويلية للبلدان النامية الى الاســواق العالمية، (و) التشاور بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، (ز) توسيع المـوارد المالية وزيادة تدفقها، (ح) اتباع سياسات محلية نشيطة لتشجيع الادخار والاستثمـــار، (ط) تدعيم وتوسيع استخدام التكنولوجيا المناسبة والسياسات الفعالة لزيادة الاستثمـارات من اجل تنمية الموارد البشـــرية.

وتشمل الروابط بين القطاع الصناعي والقطاعات الاخرى كما هي محددة فـــي الاستراتيجية، الصناعات التي تعتمد على الزراعة (منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة)، وبنوك المعلومات للتكنولوجيا الصناعية (العلم والتكنولوجيا)، وتدابير لزيادة اشراك المرأة في عملية التنمية (التنمية الاجتماعية) والتجارة في المنتجات المصنعة (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية)، والقيام بمجهودات خاصة لصالح اقل البلدان نموا (كل القطـــاعات)، فضلا عن القضايا البيئية المتعلقة بعملية التصنيـــع.

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

فيما يلي الملامح الرئيسية لمساهمة برنامج التنمية الصناعية في تطبيق الاستراتيجية :

'١' مراقبة واستعراض وتقييم التنمية الصناعية وامكانيات التخطيط الصناعي وتطبيقه في المنطقة بقصد (أ) تحديد مواطن الضعف والتوصية بالتدابير المناسبة لتداركها ، (ب) تعزيز التنمية واعتماد تقنيات مناسبة في مجالي التخطيط والتنفيذ ، و(ج) المساعدة على وضع مقترحات عملية في مجال تنسيق جهود التصنيع والاستراتيجيات السياسية والخطط على الصعيد الاقليمي .

'٢' تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية التي تواجهها فروع صناعية مختارة في بلدان المنطقة، وتقييم امكانياتها واحتياجاتها من اجل زيادة تطويرها ، وتحديد المشاريع الصناعية التي يمكن تنفيذها من خلال التعاون الاقليمي ، وذلك بقصد تشجيع اتباع نهج اقليمي ازاء الاستثمار والانتاج الصناعي .

'٣' المساعدة على النهوض بتنمية القوى العاملة الصناعية وزيادة اشتراك المرأة في القوى العاملة في الصناعة، مع تركيز خاص على تدريب المستويات الاعلى من موظفي القطاعات الفنية والادارية، وتعزيز قدرات التدريب المحلية داخل المنطقة ذاتها ، والمساعدة على نقل وتكييف وتطوير التكنولوجيا الصناعية المحلية فضلا عن تنمية عمليات البحث والتطوير ، وتطوير المعايير والمواصفات.

'٤' تشجيع التجارة المشتركة بين الاقاليم في المنتجات المصنعة، والتبادل التجاري مع البلدان النامية، وتعبئة الموارد المالية المتاحة لاعادة تشكيل القطاعات الصناعية وتدعيمها .

'٥' المساعدة في تنفيذ برنامج العمل الجديد لصالح اقل البلدان نموا في الثمانينات.

البرنامج الرئيسي : التنمية الصناعيـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

ألف - التوجه العام للبرنامـــج

(أ) الاشارة الى اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغييرات فـــي التوجهات الرئيسية (ان وجدت)

تم وضع برنامج التنمية الصناعية بقصد المساعدة على تنفيذ اعلان وخطة عمل ليما التي اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٣٣٦٢ (د-إ-٧) . وتؤكد الفقرة ٢٩ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث على عزم المجتمع الدولي على تحقيـــق اهداف اعلان وخطة عمل ليمـــا .

(ب) مجموعة الاهداف المستقاة من السند التشريعي (أى البرامج الفرعية)

اهداف مختلف البرامج الفرعية هـــي :

القيام بأبحاث للمساعدة "على زيادة حصة المنطقة في الانتاج الصناعي العالمي" كما جاء في اعلان وخطة عمل ليما ، و "على احداث تغيير في هيكل الانتاج العالمي" ؛ "تحديد اهداف واولويات هذه البرامج فيما يتعلق بالتنمية الصناعية" (المصدر نفسه ، الفقرة ٧٢) ، و "وضع خطط وبرامج صناعية طويلة الاجل" (المصدر نفسه) ؛ تعزيز وتوسيع القدرات الصناعية ؛ تنظيم تسهيلات التمويل الصناعي والمرافق المالية ؛ "المساعدة على صياغة سياسات محلية قوية مكملة لسياسات التصنيع" من اجل "زيادة الاستثمار المحلي مع مراعاة دور القطاع العام في هذه العملية" ؛ تشجيع الادخار المحلي والاستثمار "الاجنبي" المباشر العائد بالنفع على كل الاطراف والمصادر الاخرى لرأس المال الخاص" ؛ النهوض بصادرات البلدان الاعضاء من السلع المصنعة وشـــبه المصنعة ؛ زيادة حصة البلدان الاعضاء في التجارة العالمية (الفقرة ٦٣) ؛ النهـــوض بتجارة المنطقة مع البلدان النامية وتوسيعها ؛ تعزيز المجهودات الرامية الى "معالجـــة الموارد الطبيعية بصفة أكمل" ؛ (انظر الاستراتيجية ، الفقرة ٧٤) ؛ النهوض بتنمية "قطـــاع صناعي متوازن يشمل الصناعات الثقيلة والخفيفة ، والصناعات الاساسية والانتاج على نطـــاق واسع ومتوسط وصغير ؛ وانشاء مجمعات زراعية-صناعية" ؛ جعل نظام المشاورات الذى اقيـــم في منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) كنشاط دائم اكثر فعالية ؛ توسيع استخدام التكنولوجيا المناسبة والسياسات الفعالة لزيادة الاستثمارات في تنمية الموارد البشريـــة (قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ؛ A/35/464 ، الفقرات ٧٢-٨٠) .

(ج) الاولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

الاولوية الاولى : البرنامج الفرعي ٣- تنمية فروع صناعية مختارة

الاولوية الثانية : البرنامج الفرعي ١- التخطيط الوطني والتنسيق الاقليمي للقطاع الصناعي

الاولوية الثالثة : البرنامج الفرعي ٢- التجارة في المنتجات المصنعة وتمويل التنمية الصناعية.

باء - وصف البرامج الفرعيـــة

البرنامج الرئيسي : التنمية الصناعيـة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : التخطيط الوطني والتنسيق الاقليمي للقطاع الصناعي

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧)، الجزء الرابع وتقرير مؤتمر التنميـــة الصناعية الخامس للدول العربية (ID/CONF.4/CRP.5).

(ب) الاهـــداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومـــات

التوفيق بين السياسات الاقتصادية الصناعية وتنسيقها، والاستفادة مـــن التكامل الصناعي، مع الاخذ بعين الاعتبار وفورات الحجم والتخصـــص، وذلك عن طريق انشاء الاجهزة الاستشارية وتعزيزها على المستويـــات الاقليمية وشبه الاقليمية والمشتركة بين الاقاليـــم؛

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذيـــة

مراقبة واستعراض وتقييم التنمية الصناعية وامكاناتها، والتخطيط الصناعـــي وتطبيقه في المنطقة، وذلك بقصد (أ) تحديد اوجه النقص، والتوصيـــة بالتدابير المناسبة لتداركها، (ب) تعزيز التنمية، (ج) تكييف طـــرق وتقنيات مناسبة للتخطيط والتنفيذ و(د) المساعدة على ايجاد مقترحـــات عملية من اجل تنسيق مجهودات وسياسات واستراتيجيات وخطط التصنيـــع الاقليميـــة.

(ج) المشاكل المطروقـــة

نظرا لطبيعة الموارد النفطية وقابليتها للنضوب على المدى البعيد، فلا بد من احداث تغيير سريع في الهيكل الاقتصادي لمعظم بلدان المنطقة لتوسيع قاعدتهـــا الاقتصادية. ونظرا لكون الموارد الاخرى بخلاف النفط محدودة او لا تكاد تذكر، فسيكون العبء الملقى على كاهل قطاع الصناعات التحويلية في عملية التنمية ثقيلا جدا. وتتمثـــل الصورة الراهنة لقطاع التصنيع في كونه مشكلا من مجموعة واسعة متنوعة من المشاريع غير المترابطة والموجهة اساسا الى انتاج السلع الاستهلاكية، وبدرجة اقل الى السلع الوسيطة دون اى ترابط بينها، او مع وجود قدر قليل من التكامل على صعيد المنتجات المطروحة للتسويـــق داخل المنطقـــة.

من هنا فلم ترسم بلدان المنطقة بعد خطوطا واضحة لاستراتيجية صناعية متكاملة تقوم على اساس استراتيجية شاملة للتنمية في المنطقة، فما برح النهج المتبع في معالجة التصنيع نهجا جزئيا لا ينطوى الا على قدر ضئيل من التنسيق بين خطط استثمار البلدان المختلفة، بل قد ينعدم هذا التنسيق من الاساس. كذلك، تشكل صناعات القطاع العام في عدد من البلدان جزءا كبيرا من القطاع الصناعي. وقد كشفت الزيادة السريعة في الاستثمار العام عن مدى الضعف في البنية التنظيمية والادارية للمشاريع الصناعية العامة. وهنا تكمن اهمية التنسيق بين قرارات الاستثمار على الصعيد الاقليمي، وذلك في ضوء النصيب المتنامي الذى بحوزة القطاع العام في اقتصادات المنطقة.

وعليه بات من الضرورة بمكان دعم جهاز التخطيط وتعزيز فعالية مشاريع القطاع العام، في سبيل تلبية متطلبات التنمية الصناعية في بلدان المنطقة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

عند نهاية عام ١٩٨٣، يكون قد تم اصدار العددين ١ و ٢ من المنشورات الفنية السنوية التي تشملها سلسلة "مسح واقع وامكانات التنمية الصناعية في منطقة الاكوا" ويكون قد تم تقديم تقرير عن التنمية الصناعية والتخطيط الى اجتماع حكومي مشترك لاستعراضه وتقديم توصيات بشأنه، ومن شأن هذا ان يعزز امكانية التوصل الى تقنيات مناسبة للتخطيط والتنفيذ في هذا المجال.

كذلك سيقدم الى اللجنة تقرير عن تنسيق الخطط والبرامج الصناعية، وعن صياغة استراتيجية طويلة الاجل للتنمية الصناعية بالمنطقة. ومن شأن التقرير ان يسهل تبادل الخبرة في مجال التخطيط، ويؤكد الحاجة الى استراتيجية طويلة الاجل، على الاقل في مجالات مختارة من القطاع الصناعي.

'٢' الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

في ضوء الطبيعة المتصلة للنشاطات التي يشملها هذا البرنامج الفرعي، فلسوف يتواصل التحليل الدورى لعملية التنمية الصناعية في منطقة الاكوا، بما في ذلك مراقبة التغيرات الهيكلية الحاصلة، استجابة لاهداف اعلان وخطة عمل ليما، واهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث.

من ناحية اخرى، فان التعاون في جمع وتحليل البيانات عن اتجاهات التصنيع، فضلا عن الفحص المتعمق لسياسات التنمية الصناعية وما يتعلق بها من تدابير واستراتيجيات، على صعيد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومنظمة التنمية الصناعية العربية، ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، كل ذلك من شأنه ان يفضي، بحلول عام ١٩٨٥ الى رسم صورة متكاملة لهيكل القطاع الصناعي بالمنطقة ضمن اطار العالم العربي، بحيث تبنى على اساسها مصفوفة صناعية اقليمية مشتركة.

وفيما تتواصل عمليات تقييم جهود التخطيط الصناعي والسياسات الانمائية، وتحديد وتحليل المشاكل الحساسة المتعلقة بصياغة وتنفيذ الخطط، وبتقنيات التخطيط، فلسوف يولى الاهتمام بصياغة وتعزيز تقنيات التخطيط بحيث تتلاءم والسمات الخاصة بالبلدان الاعضاء، ولسوف تجتمع لجنة دائمة معنية بالتنمية والتخطيط في المجال الصناعي، على نحو دوري، لتشكل ساعة لتبادل الخبرات حول الاداء الفعلي للقطاع الصناعي وحول تقنيات تخطيطه وتنفيذه.

كذلك فلسوف تتواصل الجهود الرامية للاخذ بتدابير التنسيق في تخطيط التنمية الصناعية والمواءمة بين السياسات الصناعية بالمنطقة، ضمن اطار استراتيجية اقليمية للتنمية الصناعية. وسوف يتطلب توجيه مسار الاستراتيجية الطويلة الاجل في مجال التنمية الصناعية بالمنطقة مداومة عمليات المتابعة بحيث يتاح لايقاع التغيير ان يكون مسموعا وملموسا على صعيد المنطقة.

من ناحية اخرى ستبذل جهود لعلاج المشاكل الخاصة لاقل بلدان المنطقة نموا وذلك فيما يتعلق بالمجال الصناعي تخطيطا وتنفيذا.

البرنامج الرئيسي : التنمية الصناعية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : التجارة في المنتجات الصناعية وتمويل التنمية الصناعية

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د-٧)، الفرع رابعا، الفقرة ١، تقرير وتوصيات مؤتمر التنمية الصناعية الخامس للدول العربية، (ID/CONF.4/CRP.5).

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

النهوض بالتبادل التجاري المباشر بين البلدان النامية من اجل تحقيق زيادة فعلية في حصة البلدان النامية في التجارة العالمية في السلع المصنعة، وازالة كل الآثار العكسية الناتجة عن التبادل التجاري الثلاثي" ووضع الهياكل المناسبة لهذا الغرض.

تشجيع التدفقات المالية لاغراض التنمية الصناعية من البلدان المنتجة للنفط الى البلدان غير النفطية، وتنمية وتدعيم المؤسسات المالية العامة وغيرها من المؤسسات، تعزيزا وتنشيطا للتنمية الصناعية في البلدان الاعضاء.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

مساعدة الحكومات على تشجيع التجارة داخل المنطقة في المنتجات المصنعة، وكذلك التجارة مع البلدان النامية، فضلا عن الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة بغية اعادة تشكيل التنمية الصناعية وتدعيمها.

(ج) المشاكل المطروقة

تزيد الاحتياجات المخططة للتمويل الصناعي الطويل الاجل، كما ترسمها خطط مختلف البلدان، زيادة كبيرة عن الاستثمارات التي تمت في الماضي القريب. وباستثناء البلدان المنتجة للنفط حيث تمول الاستثمارات كليا او جزئيا من ميزانية الدولة، ولا توجد فيها قيود ذات طابع مالي، فان على البلدان الاخرى ان تبذل مجهودات خاصة لجمع موارد اضافية بما في ذلك الموارد الاقليمية والدولية وتوجيهها نحو الاستثمار الصناعي. ويبقى التمويل الذاتي المصدر السائد للاموال الموجهة للاستثمارات الصناعية، في حين ان الحصة النسبية للمؤسسات في التمويل الصناعي بقيت محدودة جدا.

وقد ظلت المنتجات المصنوعة في المنطقة تواجه عقبات في تسويقها داخل المنطقة وخارجها وهو ما يشكل قيودا خطيرة تعوق سرعة النمو الصناعي . ويحول العجز عن اختراق الاسواق التي تسيطر عليها الاحتكارات العالمية دون قيام عدد من الصناعات حتى تلك التي تتمتع المنطقة فيها بميزة نسبية من ناحية توفر المواد الاولية.

من هنا ، فقد اصبحت الحاجة ماسة الى استراتيجية تهدف الى توسيع سوق المنطقة من الداخل ، فضلا عن فتح اسواق خارجية. وهذا يتطلب اتخاذ تدابير عدة، من بينها اجراء بحوث متعمقة، ووضع تشريعات جديدة، ومراجعة الاتفاقات القائمة بالفعل في هذا الخصوص مع مواكبة تشريعات جديدة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

عند نهاية عام ١٩٨٣ سوف يتم اعداد ملفات التجارة في المنتجات المصنوعة في كل بلد ، والبدء في اجراء تحليلات لاداء وامكانات التجارة داخل المنطقة وخارجها ، كما يستكمل وضع معلومات وبيانات عن تمويل التنمية الصناعية بما في ذلك التدفقات المالية داخل المنطقة.

'٢' الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

سوف يستكمل بحلول عام ١٩٨٥ تحليل اولي لتدفق التبادل التجارى فيما بين البلدان الاعضاء في الخامات الصناعية والمنتجات شبه المصنعة. ومع عام ١٩٨٦ يستكمل وضع مصفوفات تشير الى التجارة واتجاهاتها داخل المنطقة وخارجها بالنسبة للسلع الصناعية الاستراتيجية.

كذلك سيتم بحلول عام ١٩٨٨ استعراض اتفاقات التجارة التي صادقت عليها البلدان الاعضاء والمتعلقة بالمنتجات المصنعة. وعلى اساس هذا الاستعراض سيجرى في ١٩٨٩ تحديد للمجالات التي تدعو الحاجة فيها الى اعادة النظر في الاتفاقات القائمة، على ضوء ما يتحقق من تنسيق بين استراتيجيات التصنيع. كما سيصار الى اجراء دراسات طيلة فترة الخطة ترمي الى اقامة هياكل مؤسسية مالية تلبي بصفة خاصة متطلبات التنمية الصناعية بالمنطقة.

البرنامج الرئيسي : التنمية الصناعية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٣ : تنمية فروع صناعية مختارة وتحديد مشاريع صناعية اقليمية

(أ) السند التشريعي

قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ا-٧)، الفرع رابعا، الفقرة ١، وتقرير مؤتمر التنمية الصناعية الخامس للدول العربية (ID/CONF.4/CRP.5).

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

انشاء مرافق انتاج تشمل فروعا صناعية مختارة وتهدف الى تلبية احتياجات كل من الاسواق الداخلية والخارجية. وتتضمن الاهداف، بصفة خاصة، انشاء الصناعات الاساسية مثل الصناعات الميتالوجية والبتروكيمائية وانشاء الصناعات التكاملية مثل الصناعات الهندسية الميكانيكية والكهربائية والكيمائية، وذلك لتوفير الروابط الضرورية بين مختلف القطاعات الصناعية في الاقتصاد. وتشمل الصناعات الاخرى ذات الاولوية الصناعات الزراعية وصناعات التشييد. اقامة الجهاز المؤسسي اللازم لاتاحة سبل التشاور والتنسيق بغية ان يتهيأ للبلدان الاعضاء شروط افضل في مجال اختيار التكنولوجيا والتراخيص والسلع الرأسمالية، والمواد الخام، والسلع الوسيطة، الخ.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

مساعدة الحكومات الاعضاء في تحديد مرافق الانتاج والتدريب والبحث في المجال الصناعي التي تتيح بطبيعتها امكانات التعاون الاقليمي، مع المساعدة على تحديد المشاكل التكنو-اقتصادية التي تواجهها فروع صناعية مختارة، والتماس الحلول لهذه المشاكل.

(ج) المشاكل المطروقة

تتطلب تنمية الفروع الصناعية الموجودة والجديدة في بلدان المنطقة القيام بعمليات الترشيد والتحديث والتكييف التقني، كما تحتاج الى تأسيس او توسيع البنية الاساسية الداعمة اللازمة. ان غياب هذه العمليات، فضلا عن عدم توافر الموافين المؤهلين على المستويات كافة، انما يعوق هذه التنمية. ويصدق هذا بخاصة على انشاء الصناعات الاساسية (كصناعات البتروكيماويات والمعادن الاساسية) وعلى تنمية الصناعات التكميلية

(كالصناعات الهندسية، والزراعة وصناعة التشييد). كذلك فان القيود التي تعادف الاسواق الوطنية، فضلا عن غياب البنى الاساسية الكافية في كثير من بلدان المنطقة، لتدعو الى توثيق عرى التعاون الاقليمي في هذا المضمـــار.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

سيكون قد تم استكمال مسوح متعلقة بالسلع الاستهلاكية وبصناعات الحديد والصلب والالومينيوم بما يعمل على تحديد مشكلات هذه الصناعات وامكاناتها.

كما يتم اعداد تقرير عن الصناعات البتروكيماوية مزودا باسقاطات حول مستقبل العرض والطلب، ليقدم الى اجتماع حكومي مشترك لاستعراضه وتقديم توصيات بشأنه. ومن المتوقع ان يساعد هذا التقرير على تحديد المشاريع الصناعية اللازمة للتعاون الاقليمي في هذا الصدد.

كما سيصار الى تحديد عدد من المشاريع المعينة التي تتيح ، بحكـــم طبيعتها، سبل التعاون الاقليمي، وتستكمل دراسات ما قبل الجـــدوى بشأن صناعات سلع رأسمالية مختارة، وتتلوها جهود لتعزيز الاستثمار بمـا يتيح الانطلاق الى تنفيذ مجموعة مختارة من المشاريع المحددة. ونتيجـة لهذه الجهود سيجرى تنفيذ عدد من المشاريع الاقليمية المحددة والمشاريع الصناعية في مجال السلع الانتاجيـــة.

'٢' الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

ستركز الجهود المبذولة في تلك الفترة على رفع مستوى التكامل في الصناعات الهندسية وخصوصا فيما يتعلق بمجموعة المنتجات السابق تحديدها. ويتم في الوقت نفسه تحديد مجموعات المنتجات الجديدة التي تتطلب تنميـــة قدرات التصنيع فيها تعاونا اقليميا، وذلك من خلال دراسات تكـــو- اقتصادية. وهذه الدراسات من شأنها توفير البيانات والمعلومات التكنو- اقتصادية امام صانعي القرارات في المنظمات الحكومية والمشتركة بيـــن الحكومات، واقتراح حلول لمشكلات معينة متعلقة بنقل التكنولوجيا، والتوحيد القياسي، وتنمية المهارات، والتسويق، والتمويـــل.

كذلك ستتواصل جهود رسم مجالات الاولوية على الصعيد الاقليمي فيما يتعلق بتهيئة سبل التدريب وتعزيز نشاطات التدريب او دعم الجهاز المؤسسي اللازم لتنسيق التدريب الصناعي وسوف تجرى المشاورات مع الحكومات المعنية بشأن خطة عمل لوضع نهج تناسق يعالج احتياجات تدريبية مختارة وتشغيل المتدربين في داخل المنطقة، بما في ذلك انشاء جهاز حكومي مشترك ملائم لهذا الغرض. وسوف تتكون المحصلة الناتجة كل سنتين من دراسات وتقارير تعالج جوانب مختارة من تنمية القوى والمهارات العاملة في قطاع الصناعة (على صعيد الاقسام الفنية، ومؤسسات التدريب، والمنظمات الاقليمية). كذلك سيصار الى تنظيم حلقات دراسية بالمنطقة ودورات تدريبية داخل المؤسسات حول مواضيع من قبيل صياغة المشاريع، والتنظيم والادارة الصناعية. كما سيصار الى الاضطلاع بتنظيم وتعزيز التدابير والترتيبات المؤسسية لنقل التكنولوجيا الصناعية.

ميم - التنظيم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومات

تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، التي تجتمع مرة كل سنة، باستعراض عمل الامانة التنفيذية في اطار هذا البرنامج. وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغداد من ٩ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢، وحددت الاولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية، واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد، ٨-١٢ ايار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة.

٢- الامانة التنفيذية

وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة الصناعة المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) حيث كانت توجد ٩ وظائف فنية معتمدة حتى تاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨١، على نحو ما تبين من الملاك التالي للموظفين:

المستوى	وظائف الفئة الفنية		
	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
مد - ١	١	-	١
ف - ٥	١	١	٢
ف - ٤	٢	١	٣
ف - ٣	٢	-	٢
ف - ١/٢	١	-	١
	٧	٢	٩

٣- اوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

بما ان برنامج التنمية الصناعية جديد (يعمل منذ ١٩٧٥)، فقد تم تشكيله على اساس برامج فرعية، ولكن بالنسبة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩، سيقوم القسمان التاليان بتنفيذ البرامج الفرعية الثلاثة:

'١' قسم السياسات والاستراتيجيات الصناعية

البرنامجان الفرعيان ١ و ٢؛

'٢' قسم الفروع الصناعية والتكنولوجيا

البرنامج الفرعي ٣.

دال ـ التنسيق

١ـ التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

يستوعي برنامج التنمية الصناعية تقارير وتوصيات المؤتمرات الوزارية التي تعقد كل سنتين حول التنمية الصناعية للدول العربية التي تشرف عليها المنظمة العربية للتنمية الصناعية وذلك بالتعاون عادة مع اليونيدو واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . ويشمل اتفاق رسمي تم التصديق عليه في سنة ١٩٧٦ بين المنظمة العربية للتنمية الصناعية والاكوا (شعبة الصناعة المشتركة بين الاكوا واليونيدو) ، التنسيق بين برامج العمل الخاصة بكل من الطرفين .

٢ـ التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

تم تكليف وحدة التنسيق والتخطيط بالاكوا بالتنسيق الرسمي بين شعب الاكوا .

٣ـ التنسيق الرسمي داخل منظمة الامم المتحدة

يشمل افاق رسمي عقد بين اليونيدو والاكوا اعمال شعبة الصناعة المشتركة بين الاكوا واليونيدو والتنسيق بين برامج العمل الخاصة بكل منهما . وسوف تسهم الاكوا في نشاطات اليونيدو على مستوى المجالات التالية : الدراسات القطرية والاقليمية ، الاتجاهات الصناعية ، الدراسات الهيكلية والمشاورات الاقليمية حول صناعات معينة باعتبار هذه المشاورات تحسسا لاثر المشاورات الجارية على النطاق العالمي .

٤ـ الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها في نشاطات هامة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

- شعبة الزراعة المشتركة بين الاكوا ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، في مجال تنمية الصناعات الزراعية ؛
- شعبة الاحصاء بالاكوا فيما يتعلق بوضع ملفات للتجارة الخارجية مع الاهتمام بالمنتجات المصنعة والتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية ؛
- اللجنة الاقتصادية لافريقيا : كل البرامج الفرعية ؛
- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بتجارة المنتجات المصنعة والتمويل .

المستوطنات البشرية

البرنامج الرئيسي : المستوطنات البشرية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج : المستوطنات البشرية

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

يرمي هذا البرنامج الى تحقيق اهداف المستوطنات البشرية ،على الصعيد الاقليمي ،على النحو المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية .

وتقضي اهداف المستوطنات البشرية التي حددتها الاستراتيجية الانمائية الدولية (في الفقرتين ١٥٩ و ١٦٠ من الوثيقة A/35/464)بما يلي : (أ) تحسين نوعية الحياة والبيئة بوسائل عديدة من بينها صياغة وتنفيذ السياسات التخطيطية والانمائية الملائمة والرامية الى اقامة توازن افضل على صعيد الاقاليم المختلفة بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية ،وكذلك عن طريق تعزيز التدابير الرامية الى تحسين الظروف السكنية لأقل المناطق والجماعات حظا في اطار التخطيط للمستوطنات البشرية ، (ب) أن تقوم البلدان النامية بصياغة السياسات الكفيلة بتوفير المأوى الاساسي والمرافق الاساسية . وفي سبيل ذلك ،وتحقيقا للافادة من الأثر المضاعف للاستثمار في مجال المستوطنات البشرية ،سوف تقوم البلدان المعنية بتنمية صناعات التشييد بها ، ولا سيما فيما يتعلق بالاسكان المنخفض الكلفة ،وبدعم مؤسسات التمويل المعنية ،مع تنشيط البحوث، ونشر النتائج التي يتم التوصل اليها حول كفاءة طرق التشييد ،وانخفاض الكلفة اللازمة للتصميم والتكنولوجيا في مجال المرافق الاساسية ،بالاضافة الى استخدام مواد بناء محلية فضلا عن اجراءات حماية البيئة .

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

يهدف برنامج المستوطنات البشرية الى المساهمة في الجهود المبذولة على الصعيدين القطرى والاقليمي ،من أجل زيادة الاهتمام بالعناصر المكونة للمستوطنات البشرية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من السياسات والخطط والبرامج الانمائية الشاملة . من هنا يقدم البرنامج مساهمات تقنية من شأنها تعزيز تنمية المستوطنات البشرية عن طريق تدابير مبتكرة ترمي الى تحسين المستوطنات البشرية ،والى زيادة المشاركة الفعالة لجميع الفئات السكانية في عملية التنمية ،مع تقليص الفوارق المجحفة الناجمة عن النمو الاقتصادى وعن عمليات التغيير الاخرى ،الى جانب رفع مستوى اداء الموظفين العاملين في مجال تخطيط المستوطنات البشرية ،وما يتعلق بذلك من تحليل للسياسات وتقييم للاعمال والبرامج ،فضلا عن مؤازرة الجهود الاقليمية المبذولة في مجال تنمية المستوطنات البشرية ،مع اهتمام خاص بقضايا اللاجئين والمهجرين .

البرنامج الرئيسي : المستوطنات البشرية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج : المستوطنات البشرية

الف - التوجه العام للبرنامج

(أ) الاشارة الى اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغييرات في التوجهات الرئيسية

يرد التعريف باهداف المستوطنات البشرية في الفقرتين ١٥٩ و ١٦٠ من الاستراتيجية الانمائية الدولية .

(ب) النهج والاستراتيجية الحكوميان تجاه البرنامج في مجموعة (نهج الامانة التنفيذية)

الاسهام في الجهود القطرية والاقليمية من خلال التأكيد على مكونات المستوطنات البشرية بوصفها جزءا لا يتجزأ من السياسات والخطط والبرامج الانمائية الشاملة ، ويتحقق ذلك بوجه خاص من خلال التدابير الرامية الى تعزيز المشاركة الفعالة من جانب الفئات السكانية المختلفة في عملية التنمية .

(ج) مجموعة الاهداف المستقاة من السند التشريعي (اى البرامج الفرعية)

تتفق مجموعة البرامج الفرعية المبينة أدناه مع القرار ٣/٢ الصادر عن لجنة المستوطنات البشرية في جلستها العامة الخامسة عشرة المنعقدة في ١٥ آيار/مايو ١٩٨٠ ، والمعنون " دور الاستيطان البشرى في الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة" .

(د) الأولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

حددت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل الاولويات التالية :

الاولوية الاولى : البرنامج الفرعي ١- ادماج التخطيط العمراني في التخطيط الاقتصادى والاجتماعي

الاولوية الثانية : البرنامج الفرعي ٣- مواد البناء

الاولوية الثالثة : البرنامج الفرعي ٤- مسح وتحليل وتقييم أثر وفعالية التشييد الجاهز

الاولوية الرابعة : البرنامج الفرعي ٢- ادارة المدن .

باء - وصف البرامج الفرعيـــة

البرنامج الرئيســي : المستوطنات البشريـــة

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرامج الفرعـــي ١ : ادماج التخطيط العمراني في التخطيط الاقتصادى والاجتماعي

(أ) السند التشريعي

قرار لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم ٣/٢ .

(ب) الاهـــداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومـــات

دعم الاجهزة الحكومية ، بما من شأنه ادماج التخطيط العمراني في التخطيط الاقتصادى والاجتماعي بالمنطقـــة .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

صياغة وتعزيز الاستراتيجيات الرامية الى تحقيق التكامل في ميدان التخطيط .

'٣' الاهداف المحددة الاجل للامانة التنفيذية

أ - رصد حالة التخطيط بالمنطقة (١٩٨٤ - ١٩٨٥) ، ووضع المؤشرات الملائمة لعملية الرصد هذه ، (١٩٨٥ - ١٩٨٦) ؛

ب - العمل على تحقيق التقدم نحو التكامل في ميدان التخطيط عن طـــريق اتخاذ السياسات الملائمة وتنفيذ التدابير المبتكرة في هذا الصـــدد (١٩٨٦ - ١٩٨٩) .

(ج) المشاكل المطروقـــة

دمج التخطيط العمراني في التخطيط الاجتماعي - الاقتصادى ، وهو امر ضـــرورى لوضع السياسات والتخطيط الفعال في مجال المستوطنات البشرية ، ولكنه لم يتحقق بعد على نطاق واسع في المنطقة . وادى التزايد الكبير في عدد السكان والمجموعات الحضرية الضخمة والاستخدام الواسع للتكنولوجيات الجديدة الى زيادة تأثير المستوطنات البشرية على البيئة . وهناك اهتمام اقليمي بالحفاظ على نوعية الحياة في المستوطنات البشرية ، من خلال ادخال مقاييس النوعيـــة الايكولوجية في عملية التخطيط والتنفيذ لدى تحويل اية بيئة طبيعية الى بيئة من صنع الانسان .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية ١٩٨٣

بنهاية عام ١٩٨٣ يكون قد انتهى تقييم احتياجات البحث والتدريب وتحليل اوضاع المستوطنات البشرية في كل بلد في " اللمحات القطرية عن المستوطنات البشرية" . ومن المقرر ان يجرى فحص لعملية ادماج التخطيط العمراني في التخطيط الاقتصادى والاجتماعي ، من واقع النتائج التي تتحقق ومن ردود الفعل الناجمة عنها .

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

ستشهد هذه الفترة فحص التخطيط العمراني والاجتماعي - الاقتصادى في المنطقة ووضع التوصيات ، في ضوء درجة انجاز الادماج المطلوب ، لتنفيذ الادماج وتعزيزه على اساس قطرى ، وكذلك لمعالجة الاثار البيئية الناجمة عن عملية التفاعل بين المستوطنات الحضرية .

البرنامج الرئيسي : المستوطنات البشرية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : ادارة المدن

(أ) السند التشريعي

قرار لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم ٣ / ٢ .

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

ضمان الأخذ بمفهوم ادارة المدن على صعيد المنطقة .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

تعزيز وتدعيم عملية اعداد السياسات والتشريعات والبرامج الجديدة ،طبقا للتجارب والظروف والاولويات القائمة في كل بلد ،بغية تسهيل الأخذ بمفهوم ادارة المدن .

'٣' الأهداف الفرعية المحددة الاجل للأمانة التنفيذية

أ - رصد التغيرات التي تطرأ على ادارة المدن بالمنطقة (١٩٨٤ - ١٩٨٥) ؛

ب - المساعدة على ادراج عنصر ادارة المدن ضمن خطط التنمية القطرية (١٩٨٦ - ١٩٨٧) ؛

ج - تقييم مدى التقدم المحرز بشأن تحديد العقبات التي تحول دون الأخذ بمفهوم ادارة المدن ،للتوصية باتخاذ التدابير الملائمة لمعالجتها (١٩٨٨ - ١٩٨٩) ؛

د - التركيز على المنهج العقلاني في الحفاظ على البيئة اثناء تخطيط المستوطنات البشرية وادارتها .

(ج) المشاكل المطروقة

يفرض تنامي المدن في المنطقة والاهتمام بالجوانب البيئية للمستوطنات البشرية ، تطبيق مفاهيم الادارة الحديثة على الشؤون الحضرية .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية ١٩٨٣

من المتوقع، مع نهاية ١٩٨٣ ان يكون مفهوم ادارة المدن قد شاع بعض الشيء في المنطقة، ولكن لا يتوقع ان يطرأ تحسن كبير في الوقت نفسه يؤدى الى التخفيف من مشاكل المدن في المنطقة، وبالتالي يتوقع أن تظل المحليات والجامعات وما في حكمها مستعدة للاستجابة لمقترحات البحوث التي تجريها الاكوا.

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

ستشهد الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ صدور ثلاث دراسات فنية معنونة " التنظيم المحلي وسلطة الدولة" و " لا مركزية الادارة و مركزية السلطة" و " اساليب مشاركة المجتمعات المحلية في التنظيمات البلدية المختلفة". وفي الوقت نفسه سوف تطرح للدراسة احتياجات الجامعات والمحليات وغيرها من المنظمات التي تشارك الاكوا في الاضطلاع في مجال ادارة المدن، مع مراعاة تقديم مشورة الخبراء او تهيئة سبل التدريب. كما سيجرى تحديد المكونات الرئيسية ذات الابعاد البيئية والمؤشرات البيئية كجزء لا يتجزأ من تخطيط وادارة المدن.

البرنامج الرئيسي : المستوطنات البشرية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٣ : مواد البناء

(أ) السند التشريعي

قرار لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم ٣/٢ .

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تعزيز كفاءة انتاج مواد البناء ونقلها واستخدامها في المنطقة .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

تحديد وتعزيز السياسات والاستراتيجيات والاجراءات المعمول بها على الصعيد القطرى والاقليمي بما يزيد من كفاءة استخدام وتطوير مواد التشييد .

'٣' الاهداف الفرعية المحددة الأجل للامانة التنفيذية

أ - مسح وتقييم الوضع القائم بغية تحديد المعوقات التي تحد من كفاءة قطاع مواد التشييد (١٩٨٤ - ١٩٨٦) ؛

ب - وضع البرامج الرامية الى الاسراع بتطوير مواد التشييد مع الاهتمام بانتاجها ونقلها واستخدامها على وجه خاص (١٩٨٧ - ١٩٨٩) .

(ج) المشاكل المطروقة

من شأن التوسع الاقتصادى السريع في المنطقة ، وازدياد تطلعات سكانها ، ان تنشأ الحاجة الى مزيد من مواد البناء المحسنة . والواقع ان جانبا كبيرا من هذه الاحتياجات تجرى تلبيته احيانا عن طريق واردات باهظة الكلفة ، بل ان هذه الواردات ، شأنها شأن المواد المحلية ، غالبا ما تتعرض لسؤ الاستخدام .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

يجب ان تلقى كل الابحاث التي تجرى حاليا حول مواد البناء ما تستحقه من تحديد وتنسيق وتعزيز .

٢ ' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦

ستبدأ هذه الفترة باتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز الهيئات الاحصائية القائمة حاليا قطريا واقليميا بقدر ما يتصل عملها بمواد البناء ،بحيث يصار الى تخطيط وتصميم وتنفيذ مسوح اقليمية و قطرية في مجال هذه الصناعة. و يتلو ذلك وضع المقترحات اللازمة لتحسين أوضاع مواد البناء في المنطقة عن طريق الاهتمام بجوانب عدة من بينها التدابير المالية و التشريعية ومن بينها ايضا التمويل وتوحيد التصميم والتشييد ، مع ترشيد التكاليف.

البرنامج الرئيسي : المستوطنات البشرية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي : مسح وتحليل وتقييم أثر وفعالية التشييد الجاهز

(أ) السند التشريعي

قرار لجنة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية رقم ٣ / ٢ .

(ب) الاهداف

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

وضع السياسات الحكومية الملائمة ، وتوصلا لمزيد من كفاءة الانتفاع من التشييد الجاهز في المنطقة .

'٢' الأهداف العامة للأمانة التنفيذية

صياغة وتشجيع نهج أجدى في استخدام تقنيات التشييد الجاهز .

'٣' الاهداف الفرعية المحددة الأجل للامانة التنفيذية

أ - مسح وتقييم الوضع القائم فيما يتعلق بالتشييد الجاهز في بلدان المنطقة ، (١٩٨٤ - ١٩٨٥) ؛

ب - الشروع في تنظيم برامج التدريب والحلقات التدريبية واجتماعات الخبراء المعنية بأمور التشييد في المنطقة بغرض نشر المعلومات والتعريف بنظم التشييد الجاهز في المنطقة ، (١٩٨٦ - ١٩٨٧) ؛

ج - المشاركة مع وكالات الامم المتحدة الاخرى في تقديم ما قد يلزم من مساعدات تقنية في ميدان التشييد الجاهز (١٩٨٨ - ١٩٨٩) .

(ج) المشاكل المطروقة

ينتشر التشييد الجاهز في المنطقة بوصفه احدى تقنيات التشييد . ويعزى هذا الى ندرة المياه العذبة في بعض البلدان (منها مثلا الاردن والامارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وعمان وقطر واليمن واليمن الديمقراطية) . ولم يقترن هذا الاستخدام في جميع الحالات بالسلاسة والكفاءة ، ومن ثم يحتاج الامر الى تقييم الموقف والعمل على كفاءة استخدام هذا الاسلوب في البناء .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية ١٩٨٣

مع نهاية عام ١٩٨٣ ،سوف يطرح للتقييم عنصرا البرنامج الحالي المتعلقان بتخطيط المستوطنات البشرية والمعنونان " تقييم معايير التكنولوجيا الملائمة في قطاع البناء وخدمات المرافق الاساسية" و" تقييم مراكز البحث والتطبيق شبه الاقليمية في مجال تكنولوجيا المستوطنات البشرية"، مع امكانية اعادة النظر فيهما على اساس استجابة الاطراف لهما فضلا عن امكانية تحديثهما . وسوف يجرى ضم نتائج هذين العنصرين باعتبارهما الاساس لتدارس موضوع التشييد الجاهز .

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

تبدأ هذه الفترة بمسح لواقع التشييد الجاهز بالمنطقة مع التركيز على البلدان المذكورة أعلاه ولكن مع عدم الاقتصار عليها . ثم يجرى تحليل لاحتياجات المستقبل في ضوء الاتجاهات الحاصلة في ميدان تكنولوجيا البناء ،وكذلك في ضوء العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية . ومن واقع هذا التحليل يجرى تقييم الاساليب التقنية المستخدمة في التشييد الجاهز .

جيم - التنظيم

١ - الاستعراض المشترك بين الحكومات

تتولى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي تجتمع مرة كل عام ، استعراض اعمال الامانة التنفيذية في اطار هذا البرنامج . وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغداد من ٩ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢ ، وحددت الأولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية ، واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد ، ٨ - ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة .

٢ - الامانة التنفيذية

وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية التي كانت تضم ٧ وظائف فنية مقررة اعتبارا من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ .

	الوظائف الفنية		
الوحدة	الميزانية العادية	المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
شعبة التنمية الاجتماعية والمستوطنات البشرية	٥	٢	٧

٣ - اوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا يوجد .

دال - التنسيـــــــق

١ - التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

لا يوجـــــد .

٢ - التنسيق الرسمي داخل الأمانة العـــامة

قدم مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وظيفتين من الفئة الفنية ، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة الى الاكوا . وسيجرى تنسيق النشاطات مع ادارة التعاون لاغراض التنمية ، وستحظى بدعم مكاتب برنامج الامم المتحدة للتنمية في كل من بلدان المنطقة و منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية .

٣ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

لا يوجـــــد .

٤ - الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها في نشاطات هامة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سيجرى القيام بنشاطات مشتركة داخل الاكوا مع الشعب المختصة بالسكان والاحصاء والتخطيط الانمائي والصناعة ، وبرنامج الموارد الطبيعية كما سيجرى القيام بهذه النشاطات ايضا مع الهيئات و المنظمات المعنية على الصعد الاقليمية والقطرية و الدولية بما في ذلك وزارات الاسكان و الصناعة ، و الصناديق الانمائية ، والجامعات ، ومجموعة البنك الدولي .

الموارد الطبيعيـــــة

البرنامج الرئيسي : الموارد الطبيعية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

تؤكد الاستراتيجية من جديد مبادئ السيادة الكاملة لكل دولة على مواردها الطبيعية، وتشجع تنمية الموارد الطبيعية وحسن ادارتها وكفاءة استخدامها تلافيا لنضوبها المبكر. كما تدعو البلدان النامية الى تحسين قدراتها في مجال استكشاف وتطوير هذه الموارد، وضمان دمج اوثق لهذا القطاع في التنمية العامة لاقتصاداتها. وفي هذا الاطار ينبغي تشجيع التعاون الاقتصادي والتقني في هذا الميدان على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي والمشترك بين الاقاليم وبتحديد ادق، يتعين على البلدان النامية تدعيم خططها التصنيعية بصياغة برامج ومشاريع لاكتشاف واستثمار الموارد المعدنية والتوسع في معالجتها. كما ينبغي لها ان تبذل جهودا لتقييم وتحسين اشكال الاستخدام الاقتصادي للمياه في مختلف القطاعات ولتشجيع التخطيط المنسق في هذا الميدان.

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

تتمثل السمة الرئيسية لهذه المساهمة في تشجيع التعاون على الصعيد دون الاقليمي، والاقليمي والمشترك بين الاقاليم في مجال تنمية الموارد الطبيعية. ويتركز الاهتمام في هذا القطاع على تنمية الموارد المعدنية البحرية الموجودة في البحر الاحمر وخليج عدن، وعلى تنمية المعادن الفلزية، وخصوصا خامات الحديد والنحاس والمعادن الثمينة. كما يجرى التركيز على تنمية الموارد المائية، وتتجه الجهود في هذا المجال نحو مكافحة التصحر وتسريع الانتاج الغذائي والزراعي عبر تحسين كفاءة استخدام المياه الزراعية، وتحسين الخطط الرامية الى تأمين امدادات مأمونة من المياه ومرافق صحية ملائمة، وتطوير القوى البشرية والاجهزة المؤسسية في هذا القطاع.

البرنامج الرئيسي : الموارد الطبيعيـة

الوحدة التنظيمية: اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الف - التوجه العـام للبرنامـــج

(أ) الاشارة الى اهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغيرات فـــي التوجهات الرئيسية

تتجه الاهداف الرئيسية للاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع نحو تعزيز التعاون الاقليمي وتحسين قدرات البلدان النامية في مجال تنمية مواردها الطبيعية واستخدامها على نحو فعال في مختلف القطاعات بطريقة متكاملـــة.

(ب) النهج والاستراتيجية العكوميان تجاه البرنامج في مجموعـــه

ينبغي ان ترتكز الجهود المبذولة من اجل تحسين قدرات البلدان النامية فـي مجال تنمية وادارة مواردها الطبيعية على خطط انمائية حسنة الاعداد وعلى برامج عمل تفصيلية. ومن المتوقع ان تشكل الدراسات التي ستعدها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا حول التعـاون الاقليمي ودون الاقليمي والمشترك بين الاقاليم في مجال الموارد المائية والمعدنية، وحـــول تنمية الموارد المعدنية في قاع البحر بما في ذلك المعادن الفلزية، ادوات مناسبة للـــدول الاعضاء لبلوغ الاهداف المذكورة اعـــلاه.

(ج) مجموعة الاهداف المستقاة من السند التشريعي (اى البرامج الفرعية)

يؤكد المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراريه ٢٠١٤ (د-٦١) بتاريخ ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦ (الفقرة ٢ من المنطوق) و ٢٠٤٣ (د-٦١) بتاريخ ٥ آب/اغسطس ١٩٧٦ (الفقرة ٦ من المنطوق) على اهمية التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي وعلى القيام، في جملة امور، بتنمية المعادن المستخدمة في الصناعة والموارد المعدنية في قاع البحر. ويتناول قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/٧٠ بتاريخ ٣ آب/اغسطس ١٩٧٩ اعمال المتابعة لخطة عمل ماردل بلاتا في ميدان الموارد المائيـــة.

(د) الاولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

سوف تتركز الاولويات في ميدان الموارد الطبيعية حول التعاون الاقليمي في مجال تنمية وادارة الموارد المعدنية والمائية. وقد حددت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصـــة بالخطة المتوسطة الاجل الاولويات النسبية على النحو التالي :

الاولوية الاولـى : البرنامج الفرعي ٢- الموارد المائيـــة

الاولوية الثانية : البرنامج الفرعي ١- الموارد المعدنيـــة.

باء - وصف البرامج الفرعيـــة

البرنامج الرئيسي : الموارد الطبيعيـــة

الوحدة التنايمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : الموارد المعدنيـــة

(أ) السند التشريعي

يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارى المجلس الاقتصادى والاجتماعي رقم ٢٠١٤ (د-٦١) بتاريخ ٣ آب/اغسطس ١٩٧٦، الفقرة ٢؛ ورقـــم ٢٠٤٣ (د-٦١) بتاريخ ٥ آب/اغسطس ١٩٧٦، الفقرة ٦.

(ب) الاهـــداف

اهداف هذا البرنامج الفرعي هـــي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومـــات

تنمية الموارد المعدنية، ولا سيما الموارد المعدنية البحرية، والمعادن الفلزية، من خلال تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي والمشترك بيـــن الاقاليم واتخاذ التدابير الضرورية لانشاء صندوق اقليمي لتنمية المـــوارد المعدنيـــة.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذيـــة

اعداد الدراسات الهادفة الى تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمـــي والمشترك بين الاقاليم في مجال استكشاف الموارد المعدنية وتنميتها على الصعيدين الاقليمي والوطني على حد سواء، مع التركيز على المـــوارد المعدنية في قاع البحر والمعادن الفلزيـــة.

'٣' الاهداف المعددة الاجل للامانة التنفيذيـــة

المساعدة في تحديد الميادين التي يمكن الوصول فيها الى تعاون أوثـق على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي والمشترك بين الاقاليم عن طريـــق مشاريع مشتركة لاستثمار الموارد المعدنية. وفي نشر المبادئ التوجيهية لتنمية المعادن الفلزية والموارد المعدنية البحريـــة.

(ج) المشكلة المطروحـــة

لا يزال التعاون بين بلدان المنطقة محدودا للغاية. ولا تتوفر دراسات متعمقة حول المسائل المتصلة بالموارد المعدنية والتي تعتبر اساسية لتعزيز التعاون الاقليمـــي. وقد أكدت التحريات التي اجريت حتى الان وجود رواسب تحوى خامات معدنية عالية التركيز في البحر الاحمر وخليج عدن، ولكن تظل هناك حاجة لاجراء دراسات تفصيلية حول مـــدى توفر هذه الموارد وقيمتها الاقتصادية. ونظرا لان من المتوقع ان يبلغ استهلاك الفرد من الفولاذ بحلول عام ١٩٨٥ ما بين ٧٥ و ١٢١ كلغ مقابل ٤٧ الى ٥٩ كلغ في عام ١٩٧٥، ولأن تنوع الموارد اصبح بالغ الاهمية، فان الدراسات الخاصة بتطوير استغلال ركاز الحديـــد، والنحاس، والذهب وغيرها من المعادن الفلزية في كثير من بلدان المنطقة تظل لها الاولوية بالنسبة لهذه البلـــدان.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

من المتوقع، في نهاية ١٩٨٣، ان يكون قد تم اصدار تقارير حول تقدير الاحتياجات من العمالة الماهرة في مجال استغلال الموارد المعدنيـــة بغية تحسين كفاءة النشاطات التعدينية؛ وجمع ومعالجة المعلومـــات الاقتصادية المتعلقة بالعرض والطلب في مجال المعادن في منطقة الاكوا؛ وحول آخر التطورات التي تشمل اعمال الاستكشاف الجارية في قطاعـــات الموارد المعدنية؛ وتحديد مجالات الاستثمار في تنمية الموارد المعدنية وتشجيع هذا الاستثمـــار.

'٢' سيتم خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ اجراء دراسات مساندة حول آفـــاق التعاون الاقليمي ودون الاقليمي؛ ومدى توفر الموارد البحرية وقيمتهـــا الاقتصادية، وستشمل هذه الدراسات التعاون بين البلدان الساحليـــة في غربي آسيا وافريقيا، وكذلك الآثار الايكولوجية والبيئية لاستثمار الموارد البحرية، ومختلف جوانب تطوير استغلال رواسب المعادن الثمينة وموارد المعادن الفلزية في عدد من بلدان المنطقـــة.

البرنامج الرئيسي : الموارد الطبيعية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : الموارد المائية

(أ) السند التشريعي

يستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من قرارى الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-إ-٦) ، الفقرة ٤؛ و ٣٢٠٢ (د-إ-٦) الفقرتان ٧ و ٨؛ وقرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٢١٢ (د-٦٣) الفقرة ١٠؛ و ١٩٧٩/٣١ الفقرة ٦؛ و ١٩٧٩/٦٧ الفقرات ٢-٤؛ و ١٩٧٩/٦٨ الفقرة ٤؛ والقرار ١٩٧٩/٧٠ المعنون "متابعة وتنفيذ خطة عمل ماردل بلاتا" ؛ وقرارى الاكوا ٣٩ (د-٤) و ٨٣ (د-٧) ؛ وتوصيات وقرارات الاجتماعات الاقليمية للاكوا المتعلقة بالمياه.

(ب) الاهداف

اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

أ - تسهيل انشاء جهاز مناسب مشترك بين الحكومات لتعزيز تنمية الموارد المائية وادارتها في المنطقة؛

ب - تعزيز وزيادة التعاون الاقليمي في مجال حفظ وتنمية وادارة وزيادة امكانات الموارد المائية للمنطقة باكثر الطرق فعالية واقتصادا .

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

اعداد دراسات حول القضايا الرئيسية المتعلقة بتنمية وادارة الموارد المائية في المنطقة.

'٣' الاهداف المحددة الاجل للامانة التنفيذية

أ - المساعدة في اعداد قاعدة معلومات شاملة عن الانشطة المتعلقة بالمياه وفي رسم خرائط عن الجيولوجيا المائية في المنطقة.

ب - المساعدة في وضع قاعدة معلومات شاملة حول النشاطات المتعلقة بالمياه في المنطقة والقيام كل سنتين بنشر المعلومات المتعلقة بآخر المشاريع الرئيسية التي يجرى تنفيذها في المنطقة في مجال المياه.

ج - دعم البلدان الاعضاء في خططها وبرامجها لتحقيق اهداف العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية في توفير امكانية الوصول الى امدادات مأمونة من مياه الشرب والى مرافق صحية كافية بحلـــول عام ١٩٩٠.

د - لاغراض التنظيم، ستنسق الانشطة المتعلقة بالمياه في قطـــاع المياه على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي، وستوضع برامـج لتقييم الاحتياجات من القوى العاملة المدربة في مجال الموارد المائية.

(ج) المشاكل المطروقـــة

تشكل ندوة و/أو محدودية توفر المياه عائقا رئيسيا امام التنمية بالنسبة لكثيـر من الدول الاعضاء في الاكوا. كما ان سوء استخدام هذا المورد العيوى والتخلف في تنميتها يحدان كثيرا من طاقة النمو الاجتماعي والاقتصادى لدى المنطقة. ولا تزال غالبية السـكان تفتقر الى امدادات ملائمة من المياه والى خدمات صحية لائقة. كما تظل المياه عنصرا تقييديا في مجال انتاج الغذاء. وكانت الجهود المبذولة على الصعيدين الاقليمي والمشترك بيـــن البلدان من اجل تنمية وادارة الموارد المائية المشتركة محدودة حتى الآن، ولم يتم انشاء آلية اقليمية فعالة لهذا الغرض. ومما اعاق التخطيط والتنمية في هذا القطاع نقص البيانـــات الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية والهيدروميتورولوجية الموثوق بها، ووجود تشريعات مائيـــة بالية ومعقـــدة.

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

من المنتظر ان يتم، بمقتضى قرار الاكوا رقم ٨٣(د-٧)، انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية، وتنحصر وظائفه في تنسيق جهود المنظمات والهيئات الاقليمية العاملة في مجال الموارد المائية في المنطقة. وسيكون قد تم وضع خطة عمل تحدد البدائل في مجال التعاون الاقليمي في قطاع المياه، ومبادئ توجيهية لتحسين كفاءة الادارة والتنظيم في حقل الموارد المائية. ويكون قد تم انجاز دراسات حول قضايا تتصل بالعرض والطلب والمـــوارد البشرية في مجال المياه، وحول معالجة البيانات المتعلقة بالمياه. واخيرا ستعقد في هذه الفترة حلقة دراسية اقليمية حول تحليل الانظمة الخاصـة بتنمية الموارد المائية وتخطيطها وادارتهـــا.

٢) الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

سوف تساعد الاكوا في تنظيم قطاع المياه، ولا سيما بتطوير وادارة مستجمعات المياه المشتركة في المنطقة. كما ستواصل تحديد مشاريع رئيسية اقليمية ودون اقليمية في مجال المياه واقتراح توصيات مناسبة بشأن الاجراءات الجماعية التي ينبغي اتخاذها من جانب البلدان المعنية في المنطقة. وسيجرى العمل على تشجيع اقامة مؤسسات وطنية مركزية مسؤولة عن النشاطات المتعلقة بالمياه وتعزيز القائم منها. وسيتم وضع خطط لتحسين قدرات الدول الاعضاء في مجال استكشاف وتنمية وكفاءة استغلال مواردها المائية، وستجرى مراجعة هذه الخطط مرة كل سنتين لمواكبة ظروف التنمية الاجتماعية الاقتصادية السائدة.

وستتم مراجعة وتطوير المجلس الاقليمي للموارد المائية ونطاق نشاطه. وسوف يقدم الدعم الفني للدول الاعضاء لتمكينها من وضع خطط وطنية شاملة ترمي الى تحقيق اهداف العقد الدولي لمياه الشرب والمرافق الصحية بحلول عام ١٩٩٠.

وسيتم اصدار نشرات اقليمية كل سنتين تستعرض آخر التطورات في المشاريع الرئيسية المتعلقة بالمياه والتي يجرى تنفيذها على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي، كما يعتزم خلال هذه الفترة تنظيم حلقات تدريبية واجراء دراسات حول القضايا الرئيسية المتعلقة بتنمية الموارد المائية وادارتها وتنظيمها.

جيم - التنظيـــــم

١- الاستعراض المشترك بين الحكومـــات

تتولى اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي تجتمع مرة كل عام، استعراض عمل الامانة التنفيذية في اطار هذا البرنامج . وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصـــة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعهـــا المعقود في بغداد من ٩ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢، وحددت الاولويات النسبية ضمـــن البرامج الفرعية. واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (بغداد ، ٨-١٢ ايار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنـــة.

٢- الامانة التنفيذيـــة

ان الوحدة المسؤولة عن هذا البرنامج في الامانة التنفيذية هي شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا التي كانت تضم ٩ وظائف فنية معتمدة بتاريخ الاول من كانون الثاني / يناير ١٩٨١. وهي كالتالـــي :

البرنامـــج	البرنامج الفرعـي	الوظائف الفنيـــة: الميزانيـــة العاديـــة	الموارد الخارجـة عن الميزانيـــة	المجمـــوع
الموارد الطبيعية	الطاقـــة	٤*	-	٤*
	الموارد المائية	٣	-	٣
	الموارد المعدنية	٢	-	٢
	المجمـــوع	٩		٩

٣- اوجه الاختلاف بين الهيكل الاداري الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

يضم برنامج الموارد الطبيعية في الوقت الحاضر ثلاثة برامج فرعية يمثل كل منها فرعـــا مستقلا ، وتتعلق على التوالي بالطاقة والموارد المعدنية المائية. ومن المقترح الآن معالجة قضايا الطاقة في برنامج مستقل تضطلع به شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيـــا .

---

* بما في ذلك وظيفة رئيس شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيـــا .

دال - التنسيق

١- التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

في ميدان الموارد المعدنية، يجرى حاليا اقامة تنسيق حكومي مشترك بين الاكوا والهيئات التالية المشتركة بين الحكومات: جامعة الدول العربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والشركة العربية للتعدين، والمنظمة العربية لتنمية الثروة المعدنية. وفي مجال الموارد المائية يجرى اقامة تنسيق حكومي مشترك في نشر وتبادل المعلومات والخبرة الفنية فيما يتعلق بتنمية وادارة المجارى المائية المشتركة.

٢- التنسيق الرسمي داخل الامانة

هناك تنسيق مع شعبة الصناعة المشتركة بين الاكوا واليونيدو في ميداني الموارد المعدنية والمائية. وعلاوة على ذلك، هناك تنسيق رسمي مع شعبة الزراعة المشتركة بين الاكوا والفاو فيما يتعلق باستخدام المياه الزراعية ومع برنامج الامم المتحدة للبيئة (اليونيب) فيما يتعلق بخطة العمل لمكافحة التصحر. كما يجرى اقامة تنسيق رسمي بين برنامج الموارد المائية والمعدنية في شعبة الموارد الطبيعية والعلم والتكنولوجيا وبرنامج البيئة في وحدة تنسيق البيئة بخصوص الآثار البيئية والايكولوجية لنشاطات التعدين والنشاطات المتعلقة بالمياه.

٣- التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحدة

يتم اجراء تنسيق رسمي داخل منظومة الامم المتحدة في ميدان الموارد الطبيعية عبر الاجتماعات المشتركة بين الوكالات التي تعقد برعاية لجنة الموارد الطبيعية والهيئات المتخصصة الاخرى داخل منظومة الامم المتحدة.

القضايا والسياسات الانمائية

البرنامج الرئيسي : القضايا والسياسات الانمائية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا

ألف - الاستراتيجية الانمائية الدولية في هذا القطاع

تحدد الاستراتيجية الانمائية الدولية عددا من الاهداف ومن تدابير السياسات العامة المتعلقة بهذا القطاع ، وجميعها تتطلب اتخاذ اجراءات من جانب الدول الاعضاء والمنظمات الدولية على حد سواء. وتشدد الاستراتيجية على اهمية دور المعلومات الكافية الموثوقة والتخطيط السليم في تسهيل وضع السياسات الملائمة ، الرامية الى بلوغ مستويات اعلى من النمو الاقتصادى ومن التعاون الاقليمي والدولي .

وانطلاقا من ضخامة الجهود المطلوبة لاحراز الاهداف الانمائية المنصوص عليها ، فان الاستراتيجية تضفي اولوية عليا ، بصورة خاصة ، على الحاجات المتزايدة لاقل البلدان نموا بين مجموعة البلدان النامية. وهي تدعو من ثم الى وضع برنامج خاص يتسق نطاقا وكثافة مع الاهداف والاولويات الانمائية لأقل البلدان نموا بما يتيح لها التخلص الاكيد من الوضع الذى هي عليه الان ومن الاحتمالات الكئيبة التي تنتظرها في المستقبل . من هنا يستلزم الامر زيادة الجهود المبذولة في شتى المجالات ، وبصورة فورية وملموسة ، بغية تغيير اقتصادات تلك البلدان ، بما يكفل تعزيز عملية تنميتها المعتمدة على النفس. وفي حين يتطلب تحقيق الاهداف والغايات الانمائية بذل جهود اكبر من جانب اقل البلدان نموا ذاتها ، فان دعم الجهود القطرية المبذولة على هذا الصعيد انما يقتضي بدوره زيادة كبيرة في المساعدات الدولية الممنوحة. لذلك ينتظر من المجتمع الدولي ان يتخذ الخطوات الضرورية لاستكمال وتنفيذ برنامج العمل الجديد الاساسي لصالح اقل البلدان نموا للثمانينات.

وبعد استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدولية جزءا لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية نفسها . وتتمثل الغاية من ذلك في ضمان كفاءة تنفيذ الاستراتيجية وتدعيمها ، بوصفها احدى وسائل السياسة المعمول بها . وسوف تنطوى هذه العملية على فحص منتظم للتقدم المحرز في سبيل تحقيق اهداف الاستراتيجية وغاياتها ، مع تحديد العوامل التي ينتج عنها اى نقص او قصور.

باء - مساهمة الامم المتحدة في الاستراتيجية حسب الخطة

تتمثل المساهمة المخططة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) بموجب هذا البرنامج، في اعداد الدراسات حول آفاق التنمية الطويلة الاجل وفي المباشرة باعمال التخطيط المنظورى على اساس قطرى واقليمي، متعاونة في ذلك مع حكومات البلدان الاعضاء، ومع المنظمات المعنية في المنطقة. ويهدف ذلك الى مساعدة الحكومات على معالجة ما يصادفها من مشاكل عملية في مجال التخطيط عن طريق تقديم الخدمات الاستشارية وغيرها من تدابير الدعم التقني.

وفيما يتعلق باحتياجات اقل البلدان الاعضاء نموا في منطقة الاكوا، فان المساهمة المخططة ستشمل (أ) اجراء البحوث حول المشكلات التي تصادفها هذه البلدان، مع تقديم الدعم اللازم لتنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر؛ (ب) اجراء مسوح دورية للوضع الاقتصادى والاجتماعي في تلك البلدان، مع تقييم استراتيجياتها الانمائية القطرية وتدابير السياسة التي تتبعها، بما في ذلك تقييم المساعدات الانمائية الرسمية او الحكومية المقدمة لها، سواء من حيث اهمية تلك المساعدات أو فعاليتها أو اساليب مباشرتها؛ (ج) تقديم الخدمات الاستشارية وما يتصل بها من دعم تقني في ميادين التخطيط الانمائي، وصياغة وتنفيذ المشاريع، مع المساعدة في خدمة ما يعقد من اجتماعات ومفاوضات مع البلدان المانحة للعون.

اما عملية الاستعراض والتقييم، فمن المتوقع القيام بها في اطار منظومة الامم المتحدة على الصعد العالمية والقطاعية والاقليمية. وسوف تقوم الاكوا بهذه العملية على الصعيد الاقليمي، متعاونة في ذلك مع المؤسسات والمنظمات الاقليمية المعنية. كما ستقوم الاكوا كذلك باجراء استعراضات دورية للجوانب الانمائية الرئيسية التي تنطوى عليها تجربة التنمية الناشئة بالمنطقة، حيث يأتي ذلك ضمن نشاط الاكوا الذى يقضي باعداد مسح اقتصادى للمنطقة بصورة منتظمة.

البرنامج الرئيسي : القضايا والسياسات الانمائية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج : القضايا والسياسات الانمائية

ألف - التوجه العام للبرنامج

(أ) الاشارة الى الاهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية والى التغيرات في التوجهات الرئيسية

ترمي الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث الى تحقيق نمو اسرع عن طريق التوسع في التعاون الاقليمي والاقاليمي زيادة في كفاءة وحجم هذا التعاون ،المستند بدوره الى تخطيط افضل على الصعيدين القطري والاقليمي . ولم يطرأ تغيير على تلك الاهداف.

ويكرس عدد من الاهداف والغايات وتدابير السياسة التي تنطوي عليها الاستراتيجية الدولية ،لمعالجة المشاكل المحددة التي تواجهها اقل البلدان نموا . ومن هنا فان القضايا المتصلة بتلك البلدان ،تمثل ،على نحو ما تعكسها الاستراتيجية ،اعادة توجيه حاسمة للنهج الذى تتبعه الهيئة المشتركة بين الحكومات لما تقوم به من اعمال في هذا المجال .

وفيما يتعلق باجراء الاستعراض والتقييم ،فان الهدف يتوخى تنفيذا فعالا للاستراتيجية ودعمها بوصفها احدى ادوات السياسة .

(ب) النهج والاستراتيجية الحكوميان تجاه البرنامج في مجموعه

يقضي نهج واستراتيجية الامانة التنفيذية للاكوا، طبقا لهذا البرنامج ،بالتعاون مع وزارات التخطيط ومع المنظمات ذات الصلة في بلدان المنطقة ،وكذلك مع المؤسسات الاقليمية المعنية بالتخطيط على الصعيدين القطرى والاقليمي ،وذلك في مجال وضع نماذج اقتصادية كلية .

وقد ورد ذكر النهج والاستراتيجية المشتركين بين الحكومات اللذين ينطوي عليهما هذا البرنامج والمتعلقين بأقل البلدان نموا ،في نص القرار ١٢٢ (٥) الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الذى أيدته الجمعية العامة في قرارها ٣٤/٢١٠ الذى يحث اللجان الاقليمية ،على ان تقوم ،في جملة امور ،بايلاء دعمها الكامل لبرنامج العمل الجديد الشامل لصالح اقل البلدان نموا . كما ان اللجان الاقليمية مدعوة ايضا الى التأهب لمساعدة اقل البلدان نموا الداخلة ضمن مناطقها ،في تنظيم الاجتماعات مع الاطراف المانحة للمعونة ،والى ان تقوم باستعراض دورى لتنفيذ برنامج العمل . وسوف يتم على هذا الاساس القيام بنشاطات طبقا لهذا البرنامج ،ووفق هذه الخطوط ،بحيث تأتي لصالح اقل البلدان نموا بين البلدان الاعضاء باللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا) .

وفيما يتعلق بالاستعراض والتقييم ، واتباعا لما نصت عليه الفقرتان ١٧٣ و ١٧٤ من الاستراتيجية الانمائية الدولية ، فان النهج الذى تتبعه الاكوا يقضي باعداد مسح اقتصادى يشمل معلومات كمية وتحليلية عن وضع التنمية الشامل بالمنطقة . وفي هذا المجال ينصرف التوجه العام الى تحديد المشكلات والى البدائل في مجال السياسات المتبعة .

(ج) مجموعة الاهداف (البرامج الفرعية) المستقاة من السند التشريعي

يقضي فحوى السند التشريعي ذى الصلة بان تتولى الاكوا دراسة الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الاجل في بلدان المنطقة ، مع اتاحة نتائج هذه الدراسة امام الحكومات المعنية ، بما يعينها على صياغة السياسات الملائمة في هذا الصدد ، وبما يسرع بعملية النمو ، تحقيقا للاهداف الانمائية القطرية ، ووصولا الى مزيد من التعاون الاقتصادى سواء على صعيد المنطقة ذاتها أو بينها وبين المناطق الاخرى . ووفقا لهذه المهمة يستلزم الامر اعداد دراسات للاقتصاد الكلي على صعيد كل بلد ، بحيث تقوم هذه الدراسات على اساس نماذج ايكونومترية ، يجرى تنفيذها على الصعيد القطرى ، وبحيث يتاح في النهاية استخدامها في بناء نموذج اقليمي . ومن المتوقع ان يؤدى التحسن في تنظيم الشؤون الاقتصادية والتعمق في فهم امورها ، نتيجة لممارسة هذا العمل ، الى زيادة التعاون الاقتصادى على الصعيدين الاقليمي والدولي .

وسوف يتوقف استكمال نجاح مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، على جهود متابعة توصياته ، بما في ذلك تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر لصالح اقل البلدان نموا . ويهدف هذا البرنامج الى تأمين مساهمة الاكوا في تلك الجهود عن طريق اجراء البحوث حول القضايا ذات الصلة بالجهد الانمائي المبذول في اقل بلدان الاكوا نموا ، مع قيام اللجنة ايضا بصورة دورية ، باجراء استعراض وتحليل للانجازات ، وتقديمها خدمات استشارية ودعما تقنيا في جوانب متنوعة من التخطيط الانمائي ، بما في ذلك صياغة المشاريع وتنفيذها .

وعندما يهدف البرنامج الى مواصلة استعراض وتقييم التقدم المحرز بصدد تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، فهو انما يرمي الى رصد الاتجاهات الاقتصادية ، والجهود الانمائية المبذولة في بلدان المنطقة ، بما يتيح الاسهام في التوصل لفهم افضل لمشاكل التنمية ، والمساعدة على صياغة تدابير السياسة الملائمة على الصعيدين القطرى والاقليمي . ويرد ادناه تفصيل عناصر البرنامج الثلاثة الداخلة في هذا المجال .

(د) الاولويات النسبية كما حددتها الهيئة المختصة المشتركة بين الحكومات

حددت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل الاولويات التالية :

الاولوية الاولى : البرنامج الفرعي ٢- تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا في المنطقة .

الاولوية الثانية : البرنامج الفرعي ١- التخطيط المنظورى .

الاولوية الثالثة : البرنامج الفرعي ٣- استعراض وتحليل الاتجاهات الاقتصادية .

باء - وصف البرامج الفرعيـــة

البرنامج الرئيســي : القضايا والسياسات الانمائية

الوحدة التنظيميـــة : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١ : التخطيط المنظوري

(أ) السند التشريعـــي

قرارات الجمعية العامة ٣٠/٣٥٠٨ (د - ٣٠) (الفقـرة ١) و ٣٣/١٩٣ (الفقرتان ٥ و ١٠)، و ٣٤/٥٧ (الفقرة ٢)، و ٣٥/٥٦ (الفقرات ٤٠ و ٤٢ و ١١٦ و ١٦٢)؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٠/١٩٠، وقرارا اللجنة الاقتصادية لغربي آسيـا ٥٦ (٥) و ٧٦ (٦).

(ب) تتمثل اهداف هذا البرنامج الفرعي في :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

تحسين قدرات التخطيط المنظوري في المنطقة عن طريق التعاون في مجـال بناء النماذج الاقتصادية الكلية.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

تنمية القدرة المتقدمة في مجال التحليل الكمي باستخدام الاساليـب الايكونومترية وبرمجة الحاسب الالكتروني بما يتيح امكانية محاكاة وتصميـم اتجاهات التنمية الاقتصادية في المنطقة بقصد استخدام حصيلة هذا العمل على الصعد القطرية والاقليمية والدولية.

'٣' الاهداف المحددة الاجل للامانة التنفيذيـــة

أ- ستقوم الاكوا باعداد دراسات في التخطيط المنظوري حـول عـــدد مختار من البلدان الاعضاء في اللجنة، وبما يتيح ابراز وايضاح اوجـه الاختيار الاساسية المتاحة امام الحكومات والمنطقة بصورة عامة في مجال السياسات العامة. وسوف يجرى طرح هذه المنشورات للتداول فـور الانتهاء منها. خلال فترة الخطـــة؛

ب - انطلاقا من الدراسات القطرية الافرادية، سيصار الى صياغة نموذج اقليمي، بحيث يصلح لاغراض التخطيط والتعاون على صعيد المنطقة؛

ج - سيقوم البرنامج الفرعي بتحضير أو تكييف برامج ايكونومترية شهرية في الحاسب الالكتروني ،لتوزيعها على بلدان المنطقة بعامة ،مع اسداء النصح للحكومات بشأن طرق استخدامها ،وسوف يأتي ذلك كجزء من المساعدة الفنية التي يتيحها هذا البرنامج .

(ج) المشاكل المطروقة

يحتاج الامر الى تحسين المستوى الفني للتخطيط بالمنطقة،لتحقيق المزيد من الكفاءة والتعمق والانضباط في المجال الاقتصادى . وتتسم هذه القدرات بأهمية خاصة لدى ارساء الدعامة الفنية التي تتم على اساسها زيادة التعاون الاقتصادى على الصعيدين الاقليمي والدولي .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

سيشهد هذا التاريخ انجاز العمل في دراسات متعلقة بالجمهورية العربية السورية واليمن وبلد أو اثنين ايضا من البلدان الاخرى بالمنطقة. كما سيتاح في ذلك الوقت ايضا طرح برامج اساسية ايكونومترية ،ربما استنادا الى تجهيزات للحاسب الالكتروني في اطار الاكوا .

'٢' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سيتم اعداد المزيد من الدراسات القطرية ،كما سيبدأ العمل في بناء نموذج اقليمي ،الى جانب توسيع وتحسين البرامج الايكونومترية المستخدمة .

البرنامج الرئيسي : القضايا والسياسات الانمائية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٢ : تدابير خاصة لصالح اقل البلدان نموا في المنطقة

(أ) السند التشريعي

قرارات الجمعية العامة ٣٤/٢١٠ (الفقرتان ١ و ٩)، و٣٤/٢٠٣ (الفقرة ٨) ود إ - ١١/٤ (الفقرة ٨)، و ٣٥/٢٠٥ الفرع اولا (الفقرة ١٠) والفرع ثانيا الفقرتان ١٦٩٩؛ و ٣٥/٥٦ (المرفق A/35/464 الفقرات ١٣٦ - ١٤٦)؛ و (قرار الاكوا رقم ٩٣) و E/ECWA/DPD/WG.14/1/Rev.2 الفقرات ٤٨ و ٥٢ و ٨٥ .

(ب) الاهداف

اهداف هذا البرنامج هي:

'١' الاهداف العامة المشتركة بين الحكومات

الاسراع بتنمية اقل البلدان الاعضاء نموا، تحقيقا لانطلاقة حاسمة في عمليتها الانمائية، وذلك بوسائل شتى من بينها زيادة قدرتها التكنولوجية والانتاجية لتزويدها بقروض مالية كبيرة، بشروط ميسرة للغاية وبمنحها معاملة تفضيلية فيما يتعلق بالمساعدات التقنية.

'٢' الاهداف الفرعية المحددة الاجل المشتركة بين الحكومات

عقد اجتماعات بين كل من اقل البلدان الاعضاء نموا وبين الاطراف المانحة للعون على الصعيدين الثنائي والمتعددة الاطراف، بغية الاستعراض الدوري لتنفيذ برنامج العمل الجديد الشامل لصالح اقل البلدان نموا.

'٣' الاهداف العامة للامانة التنفيذية

دعم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية وبرنامج العمل الجديد الزاخر لصالح اقل البلدان نموا، المشاركة في رصد وتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد، في ضوء تأثيره على اقل البلدان الاعضاء نموا بمنطقة الاكوا.

(ج) المشاكل المطروقة

قد ينظر الى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية على انهما تشكلان جزءا من " فقراء الريف" الذين يعيشون ضمن المنطقة النامية في غربي آسيا . وفي حين تكاد تتشابه المشاكل التي تواجه عملية التنمية في هذين البلدين في الوقت الراهن ، مع المشاكل التي تمر بها ايضا بلدان الاقتصادات غير المنتجة للنفط بالمنطقة ، بل وتقارب في بعض الحالات المشاكل الملحوظة في الاقتصادات النفطية ذاتها ، الا ان المشاكل تتفاوت في حجمها بين هذا الاقتصاد أو ذاك . وفضلا عن ذلك ، فان هذين البلدين يواجهان مشاكل اخرى متصلة بظروفهما الخاصة التي يعيشانها ، ومنها مثلا الامراض المتوطنة وعزلة المستوطنات السكانية وهي على حالها من التبعثر في انحاء مناطقهما الجبلية ، مع غياب التخطيط الحضرى الكافي ، الى جانب الافتقار الى الخدمات البلدية المحلية . بالاضافة الى ما سبق ، يواجه هذان البلدان مشكلات ضعف القدرة الاستيعابية ، والافتقار الى مرافق اساسية عمرانية ومؤسسية كافية ، وعزلة السكان التي دامت قرونا عن بقية العالم ، وغياب الحد الادنى المقبول من مستويات الضروريات الاساسية . . . . وكلها تشكل الملامح الرئيسية لاقتصاديهما اللذين يعانيان ايضا من أوجه النقص في القوى البشرية ، نتيجة لهجرة اليد العاملة ، في وقت يشتد فيه الطلب على اليد العاملة لتنفيذ برامج التنمية ، ومن هذه الملامح ايضا التدني البالغ لعائدات التصدير ، وتدهور الانتاج الزراعي الى حد ينذر بالخطر ، مع زيادة الاعتماد على الواردات الغذائية . على ان التنمية في هذين البلدين باتت تواجه ايضا تحديات اساسية تتطلب حل التناقض الحاصل بين نقص القوى العاملة وبين التحويلات المالية لهذه القوى العاملة من الخارج واقترانها بالتضخم .

واذا كان المجتمع الدولي قد اقر الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، واذا كانت نهاية عام ١٩٨١ ، قد ارتبطت باقرار برنامج العمل الجديد الشامل لصالح اقل البلدان نموا ، فسوف يصبح من الضرورة بمكان القيام عبر سنوات العقد كله بمتابعة وتقييم تنفيذ البرنامج وتقديم الدعم والمساعدة التقنية لهذين البلدين .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

' ١ ' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

في نهاية عام ١٩٨٣ ، يتوقع اعداد اربعة تقارير يتناول اثنان منها التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الزاخر لصالح اقل البلدان نموا للثمانينات (اولهما في الربع الاول من عام ١٩٨٢ وثانيهما في الربع الاول من عام ١٩٨٣) . اما التقريران الآخران فيتعلقان بالمبادئ التوجيهية الملائمة لتحديد المشاريع وصياغتها وتنفيذها في اطار برنامج العمل المذكور وضمن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، وكذلك باهداف التنمية القطرية واولوياتها (أول هذين التقريرين في الربع الاول من عام ١٩٨٢ وثانيهما في الربع الاول من عام ١٩٨٣) .

٢ ' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ :

ستواصل الاستراتيجية خلال الفترة المذكورة تأكيدها على اهميـــة استعراض وتقييم الوضع الاقتصادى والاجتماعي لاقل البلدان نمـوا في المنطقة مع استعراض وتحليل الاتجاهات والتوقعات والتدابير المؤثرة على تنمية هـذه البلدان ، ومنها بالذات التدفق الفعلي للمساعدات الانمائية الحكوميـة من حيث اهميتها وشروطها وفعاليتها ، كذلـك يتواصـل العمـل على توفير الخدمات الاستشارية وما في حكمها من تدابير دعم فني اخرى راميـة الى مساعدة هذه البلدان في مجالات تحديد اختناقات الخطط ، ومسح مواردها ، وتعيين مشاكلها واحتياجاتها الآنية منها والطويلة الاجل ، وتحسين قدراتها على التخطيط وعلى صياغة وتنفيذ السياسات الملائمة .
كذلك ستقدم المساعدات في مجال تحديد وصياغة المشاريع المسايرة للاهداف الانمائية لتلك البلدان ، وبما يكفل دعم التكامل الاقتصادى لاقل البلدان الاعضاء نموا ، سواء فيما بينها أو مع سائر اجزاء المنطقة . كما ستقدم المساعدات ايضا ، على اساس انفرادى ، لاقل البلدان الاعضاء نموا فيما يتعلق بعملية البحث والاتصال بجهات مانحة ممكنة ، فضلا عن تنظيم اجتماعات لهذه الجهات على مستوى ثنائي أو متعدد الاطراف في سبيل الاستعراض الدورى لصيغ المعونات التي تمنحهـــا .

البرنامج الرئيسي : القضايا والسياسات الانمائية

الوحدة التنظيمية : اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ٣ : استعراض وتحليل الاتجاهات الاقتصادية

(أ) السند التشريعي

قرار الاكوا ٤٨ (٤) ،الفقرتان ١ و ٢ ؛ وقرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ (انظر A/35/464 ، الجزء الرابع،الفقرتان ١٧٣ و ١٧٤) .

(ب) الاهداف

اهداف هذا البرنامج الفرعي هي :

'١' الاهداف المشتركة بين الحكومات

ضمان فعالية تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث وتعزيزها بوصفها احدى ادوات السياسة العامة.

'٢' الاهداف العامة للامانة التنفيذية للاكوا

القيام دوريا برصد واستعراض وتقييم الوضع الاقتصادي في منطقة الاكوا وتحليل الاتجاهات والقضايا الانمائية . ولسوف يتم في هذا السبيل اعداد مسح اقتصادي سنوي ليكون بمثابة تقرير بشأن استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ،كلما دعت الحاجة الى مثل هذا التقرير.

(ج) المشاكل المطروقة

معالجة المشكلة القائمة على صعيد المنطقة والمتمثلة في ندرة التقارير المنتظمة أو انعدامها احيانا ،عن الوضع الاقتصادي ،أو عن العملية الانمائية على صعيدها . واذ يعمل هذا البرنامج الفرعي على توفير ونشر معلومات موضوعية وكمية وتحليلية عن اقتصادات المنطقة ، فهو انما يساعد على زيادة تفهم هذه الاقتصادات كما يحث على اجراء التغييرات المطلوبة في السياسات الاقتصادية المعمول بها .

(د) الاستراتيجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩

'١' الوضع عند نهاية عام ١٩٨٣

ما برح المسح الاقتصادي ،وهو النشرة الرئيسية للبرنامج الفرعي ،يشكل نشاطا سنويا منتظما منذ عام ١٩٧٧ . وقد بذلت جهود لتعزيز المسح

من حيث شموله ونوعيته . ومن المتوقع ان تشهد نهاية عام ١٩٨٣ استكمال وحدة المسح ، وهي الوحدة التنظيمية المسؤولة عن هذا البرنامج الفرعي بملاك الموظفين الكافي الذى يتيح لها امكانية القيام بمسؤوليتها بحد ادنى من المساندة من جانب الوحدات التنظيمية الاخرى بالاكوا .

٢ ' الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

سيتواصل اصدار المسح خلال الربع الاول من كل عام على ان المسح سيصدر في الوقت نفسه في عام ١٩٨٤ ، اذا ما تطلب الامر ذلك ، بوصفه تقرير الاستعراض والتقييم للاستراتيجية الدولية الانمائية الجديدة . وفي سبيل هذه الغاية الاضافية ، سيتوسع المسح كيما يغطي المجالات التي حددتها الاستراتيجية الدولية لعملية الاستعراض والتقييم بحيث يمكن اضفاء طابع التوجه نحو القضايا والسياسات على اعمال المسح .

جيم - التنظيم

١ - الاستعراض المشترك بين الحكومات

تقوم اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي تجتمع مرة كل عام ، باستعراض أعمال الامانة التنفيذية بشأن هذا البرنامج وقد استعرضت لجنة الخبراء الفنية الحكومية المختصة بالخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ هذه الخطة ووافقت عليها في اجتماعها المعقود في بغداد من ٩ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢ ، وحددت الاولويات النسبية ضمن البرامج الفرعية . واعتمدت الدورة التاسعة للاكوا (٨ - ١٢ ايار/مايو ١٩٨٢) تقرير اللجنة .

٢ - الامانة التنفيذية

وحدة الامانة التنفيذية المسؤولة عن هذا البرنامج هي شعبة التخطيط الانمائي التي كانت تضم اثنتي عشرة وظيفة فنية معتمدة في أول كانون الثاني / يناير ١٩٨١ . وفي هذا التاريخ ، كانت الشعبة مسؤولة عن البرامج الفنية الاربعة التالية : القضايا والسياسات الانمائية ، والتجارة الدولية والتنمية ، والتمويل الانمائي ، والشركات عبر الوطنية . وينفرد برنامج الشركات عبر الوطنية ، من بين هذه البرامج الاربعة باحتوائه على ترتيب فرعي ضمن الشعبة قائم على مستوى " الوحدة" اما البرامج الثلاثة الاخرى فتدار ضمن نطاق شعبة التخطيط الانمائي دون وجود هيكل فرعي مناظر في داخل الشعبة . وفيما يلي بيان الوظائف الفنية المعتمدة لبرنامج القضايا والسياسات الانمائية في أول كانون الاول / يناير ١٩٨١ :

البرنامج	الوظائف الفنية: الميزانية العادية	الوظائف الفنية: المصادر الخارجة عن الميزانية	المجموع
القضايا والسياسات الانمائية	٦ (أ)	-	٦ (أ)

(أ) شاملة وظيفة رئيس الشعبة.

٣- أوجه الاختلاف بين الهيكل الادارى الحالي والهيكل المقترح للبرنامج

لا يوجـــــد.

دال - التنسيـــق

١ - التنسيق المطلوب على المستوى الحكومي المشترك

يقوم بالعمل في هذا القطاع عدد من الهيئات الحكومية والمنظمات المشتركة بين الحكومات، على الصعيدين القطرى والاقليمي. وتدعو الحاجة الى تعاون فعّال مع هذه الهيئات بما يتيح: (أ) تزويد البرنامج بالبيانات التفصيلية التي قلما تجد طريقها للنشر والمطلوبة لاغراض التخطيط وبناء النماذج، و(ب) تسهيل تنفيذ النوذج (او النماذج) في البلد أو البلدان المعنيـة. ويمكن تسهيل أعمال البرنامج الى حد بعيد، اذا ما قامت البلدان الاعضاء و المنظمات الاقليمية بنشر ما يتوافر لديها من معلومات اقتصادية، ضمن اطار نظام موحّد. ويساعد في ذلك ايضـا التنسيق بين مواعيد هذا النشر. على ان هذا يدعو بصورة خاصة الى قيام تعاون اوثق بيـن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبين جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة، فيما يتعلق بالاعمال المستهدفة بموجب هذا البرنامج.

٢ - التنسيق الرسمي داخل الامانة التنفيذية

تدعو الحاجة الى مزيد من التنسيق بين نشاطات البحوث المتصلة بالبرنامج التي تقـوم بها سائر الشعب و/أو الوحدات بالامانة التنفيذية للاكوا، ولا سيما البحوث المتعلقة باقـل البلدان الاعضاء نموا، وكذلك التنسيق بين المساعدات التقنية الجارى تقديمها.

٣ - التنسيق الرسمي داخل منظومة الامم المتحـــدة

انشئت " جهة وصل" في اطار هذا البرنامج ،لتسهيل مساهمة الاكوا في الاعمال التحضيرية الجارية لعقد مؤتمر الامم المتحدة المعني باقل البلدان نموا ،وللتعاون مع الامانة العامة للامـم المتحدة والامانة العامة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في هذه الاعمـال وسوف يستمر العمل على اساس " جهة الوصل المذكورة خلال العقد ". كما ستكثف الجهود في سبيل تعزيز التعاون في مجال دعم تنفيذ ومتابعة برنامج العمل الجديد الاساسي .

٤ - الوحدات التي يتوقع الاشتراك معها في نشاطات هامة خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩

من المتوقع ان يشارك في تحديد وتنفيذ النشاطات المتعلقة بأقل البلدان الاعضاء نموا ، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) وغيره من المنظمات المعنية ،ويأتي ذلك ضمن اطار الاستراتيجية الانمائية الدولية وبرنامج العمل الجديد الاساسي بصيغته التفصيلية لـــدى اقراره في عام ١٩٨١ من قبل مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا .

و فيما يتعلق بنشاطات التخطيط المنظورى ،فسوف يبدأ وضع نموذج اقليمي بتعاون متوقـع مع ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية في الامم المتحدة ،فرع الاسقاطات والدراسـات المنظورية ،وكذلك مع الاونكتاد .

المحتويـــــات

الصفحـــة

الاحصـــاء	١
البيئـــة	١٣
النقل والاتصالات والسياحـة	٢٣
الاغذية والزراعـــة	٤١
العلم والتكنولوجيـــا	٥٧
الطاقـــة	٧١
التجارة الدولية والتنميـة	٨٥
الشركات عبر الوطنيـــة	٩٥
الادارة العامة والمالية العامـة	١٠٧
التنمية الاجتماعيـــة	١١٩
الســـكان	١٢٩
التنمية الصناعيـــة	١٤٥
المستوطنات البشـرية	١٦١
الموارد الطبيعيـــة	١٧٥
القضايا والسياسات الانمائيـــة	١٨٧